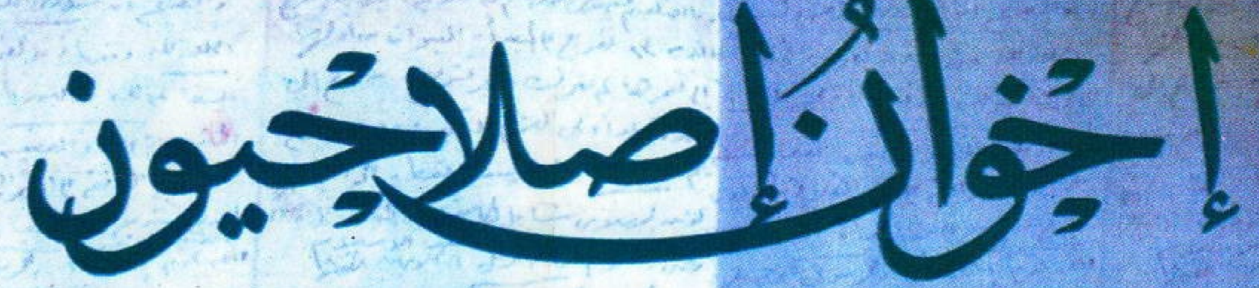


شهادات موثقة تُنشر لاول مره عن تجارب الإصلاح الممنوعه داخل الجماعة



هيثم ابو خليل

تقديم
د. كمال الهلباوي
أ/ مختار نوح

دار دوّن

إخوان إصلاحيون

الطبعة الأولى سبتمبر ٢٠١٢
الطبعة الثانية ديسمبر ٢٠١٢
الطبعة الثالثة يناير ٢٠١٣
رقم الإيداع: ٢٠١٢/١٢٤٢٢
I.S.B.N:978-977-6337-88-6
غلاف : وائل عبد الله
تصحيح لغوي: محمود الغنام

١٨ محي الدين أبو العز – الدقي - القاهرة
تليفون: ٠١٠٢٠٢٢٠٠٥٣
E-mail:Info@dardawen.com
www.dardawen.com

إخوان إصلاحيون

هيثم أبو خليل



دار دوّن للنشر والتوزيع

إهـداء إلى

شباب وبنات الإخوان المسلمين

إلي الأمـل الذي نعول عليه كثيراً في إحـداث الإصلاح والتطوير والمراجعات التي تليق بجماعة مثل جماعة الإخوان المسلمين.

أعلـم أن جميعنا يتفق علي ضرورة التغيير وأول ما يجب أن ينظر فيه لائحة جديـدة معتبرة تفرز الأكفاء والأصلح حتي تجدد الجماعة دمائها وشبابها وتكون إضافة حقيقية للجماعة الوطنية.

أهـدي إليكم هـذا الكتاب وفيه محاولـة لإخوان لكم حاولـوا واجتهدوا في إصـلاح الجماعـة بطـرق مختلفة وربما لم تكلـل جهودهـم بالنجاح الذي كانـوا يرجوه لكـن حسبهم شرف المحاولة وفتـح الطريق لمن يريد ان يكمل مـا بـدأوه.

الفهرس

مقدمة

عندما يقرأ القارئ هذه الوثيقة المهمة، وخصوصاً القارئ من الإخوان المسلمين أو من ذي الخلفية الاسلامية، سيقف عند بعض الوقائع أو الأحداث التي تعبر عن رؤية الكاتب الكريم الأستاذ هيثم أبو خليل بشأن ظهور التيار الاصلاحي داخل حركة الإخوان المسلمين، وقد أصبح اليوم بعض أهم أعضائه خارج الحركة. قد يظن القارئ عند النظر إلى عنوان الكتاب أو عند تصفح صفحاته الأولى، وعند الاطلاع على اسم الكاتب، أن الكتاب نقد لحركة الإخوان أو لتشويه السمعة، وهذا الفهم الضيق إساءة إلى الحركة، وسوء فهم للنقد الموضوعي. فالدين النصيحة كما قال صلى الله عليه وسلم.

كما يحدث للأسف الشديد عند قراءة كتابات بعض من يستقيلوا أو يفصلوا من تنظيم ما وخصوصاً الإخوان المسلمين لغط كثير، واخطاء فاحشة، بل وسلوك شاذ، لا يتفق مع قيم الاسلام ولا مفاهيم ومبادئ الدعوة العظيمة. إن مبدأ السمع والطاعة مبدأ عظيم، ولكنه يحتاج إلى ثقة كبيرة بين الأفراد (الجنود) والقيادة، كما يحتاج إلى طاعة مبصرة، وانفتاح كبير في عصر الحريات، وخصوصاً بعد الثورة العظيمة وتطبيق للمبادئ التي نطالب غيرها بالالتزام بها، حتى تكون حركة الحركة والأعضاء، بحق فينطبق عليهم الشعار العظيم، رهباناً بالليل وفرساناً بالنهار وحتى تكثر الحركة عند المغرم وتقل عند المغنم.

هذه الوثيقة الغالية بها إضاءات وإيضاحات وشئ من تاريخ معاصر، من أخ عاصر الأحداث وشارك فيها مشاركة فعالة، وهو يروي ما رآه نافعاً لمصر وللحركة في إطار الاسلام العظيم.

إن صدور هذا الكتاب في وقت يحكم فيه الإخوان المسلمون مصر بعد الثورة الشعبية العظيمة وفق إختيار حر وبإرادة شعبية لأول مرة في تاريخ مصر منذ الاحتلال البريطاني، رغم وجود حياة ديموقراطية سابقة على ثورة يوليو ووجود نظام بريطاني ودستور، ولكن الحياة الديموقراطية تحتهما والأحزاب السياسية كانت كلها تدور تحت الاحتلال وفي ظله.

الوقائع التي تحدث عنها الكاتب وأوردها في ثنايا كتابه الجميل: إخوان إصلاحيون، هي رؤيته الدقيقة لتلك الوقائع والأحداث.

الإخوان الاصلاحيون كان لهم دور مهم جداً، في مراقبتهم لمسيرة الدعوة وخوفهم عليها من التشدد أو التطرف أو ما سماه البعض "تسلف الاخوان المسلمين" ودعوتهم للاصلاح دعوة تستحق التقدير. كان الاصلاحيون ولا يزالون يسعون إلى تحقيق الوسطية في الفهم والمحافظة على تلك الوسطية. فكان من ضمن ذلك السعي لتصحيح وجهة نظر حركة الإخوان من المرأة والأقباط، تلك النظرة الفقهية الضيقة التي ظهرت في برنامج الحزب سنة ٢٠٠٧. ولا تزال تلك النظرة من الناحية الفقهية في الإخوان محل حوار ونقاش. إن المرأة والرجل هما جناحان لا تطير الأمة بأحدهما دون الآخر. وكم ساهمت المرأة في حدود وإطار الشريعة إسهامات عظيمة حتى أن بعض شيوخ السلف الصالح والتابعين كانوا يتعلمون على أيدي بعض النساء المتفقهات.

أما مشكلة فهم الإخوان لموضوع الأقباط فهي مشكلة تحتاج إلى مراجعة وتأكيد في الدستور بأنه لا توجد فروق بين البشر بسبب العقيدة، وأن مبدأ

المواطنة يجب أن يحفظ الحقوق بالتساوي الكامل في إطار هذا المبدأ. وأن أو لئك الذين يعتبرون مصر ولاية عظمى، والبحرين ولاية عظمى، وقطر ولاية عظمى، يجب أن يراجعوا أنفسهم لأن الأمة هى الولاية العظمى. ولا يعقل أن نفهم أن السودان كانت ولاية عظمى، فلما إنقسمت أصبحت ولايتين عظمتين. الولاية العظمى تكون مثل الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً للمفهوم، إذ أن الراكب يطير بالطائرة ٦ ساعات من بوسطن شرقاً إلى كاليفورنيا "لوس أنجلوس" غرباً. هذه المساحة الجغرافية يمكن أن تكون ولاية عظمى أما الطائرة من البحرين إلى قطر فستستغرق ١٥ دقيقة ولا يمكن أن تكون هذه ولاية عظمى، بل هى أقاليم ضمن إتفاقية سايكس بيكو في ولاية عظمى كبيرة إسمها الأمة الاسلامية وهى في إنتظار التحقق. التيار الاصلاحي يسعى حالياً لإقامة جمعية أو أكثر وربما حزب سياسي للاهتمام بالدعوة وإبراز وسطيتها، إما بالعمل الدعوي أو العمل السياسي فالاصلاحيون يفهمون الاسلام بشموله ووسطيته وربانيته وعالميته. نتمنى للتيار الاصلاحي كل خير ونتمنى له دوراً بارزاً فالتعددية القائمة في العمل والتنافس في الخير مما حث عليه القرآن وحيذته السنة، طالما كان الحفاظ على المرجعية والتمسك بها وخصوصاً في إطار الأصول العشرين للفهم التي حددها الامام البنا رحمه الله تعالى في رسالته المهمة رسالة التعاليم.

ومن أجمل ما كتب الامام البنا في مقدمة رسالة المؤتمر الخامس ما يلي:

أيها الإخوان:

كنت أود أن نظل دائما نعمل ولا نتكلم، وأن نكل للأعمال وحدها الحديث عن الإخوان وخطوات الإخوان، وكنت أحب أن تتصل خطواتكم اللاحقة

بخطواتكم السابقة في هدوء وسكون من غير هذا الفاصل الذي نحدد به جهاد عشر سنوات مضت لنستأنف مرحلة أخرى من مراحل الجهاد الدائب في سبيل تحقيق فكرتنا السامية.

ولكنكم أردتم هذا، وأحببتم أن تسعدونا بهذا الاجتماع الشامل فشكرا لكم، ولا بأس أن ننتهز هذه الفرصة الكريمة فنستعرض نتائجنا، ونراجع فهرس أعمالنا، ونستوثق من مراحل طريقنا ونحدد الغاية والوسيلة فتتضح الفكرة المبهمة، وتصحح النظرة الخاطئة، وتعلم الخطوة المجهولة، وتتم الحلقة المفقودة، ويعرف الناس الإخوان المسلمين على حقيقة دعوتهم، من غير لبس ولا غموض.

لا بأس بهذا، ولا بأس بأن يتقدم إلينا من وصلته هذه الدعوة ومن سمع أو قرا هذا البيان، برأيه في غايتنا ووسيلتنا وخطواتنا فنأخذ الصالح من رأيه، وننزل على الحق من مشورته، فإن الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم.

إن رسائل الامام البنا بمفاهيمها الاسلامية الوسطية الواسعة دون إخلال بالمبنى أو المعنى، وبمشروعها الانقاذي للأمة، والربط الجميل بين المفاهيم والقيم الوطنية والقومية والاسلامية، حتى يصل العرب والمسلمون إلى أستاذية العالم في القيم والأخلاق فترتبط القوة بالرحمة على سبيل المثال لا الحصر، هى رسائل تصلح للأمة كلها، وليست فقط للإخوان المسلمين، إلا لكي يكونوا هم ومن يقتنع بها في مقدمة حملتها وطليعتها والشارحين لها والنموذج الحي على امكانية التحقيق. والنموذج الذي يعكس تلك المفاهيم العظيمة، التي لفتت نظر أولئك الذين إتصلوا بي من خارج الاطار الاسلامي التنظيمي، الذي أنا خارجه الآن كذلك بعد الاستقالة، ولكنني لست خارج

إطار الدعوة الواسع ولا المشروع الذي نادى به الامام البنا رحمه الله تعالى.

الميزة التي ميزت الامام البنا تتمثل في مجموعة من القيم والمبادئ أهمها، أنه أحب مصر فكان وطنياً من الطراز الأول، وأحب العروبة فكان قومياً بامتياز، وأحب الأمة الاسلامية كلها فإستحق بذلك حب الأمة له وانتشار مشروعه، حيث جمع بين الأفكار والمشروعات الوطنية والقومية والاسلامية ووضعها في سلة واحدة، بل كان يرى بأفقه الواسع، وإخلاصه العميق، إمكانية إعادة التاريخ العظيم للأمة في ثوب عصري فيجمع بين الأصالة والعصرية. يقول الامام البنا في رسالة: إلى أي شئ ندعو الناس "إن الفكرة الوطنية صارت حرزاً هاماً واضحاً في الفكرة الاسلامية" ثم يقول "إن الذين يظنون أن الاسلام يهدم الوطنيات مخطئون، لأنه (أي الاسلام) يفترض على أبنائه حماية أرضهم".

ويقول الامام البنا في رسالة: دعوتنا "ونحب مع هذا أن يعلم قومنا- وكل المسلمين قومنا -أن دعوة الإخوان المسلمين، دعوة بريئة نزيهة، قد تسامت في نزاهتها حتى جاوزت المطامع الشخصية، واحتقرت المنافع المادية وخلفت وراءها الأهواء والأغراض".

وفي رسالة: دعوتنا، كذلك يقول الامام البنا "ونحب كذلك أن يعلم قومنا أنهم أحب إلينا من أنفسنا، وأنه حبيب إلى هذه النفوس أن تذهب فداء لعزتهم إن كان فيها الفداء، وأن تزهق ثمنا لمجدهم وكرامتهم ودينهم وآمالهم إن كان فيها الغناء".

والوطنية في فكر الامام البنا رحمه الله تعالى كما في رسالة دعوتنا "هي وطنية الحنين أي حب هذه الأرض والحنين إليها والانعطاف نحوها، ووطنية الحرية والعزة بما يؤكد العمل بكل جهد لتحرير البلد من الغاصبين، وتوفير

استقلاله وغرس مبادئ العزة والحرية في نفوس أبنائه، وهى وطنية المجتمع بتقوية الرابطة بين أبناء القطر الواحد، وهى وطنية الفتح، وليست وطنية الحزبية وتقسيم الأمة إلى طوائف تتناحر وتتضاغن وتتراشق بالسباب وتترامى بالتهم، ويكيد بعضها لبعض.

وأما القومية في مفهوم الامام البنا رحمه الله تعالى فهى كما يقول في رسالة دعوتنا هى قومية مراقي المجد والعظمة ومدارك النبوغ والهمة، وأن عشيرة الرجل وأمته اولى الناس بخيره وبره وأحقهم بإحسانه وجهاده" . ويرى الامام البنا أن القومية الجميلة ليست قومية الجاهلية بإحياء عادات جاهلية درست، وإقامة ذكريات بائدة خلت، وليست قومية العدوان، ولا الاعتزاز بالجنس لدرجة انتقاص الأجناس الأخرى والعدوان عليها، ثم يقول "إن العروبة لها النصيب الأوفى والأوفر من الفضيلة والخلق وعليها أن تتخذ ذلك وسيلة للنهوض بالإنسانية" .

ما أجمل أن يجمع الامام البنا بين الروح الوطنية والروح القومية والروح الاسلامية في مشروع عظيم واحد، وما أقبح أن يفرق بعض الاسلاميين والمتعصبون من شتى الوجوه بين هذه المفاهيم الثلاثة. إن مشروع الاسلام الوسطي هو مشروع لا يخالف الوطنية الحق ولا القومية الصواب، ونتمنى للتيار الإصلاحي الحركي كل نجاح وتوفيق، وللكاتب العزيز كل تقدير لما كتبه وقدره ولما أصاب فيه. والله الموفق.

د.كمال الهلباوي

القاهرة، ١٣/٩/٢٠١٢

مقدمة

هذا المؤلف يعبر عن اختلاف في الراي، واختلاف الرأي في الاسلام عباده وعلى الناس ان تؤديها.

صحيح ان هناك من سيصدك عنها، او يرهبك دونها، أو حتى لا يفهمها، ولكن من الصحيح أيضا أن تستمر في صلاتك بشروطها وأركانها وأن تناضل دائما من أجل ان تعلن رأيك من اجل ذلك أكتب هذه المقدمة، وكنت سأكتبها حتى لو لم يطلبها مني الأخ المهندس: هيثم أبو خليل.

أ. مختار نوح

القاهره، ٢٠١٢/٩/٥

التيار الأصلي

أعتقد أنه من للإنصاف أن نطلق علي التيار الإصلاحي داخل جماعة الإخوان المسلمين اسم التيار الأصلي لأنه هو من يعبر عن النبع الصافي وعن فكر الإمام المؤسس حسن البنا.. بل ظل هذا التيار يقاوم إنتشار التيار القطبي المحافظ داخل الجماعة الذي ظل يعمل في السر ويحقق نجاحات في السيطرة علي مفاصل الجماعة دون أن يلتفت إليه الكثير.. بل إستطاع بدهاء أن يعمل في أصعب فترات مسيرته حتي في عهد الأستاذ عمر التلمساني الذي يعتبر إمتداد للتيار الأصلي وفكر حسن البنا بل إستفاد من وجود الأستاذ عمر التلمساني في جذب جيل الشباب والتيار الإسلامي في الجامعة في السبعينات في حين كان هو يدير دفة الجماعة.

وكان لابد من ظهور هذا التيار الإصلاحي كنوع من المقاومة لعملية التغيير القسري التي تتم.. ربما كانت عملية التغيير تتم بطريقة منهجية تتماس مع الأفكار والرؤى وتطبق في المناهج والمحاضرات في جميع مسارات ووسائل (وأدوات) التنظيم، فكان تأثيرها قويا وفعالا، في حين كانت خطوات التيار الإصلاحي بطيئة وفردية تعتمد على مواقف بقدر ما كانت تعتمد على التأثير والحشد لمحاولة إعادة البوصلة كما أرداها القائد المؤسس حسن البنا..

أعلن الإخوان الإصلاحيون عن أنفسهم في أكثر من موقف؛ أشهرها عند

تسجيل اعتراضهم عن برنامج الإخوان للحزب وموقف الجماعة من المرأة والأقباط ولكن يبقي ظهورهم السافر في أعقاب أزمة تصعيد الدكتور عصام العريان إلي مكتب الإرشاد ثم إحداث انتخابات مكتب الإرشاد وتقاعد المرشد الأستاذ مهدي عاكف والتي أزعم أنها كانت البداية الحقيقية لخروج هذا التيار للعلن والإعلان عن نفسه وإصدار بيانات واتخاذه خطوات لبداية التحرك والعمل علي تنظيم نفسه لخوض تجربة التطوير للجماعة بعملية..

الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح هو أيقونة التيار الإصلاحي داخل الجماعة بعدما نضجت أفكاره داخل الجماعة، وأظهرت الممارسة له الكثير من الأخطاء.

وأعتقد أن الفضل يرجع لبلورة الإخوان الإصلاحيين وظهورهم القوي خلال السنوات الأخيرة إلى مجموعة من الإخوان الحاليين والسابقين أبرزهم الدكتور إبراهيم الزعفراني والدكتور كمال الهلباوي والأستاذ مختار نوح والمهندس حامد الدفراوي والمهندس خالد داود والدكتور السيد عبدالستار المليجي والمهندس محمد هيكل والأستاذ أحمد ربيع غزالي والدكتور عمرو أبوخليل والمهندس محمد سامي فرج والمهندس كمال سمير والدكتور أنور عبدالعزيز والأستاذ محمد حشيش والمهندس حازم قريطم وغيرهم كثير..

وقد عقدت هذه المجموعة عدة لقاءات ما بين القاهرة والإسكندرية والبحيرة؛ لوضع آليات للتحرك داخل الجماعة وخارجها؛ من أجل نشر الفكرة الإصلاحية والضغط من أجل التغيير على عدة محاور أهمها تعديل اللائحة وعمل مراجعات على المناهج...

وقد اتخذت أول خطوة بإنشاء موقع إلكتروني تحت عنوان إخوان إصلاحيون، وعهدت لي بالبدء في إنشاء الموقع والإشراف عليه مبدئياً...

وبالفعل اتفقت بكل براءة تصل إلى حد السذاجة مع أحد شباب الإخوان (م. م) الذي تربطني به صداقة قديمة لإنشاء الموقع، معتبراً أن هناك انفصالا بين العمل الحياتي المحترف وبين ما يعتقده الشخص من أفكار.. وأعطيته جزءا من تكلفة الموقع، وأخذت تعهدا عليه بعدم البوح بهذا الأمر لأحد؛ منعاً لإحراج له ولي.. وبالفعل انتهى من الموقع، وفوجئت قبل ميعاد التسليم بإرسال أحد قيادات الإخوان الشبابية المبلغ الذي دفعته للزميل، وقيام الأخ بحذف الموقع التجريبي الذي أستلمته منه! عاودت المحاولة مرة أخرى لكن هذه المرة مع شخص بعيد كل البعد عن الجماعة، وبالفعل بدأت أجرّب النسخة التجريبية وأزوّدها بالمواد، لكن قيام الثورة ألغى تدشين الموقع، بل ألغى المؤتمر السابع للإخوان الإصلاحيين والذي كنا سنعلن فيه بقوه عن مشروعنا الإصلاحي ورؤيتنا لتطوير الجماعة، وهذا ما سيرد ذكره بين ثنايا الكتاب..

وهنا يجب أن أذكر للتاريخ أهم لقاء للإخوان الإصلاحيين في حضور الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح عقب الثورة بأسابيع، والذي عرض فيه الفكرة التي اقترحها عليه البعض من ترشحه للرئاسة، وكان الحوار عاصفاً ومتنوعاً؛ حيث أشفق الكثيرون من ردّة فعل الجماعة تجاه أبوالفتوح، والذي بدا لنا واضحاً ثقته الكبيرة في الصف الإخواني لتقبله هذا الأمر حتى وإن عارضت القيادة المتحاملة عليه ذلك.. ورأى الكثير أن نبدأ بتشكيل حزب أولاً بعدما أتاحت لنا الثورة فرصة ذهبية كنا نتوق إليها في أن نغرّد خارج سرب التنظيم الذي خنق أي محاولة للتطوير والإصلاح.

أخيراً أعتقد أن عدم توفيق الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح في الانتخابات الرئاسية وتأخّره الكبير في إنشاء حزب يلمّ به شتات الإخوان الإصلاحيين

وغيرهم من أبناء التيار الوسطي الإسلامي هو إعلان عن إخفاق جيل السبعينيات وجزء من جيل الثمانينيات عن فرض فكرتهم الوسطية التصالحية الإسلامية داخل المجتمع المصري، متزامناً ذلك مع نجاحات سياسية هائلة حققتها جماعة الإخوان المسلمين بقيادتها الحالية ووصولها لأعلى منصب في البلاد...

يبقى الرهان والأمل على مقدرة التيار الإصلاحي للإخوان، والذي انقسم على نفسه وتوزّع في أكثر من خمسة أحزاب أن يعيد إنتاج نفسه ويحاول الاندماج والتكتل مع قوى أخرى؛ لعله يستطيع أن يحقق نجاحا يكون له تأثير لو أخفق الآخرون.

محاولات إصلاحية منذ ٢٥ عاما؟

في عالم أصبح التغيُّر السريع سِمَته والتطوير المستمر نحو الأفضل حركة أساسية فيه.. في عالم مثل هذا يصبح الثبات على الموروث ليس توجُّهاً للخلف فقط بل هو حركة ارتجاعية وتقهقر..

واذا الّتمسنا عذراً -ولن نفعل- للحكومات؛ نظراً لتعقُّد الواقع وتدخلاته وضخامة الهيكل الذي يراد تغييره، فمن المفروض ألا يتسرب الجمود إلى حركة الإخوان المسلمين النهضوية التي تكافح لطرح مشروع جديد مغاير للواقع، ويفترض فيه أن يكون مستقبلياً وعلى مستوى هذا الواقع المتقافز نحو مزيد من التطوير والتنضيج بكل خلجاته وحركاته الظاهرة المستمرة..

لذلك فلنبدأ معاً في قراءة متأنية لأوراق غاية في الأهمية قدَّمها مجموعة رائعة من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين أعرف منهم محمود الطحاوي طالب كلية الطب وقتها والطبيب النابه الآن وشقيق الأديبة اللامعة ميرال الطحاوي، وغيره والذين درج على تسميتهم "الإصلاحيون" في صيف عام ١٩٨٦ عبر القنوات الشرعية التي يتحجَّج دائماً القائمون على الجماعة بعدم النظر في أي ورقة تطوير إلا عن طريقها، واليوم وبعد ربع قرن من تقديم

هذه الأوراق أعتقد أن القارئ العادي وغير المتخصص في شأن الإخوان سيجد حيرة وربما عدم تصديق أن هذه الأوراق قُدِّمت منذ ذلك الزمن وليس منذ أيام..!

بل ويتعجَّب أن قيادة الجماعة لم تحاول النظر باهتمام في هذه المراجعات الفكرية المفصلية والأخرى الاستراتيجية.. بل وما زال العمل يدار بطريقة تقليدية، والفعل يتم عن طريق رد الفعل، بل إن هذا هو المنهج المتبع دون مبادرات تُذكر..

وما زال مسلسل ملاحقة من ينادون بالتغيير والتطوير بهمَّة عالية ربما كان بقليل منها يمكِّن الجماعة من تحقيق شيء ملموس بعد هذا التاريخ الطويل، لكنها آفة الكثير من التنظيمات السرية التي تجد أن انكفاءها على أفرادها هو سرُّ قوتها، في حين أن الزمن والتاريخ لا يرحم ولن يرحم جماعةً هي جماعة الفرص الضائعة بامتياز، مما حدا بهؤلاء الإصلاحيين إلى الانسحاب، ولم يتبقَّ منهم إلا عدد قليل للغاية ربما يقاوم البقاء؛ ظناً منه أن الوجود داخل جماعة لا تقبل التطوير أو ربما تقبله بعد ردح من الزمن أفضل من الوجود في الشارع..!

بداية أريد أن أؤكد أنني تجرَّأت بطرح هذه الورقات إعلامياً؛ لأنني أيقنت بوهم القنوات الشرعية والتي تستدعي مثل الإسبرين لتسكين صداع التطوير والتغيير، فيكون مصير ما يُنقل فيها سلة المهملات مثل الورقات التي بين أيديكم.. ولأني أيقنت بأن الشفافية هي الحل لتوعية الصف الإخواني خاصة والجمهور عامة؛ ليضغطوا من أجل التغيير داخل وخارج الجماعة التي نعوِّل عليها كثيراً في التغيير والإصلاح في بلادنا بل وإحراج أصحاب الممارسات الخطأ الذين يتخيلون أنهم أوصياء عليها ويحافظون عليها من الذوبان،

ولكنهم -مع الأسف- لا يعلمون أنهم مثل الدبّة التي قتلت صاحبها، وأن الزمن تغير، وأنه ما كان يصلح أمس لا يصلح اليوم وما يصلح اليوم لا ينفع غداً...

وأريد أن تجهد القيادة الحالية للجماعة نفسها بالنظر في هذه الورقات القديمة، وتحاول الاستفادة منها بدلا من الحل السهل بالمزايدة على ناقلها بتلقين الصفّ بأنه أصبح مارقاً بين ليلة وضحاها بعد أكثر من ٢٠ عاما قضاها داخل جماعة الإخوان..

أبدأ هذه الورقات التي بدا على كاتبيها التأثر بكتابات الدكتور خالص جلبي وكتابه المهم "ضرورة النقد الذاتي للحركة الإسلامية" والذي صدر قبل هذه المراجعات بسنوات قليلة، وكذلك بكتابات الدكتور عبد الله النفيسي ومنها كتابه "الحركة الإسلامية.. رؤية مستقبلية".

جاءت هذه الورقات تحت عنوان "أزمة التنظيم تربوياً واداريا"، وجاء في مقدمتها تمهيد للحديث عن أزمة التنظيم عموماً:

بدأ كاتبو هذه المراجعات بقولهم: إننا نجد أنفسنا أمام ميراث ضخم من الثبات والديمومة والجمود على مستوى الفكر والطرح والهياكل التنظيمية، ويمتد الأمر بالبعض فيجعلون هذا الميراث جزءا لا يتجزّأ من التراث الإسلامي نفسه، وبالتالي هو مقدّس وغير قابل للنقد والدراسة.. لقد وصل إلينا التنظيم صفوياً قائماً على انتقاء نوعية معينة من الناس لتمرّ عبر حلقات من التربية والتشكيل بمعزل عن حركة المجتمع وتأثيراته إلى حد كبير، وهذا جعل التنظيم هلامياً غير محدد الملامح وليس له دور في مستوى ومجال العمل المطلوب، ولذلك افتقد للدور وتحوّل إلى وعاء نحاول بداخله تعبئة الجماهير، بدلاً من أن يكون الأداة التي تنظم الجماهير وتقودها إلى إحداث التغيير المطلوب والممكن، وبذلك لم يصبح التنظيم مجرد وسيلة من وسائل متعددة

بل تضخَّم دوره وهيكله ومجالات عمله، وأصبح هناك فكر التنظيم وثقافة التنظيم... إلخ.

وأصبح من المتصور أنه يمكن تحويل المجتمع إلى مساحة تنظيمية وبالتالي يسهل قيادتها وتوجيهها، وكأن قيادة أمة ومجتمع مثل قيادة تنظيم، وهذا تصور غير مقبول وتبسيط مخلٌ للمسألة، وتحوَّل التنظيم من وسيلة لحفظ الذات من الذوبان وأداة لتغيير المجتمع إلى مجتمع مصغر يحاول جاهداً ابتلاع المجتمع الكبير الذي نشأ فيه، وتعامل التنظيم بنفس المنطق مع الآخر غير الإسلامي؛ إذ رأى فيه صيداً يسهل ويحسن افتراسه، ولم يفسح له مجالاً للعمل..

(وكأن من يكتب هذه الأوراق ينظر لحال الجماعة اليوم).

الازدواجية بين السرية والعلنية

وتتناول هذه الأوراق معضلة أزلية لم تحاول أو تسعى إليها قيادة الإخوان خلال العقود الأخيرة؛ وهي حسم موضوع السرية أو العلنية والبحث عن شرعية للجماعة، فتقول: ونقطة أخرى بجدر تأملها وهي الازدواجية بين السرية والعلنية؛ فالتنظيم كان -بصورة عامة- معلناً حتى سنة ١٩٤٠ وبعد تشكيل النظام الخاص لظروف تاريخية معروفة غلب الطابع السري على الحركة خاصة الخمسينيات والستينيات، ومنذ خروج الإخوان من السجون والتنظيم يعاني من ازدواجية بين سرية بلا معنى وعلنية المخبر السري، وفوَّتت هذه الوضعية مميزات السرية والعلنية معاً، بل إن سلبيات السرية هدمت أحياناً مكاسب العلنية، وستبقى المشكلة كامنة في صفحات المستقبل متمثلة في تغلُّب إحدى الشخصيتين، فهل تتغلب الشخصية السرية الطارئة

على الشخصية العلنية الأصيلة؟

ولعلنا نذكر للأمانة أن هذه الازدواجية ليست عيباً اختصت به الحركة الإسلامية دون غيرها، بل هي صفة ملازمة لأفكار وحركة المجتمع في العالم الثالث، ألا وهي الميل للتلفيق والحذر من الحسم والاختيار والتمييز على مستوى الأفكار ونظام الحكم والاقتصاد والقيم الاجتماعية.. نظن أن شيئاً ما حدث في تاريخنا أورثنا هذا الخلل..

وخطورة السرية أيضاً أنها تكون مبرراً للاستبداد بالرأي والانفراد باتخاذ القرار تحت دعوى أن القيادة تعرف أكثر، فيتحول التنظيم إلى جهاز تواكلي راكد يورث الاستبداد والخمول والركود وعدم الفاعلية؛ لوجود آراء مختلفة وحلول متعددة، وعدم وجود قنوات لتوصيل هذه الآراء والحلول -إن وجدت- فيشعر الفرد الإخواني بهامشيته فينسحب..

وهكذا أصبحت السرية ملجأ مفتوحاً تلجأ إليه القيادة لتمارس حقها المقدس في الوصاية على القاعدة..

ضرورة النقد الذاتي لحماية المسار

تنقلنا الأوراق إلى نقطة خطيرة وهي أهمية النقد الذاتي للجماعة والتي يتهم من يقوم به هذه الأيام بأنه مفتون ضعيف الإيمان ناقض للبيعة..!

وفي هذه النقطة تحديداً تحذر الأوراق من:

ذلك هو التداخل المغلوط بين الدين والتنظيم كجهد بشري قائم على أساس تعاقدي وعلي شروط ينتقض العقد بانتقاضها، وبين الدين باعتباره الإطار المرجعي الذي تُرَدُّ إليه الأمور ولا سبيل للاعتراض أو الاجتهاد

مع نصوصه القاطعة، وهذا التداخل ناتج عن أخطاء في المفاهيم المتعلقة بالإسلام والأزمة وطبيعتها والتنظيم نفسه ودوره، ويؤدي هذا التداخل إلى إعاقة التنظيم وحركته بمصادرته للاجتهاد والتفكير المستقل وتبادل البذل، وانظر سعيد حوّى في كتابه "من أجل خطوة إلى الأمام" يقول:

"لقد رأيت أناساً يزعمون أن التنظيم إذا قال لا يحتاج لدليل شرعي، وهذا نوع من إعطاء العصمة لمن لا يملكها وطريق للاستبداد وتعطيل النصوص".

ويقول أيضاً:

"لقد رأيت أناساً يجعلون الفريضة محرمة باسم التنظيم.. نحن لا نعطي للجماعة في العمل الإسلامي عصمة ولا نعطي لقيادة أي فرد عصمة، ويخطئ من يقول إذا قالت الجماعة شيئاً أو قال التنظيم شيئاً فإننا لا نبحث عن دليل؛ فهذا نوع البابوية والإمامية، ولقد رأينا نتيجة لذلك أن بعض المنتسبين لتنظيمات تظن فيهم روح قتلة الحسين منهم من يرتكبون أبشع أنواع الظلم باسم الإسلام وهم مرتاحو الضمير، ورأينا بعض القيادات تخدع أتباعها فتصدر حكماً خاطئاً، ورأينا بعض قياديين تغلبهم الأهواء، ورأينا قيادات تكذب، ورأينا قيادات تستعمل خداع الشعارات؛ فمثلاً في البيعة في الاصطلاح الفقهي غير البيعة في اصطلاح العمل الإسلامي، ولقد رأينا من يحاول أن يخدع السذّج فيعطي البيعة التي تعطي لبعض أمراء الجماعة الإسلامية مضمون البيعة التي وردت في الأحاديث النبوية، ورأينا قيادات تعامل المختلفين معها على أنهم خوارج". انتهى كلام حوّى.

وكما قال أحد قيادات الإخوان -رحمه الله- تحت عنوان:

"لا عصمة للتنظيم ولا لمؤسساته، ولا لأي قيادة غير قيادة الرسل عليهم السلام".

والملاحظ أن هناك حرصاً عجيباً ورعاية مثيرة مُولاة لإرساء هذا المفهوم وترسيخه وتوريثه عند القاعدة، سواء بالخلط في الممارسة أو الخلط في الخطاب..

ارجعْ مثلاً إلى كتاب الأستاذ مصطفى مشهور "بين القيادة والجندية" يقول: "على القيادة أن تحرص على توريث الدعوة إلى الأجيال التالية بكل أصالتها وشمولها وخبراتها؛ لضمان مواصلة السير على طريق الدعوة دون انحراف أو تفريط".

قارن بين هذه النظرة ومفهوم الوفاء فيها بنظرة الأستاذ راشد الغنوشي لعملية الوفاء والأصالة؛ حيث يقول: "إن الوفاء للرواد لا يكون بالجثوم على قبورهم وآثارهم ونكررها ونسبح بحمدها، وإنما نطوّر تلك الجهود ونقوم بنصيبنا في خدمة الإسلام، فإن الزمن في حركة مستمرة ومتواصلة، وما سبيل لخلود الإسلام إلا بهذا التجديد المستمر".

كما يزيد الأستاذ مصطفى مشهور عندما يقول في كتابه "بين القيادة والجندية" ص٦٧:

"ويعلم الفرد أن تعهُّده وبيعته لقيادة الجماعة إنما هي في الحقيقة تعهُّد وبيعة لله يلزمه الوفاء بها وعدم النكث فيها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾".

ويقول في صفحة ٧٨:

"لا تعتبر جماعة تحقق أهدافاً وتنجز أعمالاً إلا إذا كان أفرادها يسمعون ويطيعون لقيادتهم تعبداً وطاعة لله؛ فإن طاعة الأمير من طاعة الله، والامتناع عن تنفيذ الأوامر أو مجرد التردد في تنفيذها يعرّض العمل للخطر، ويعتبر نكثاً للبيعة".

ويذهب الأستاذ مصطفى مشهور لأبعد من ذلك في تكريس هذا التداخل؛ بتحذيره من إلصاق المحن والابتلاءات بالقيادة فيقول: "ولا يظنّ أحد أن هذه المحن ضربات قاضية، ولكنها صقل وتمحيص للمؤمنين، ولا يتطرق لأحد يأس لسبب شدة المحن أو طول أحداثها، كما لا يتصور أنها نتيجة لأخطاء أو تقصير من القيادة كما يحاول المشككون تصويرها".

مما سبق يتّضح لنا أن هناك ركاما مفاهيميا وتراثا كاملا يعتمد هذا الخلط بين الدين والتنظيم، وليس هناك لتعمّد هذا الخلط وعدم مراجعته إلا أن هذا الخلط يساعد القيادة على إحكام قبضتها على القاعدة، ويدفع القاعدة إلى الاستسلام للقيادة بشكل كامل، خصوصا أن القيادة في مثل هذه التنظيمات لا تملك أي سلطات تنفيذية، فكان الربط هو اللجام الموضوع في فم الفرس ليسهل قيادته..

(والله لا أفهم كيف ترك منظرو الجماعة وشيوخها طوال هذه السنين آفة الخلط بين الدين والتنظيم دون توضيح وتأصيل إلى أن تحوّل إلى مرض، وأصبح الخروج عن الجماعة خروجا عن الدين، ونقد القيادة نقدا للدين؟).

استدعاء مخلّ لأمراض القلوب

في هذه الجزئية تنقلنا هذه الأوراق إلى إشكالية استخدام الدين في خدمة تطويع التنظيم، فتقول: وتكتمل الحلقة الثلاثية بالتركيز في التربية والخطاب على أهمية مجاهدة أمراض النفس والقلب من حب الزعامة والجدال والرياء إلى آخره، وبدلاً من أن يقتصر الأمر على التذكير وترك مجال المجاهدة بين الفرد وبين الله عز وجل بدلاً من ذلك اقتحم التنظيم هذه العلاقة النشطة والحية في صدور القاعدة، واستحضر هذه الأمور من عالم الغيب إلى عالم

الشهادة قسراً، وظهر هذا الاستحضار بشكل مكثف عندما تتعرض القيادة للنقد أو النصيحة، فتقوم القيادة بمواجهة هذه القضايا العقلية والمنطقية المحسوسة والتي يسهل الحكم عليها عن طريق الردّ بالنصح بإحسان العلاقة بالله ومراعاة الإخلاص ومواجهة أمراض القلوب، مما يخنق القضية في مهدها؛ فهذه الأمور من أمور الغيب التي يستحيل أن تدخل طرفاً في قضية تمسُّ أموراً ظاهرة وواضحة يمكن الحكم عليها؛ مثل تقصير القيادة أو أخطاء المسئول، ونتيجة لهذه الهجمة المرتدة غير المرئية يلجأ الفرد إلى نفسه، وينشغل بمعالجتها وتقويمها والارتقاء بها، وهو مجال لا ينقضي وباب مفتوح.. فينسى النقد الذي وجّهه والقضية التي طرحها وينشغل عنها!

هي إذن عملية ضرب تحت الحزام.. واستغلال لنقطة ضعف لا تسلم منها نفس بشرية؛ للتخلص من مراقبة القاعدة وحقها في النقد، وبهذا اكتملت عناصر المثلث التي تحاصر الفرد وتحكمه داخل التنظيم (الدين - التنظيم - القلب) ولا سبيل لكسر هذا المثلث إلا عبر تحديد كل ضلع من أضلاعه، وهو ما يحتاج لجهد واجتهاد... "

(ما زلت أذكّركم بأن هذه الأوراق كُتِبت وقدّمت عام ١٩٨٦...!)

أزمة التنظيم التربوية:

يشخّص في الجزء التالي كاتبو هذه الأوراق مشكلة الجانب التربوي في الجماعة خلال هذه الحقبة تحليلا بدا فيه رفع للواقع الموجود وتجلياته والنتائج التي ترتّبت عليه، ويقدّمون بكل شجاعة وجسارة رؤيتهم في أمور يعتقد البعض بالخطأ بأنها من الثوابت التي لا تتغير، فيذكرون الآتي:

من المعروف أن نوعية التربية هي إحدى أطروحات الحركة الإسلامية التي تتحدى بها الواقع، وتراهن بها على المستقبل، وللتربية في الحركة وسائل متعددة يقوم التنظيم نفسه بدور محوري في صياغتها، بل إن التربية تتم من خلال منظومة التنظيم أساساً.. وهذه الصياغة قائمة أساساً على الحشد النفسي العاطفي أكثر من الإقناع والتشرب العقلي؛ ذلك أن القائمين على التربية هم خطباء بالدرجة الأولى، وليسوا من المفكرين الدارسين، ولذلك جاءت الصياغة عاطفية سرعان ما تذوب، وتفقد الكثير من أركانها إذا ابتعدت عن محور التنظيم، وإن كانت قادرة على مواجهة النقد العقلي المنطقي بسبب صياغتها العاطفية الصرفة، وأهم ما تتصف به هذه الصياغة أنها صياغة تلفيقية؛ فهي تجمع بين مدارس شتى دون رابط محكم؛ فبرامج التنظيم في أغلبها امتداد للبرامج والوسائل الصوفية مثل: زيارة المقابر.. قيام الليل الجماعي.. حلقات الأذكار الجماعية.. المعسكرات.. الأسرة.. الكتيبة.. الرحلة... إلى آخره.

وهذا النشاط الروحي بطبيعته الصوفية هو الغالب فيما يدعو إليه التنظيم من قراءات "الإحياء.. مدارج السالكين... إلخ.

والمشكلة أن المدرسة الصوفية تقدِّم نموذجاً حياتياً متكاملاً يصعب تجزئته؛ فهي تجعل من التهذيب والمجاهدة غاية الوجود، وتُهمِّش أو تكاد تنعدم الأبعاد الأخرى لدور الإنسان في الحياة؛ من تعمير وتعبيد ومجاهدة لطرح نموذج حضاري متكامل الصياغة لا تنفصل فيه علاقة الإنسان بربه عن علاقاته بالبشر كما هو الحال في النموذج الصوفي.. ويمتد أثر هذه الصياغة إلى العلاقة بين الفرد وقائده داخل التنظيم ونوعية العلاقة بين الفرد والتدين أو التعبد.. فالأولى علاقة بين المريد والشيخ، والثانية علاقة تنظيمية مؤطرة "شبه عسكرية"، لذلك تجد أن الممارسة الروحية مرتبطة ببرامج التنظيم

التعبدية ومواسم العبادة وتقلّ كلما ابتعدت عن هذه البرامج والمواسم..

كما يحدث نتيجة لهذا التداخل فرز خاطئ للأفراد وتصعيد للمسئولين على أساس عبادي وأخلاقي دون أي مؤهلات عقلية أو قيادية.

هذا على مستوى العبادة والتنسُّك، أما على مستوى الخطاب التنظيمي نجد الطيف السلفي والمدرسة السلفية في أكثر صورها تجمُّداً وتشدُّدا هو الطيف المبهر والغامر، ويتمثل هذا التشدد في الموقف الفقهي وفي الصبغة الأخلاقية في التعامل مع المشكلات المختلفة للحياة..

نظرة سريعة على تصنيف المواد التي تُدرَّس نجد أنها:

(قرآن كريم - سنة - حديث - سيرة - فقه ودعوة - تزكية روحية)

أين إذن بقية المحاور التي تقوم عليها الشخصية الإسلامية السوية والتي تخدم العقل وتزيده أتساعا وفقهاً من دراسات سياسية وأدبية واجتماعية؟؟

لا تجد برامج تخدم هذه المحاور اللهم إلا في صورة مبتورة عن طريق عدة دورات في التثقيف السياسي مثلاً وهكذا..

وتغيب تماماً الدراسات والمناهج التي تعالج مشاكل الواقع؛ مثل الموقف من الأقباط والقومية والوطنية والتراث والمرأة والتفاوت الطبقي والمشاكل الاقتصادية وتجارب التغيير والثورة في التاريخ القديم والمعاصر.. ومن هنا يمكن القول بأن محتوى البرامج تجريدي يختزل القضايا ويبسِّطها تبسيطاً مخلاً، ويصنع "طوباويات" روحية وصوفية يعيش بداخلها في راحة من الإجهاد الذهني الذي يعيشه العقل في التعامل مع الواقع والحياة..

لذلك لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الصياغة تشجِّع الانعزال عن المجتمع.

إن الواقع الذي نراه كما يقول خالص جلبي فيه تشكيلات كبيرة من

الإسلاميين الذين تخلَّصوا من الأمية الثقافية الإسلامية وهو أمر حسن من جانب، ولكنه في منتهى السوء من جانب آخر إذا دخل في روعنا بأننا بأمثال هذه الكوادر بإمكاننا إقامة مجتمع إسلامي، وحكم إسلامي..

إذن لا بد أن نلقي الضوء على ثلاث نقاط:

(١) العمل الفكري في الأسرة الإخوانية.

(٢) جوُّ التطور للجلسة والفرد.

(٣) ساعات العمل المبذولة.

لو بدأنا بساعات العمل المبذولة بعد حذف الأعذار والمعوقات نجد أنها تصل إلى ١٠٠ ساعة سنوياً أي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ساعة في خمسة سنوات، فهل هذا القدر يكفي لتخريج مثقف دسم، وأبسط حلقة لدارس متخصص في علم واحد تصل لأضعاف هذا الرقم؟

أما عن جو الجلسة فهو كما هو رغم تنوع أفراد الجلسة في المستوى الثقافي والفكري رغم تقدُّمهم المفترض من مرحلة إلى مرحلة، فالجو واحد في كل المراحل قائم على النقل والتلقين.

ولذلك يتَّصف التثقيف الإسلامي بخاصيتين هما: الضعف وعدم النمو، وتبقى مادة الجلسة وهي ثابتة لا تتغير: آية، وحديث، وحادث، وسيرة... وهذا يجعلنا نقول بأنه لا بد من تثوير في كمية ونوعية المادة.

إن أسلوب المدارسة داخل الأسرة الإخوانية يفتقد إلى تنمية القدرة على التلخيص والتركيز والفهم والتوصيل، بل وبما تكرر المنهج عدة مرات مع شخص، والنتيجة هي استحالة الوصول إلى الشخصية المطلوب تكوينها عبر هذه الخطوط المتخلِّفة أساساً والناقصة موضوعاً والقصيرة وقتاً..

وبمراجعة رسائل الإمام المؤسس البنا نجد أن نظام الأسرة تقلّص وانكمش عما كان عليه في أيامه، وعما هو مفترض، وإن كان لنا ملاحظة أخيرة على التربية التنظيمية فهي عن دور الوسائل الأخرى للتربية؛ مثل الرحلة والمعسكر والدورة والكتيبة.. ودور هذه الوسائل أنجح بكثير إذا أمكن تطويرها بحيث تصبح بعيدة عن الروتين والتقليد، ورغم ذلك تبقى الأسرة هي الوسيلة الرئيسية لتكوين وتشكيل العقلية والثقافة الإسلامية، وتبقى لها أهميتها وضرورة مراجعة أسلوب إدارتها وفقراتها، وإلا فإن كل الوسائل الأخرى تصبُّ في المجرى الذي تنحته الأسرة في عقلية الفرد..

ولا بد من أن نسعى ونتلمس دورا للعلماء والمفكرين المعاصرين في تطوير الشخصية الإسلامية، وكيفية صقلها منهجياً وتربوياً، وعودة الذاتية الداخلية للإسلام بأساليب الدعوة الفردية؛ وخلق تيار فكري يؤمن بأن التميز لا يكون بالانفصال عن الواقع.

أختم هذه الحلقة وكلي دهشة على بقاء الحال كما هو عليه منذ ربع قرن.. قد يحدث تغيير في الشكل قد يخدع البعض، لكن المضمون في جانب التربية لم يتغيَّر، بدليل أن المناهج ومن يدرسها لم تغير الجماعة، وتحدث فيها نقلة أو ثورة يمكن أن نتحدث عنها؟



نستعرض في هذه الحلقة تصور الإصلاحيين القدامى لأزمة التنظيم إدارياً، ومطالبهم المتكررة بالقضاء على آفة القيادة الأبوية، وتحتّم علينا الموضوعية والأمانة أن نقول إن هناك تغييرا وحراكا محدودا حدث داخل الجماعة من ناحية تطبيق نظام الاختيار كشكل بدائي للغاية من أشكال الانتخابات، لكن ما زالت إشكالية إعداد لائحة معتبرة للجماعة قائمة رغم أن اللجنة التي تعكف على إعدادها بدأت عامها السادس منذ عدة أشهر، وعلى الرغم من التداعيات الكبيرة التي حدثت في انتخابات مكتب الإرشاد الأخيرة وما صاحبها من طعن قانوني قدّمه الدكتور إبراهيم الزعفراني -عضو مجلس شورى الجماعة والقيادي البارز- فإن ورقة الإطار الحاكم التي تمّ تسريبها منذ فترة وجيزة والتي تستطلع رأي المستويات الوسيطة في الجماعة في إعداد اللائحة توضح أن تطوير الجماعة إدارياً ولائحياً أمر صعب للغاية؛ في ظل وجود من يتصوّر أن في التغيير والتطوير خطرا وتهديدا على الجماعة!

أزمة التنظيم إدارياً:

بين القيادة والفروسية

عندما قال الشاعر:

وأنا أبحث في كل الدروب فارس عملاق أين؟

أسمر الجبهة صخري الإرادة مارد يخطر كالحلم الأبي

يعرف الله ويغني في العشيرة ويردُّ الصاع صاعين

لكل الغادرين ابحثوا عنه في كل الدروب.. هو موجود

وعنتر فارس يهزأ من ليل الفناء هو للخلد رفيق

لم يكن هذا الشعر مجرد حديث، بل هو انعكاس لفكرة وآمال في أعماقنا كامنة وضعتها وكرّستها حكايات الأم لطفلها وأحاديث الشباب وأسمارهم عن هذا الفارس البطل الذي يعتري صهوة جواده، ويحلُّ بقوته الخارقة وقدراته اللامحدودة كل المشكلات..

وهكذا ظهر مَن ظهر من هؤلاء العناترة وبقي بداخلنا آخرون ننتظرهم حتى يجلس الشيعة في انتظار الإمام الغائب، وفي ظننا أن هذا المخزون التراثي والعاطفي جعلنا أكثر قبولاً بفكرة المستبد العادل الذي يجمع السلطات في يديه ويقيم العدل بين الناس..

مبدئياً نحن مستعدون لانتظار الإمام الغائب

مبدئياً نحن مستعدون لقيادة متشخصنة حول فارس ذي قوى خارقة مستبدة تجمع كل السلطات بين يديها، وتقوم بكل الأعباء تخطيطاً وتقريراً،

وكان المفروض أن تطرح الحركة الإسلامية بوصفها تفهم الأمر على غير ذلك مفهوماً مختلفاً للقيادة.. يقوم على أنها المؤتمرة على قرارات القاعدة والمنفّذة لما تشير به مؤسساتها الشورية؛ فالقيادة إدارية تنظيمية بالمقام الأول..

تضخّم دور وحجم القيادة بصورة غير معقولة حتى أصبحت تقريباً المؤسسة الوحيدة الفاعلة القادرة على الحركة بحرية ودون قيود أو ضوابط، ناهيك عن عدم وجود لوائح تنظّم العلاقات بينها وبين القاعدة وبين أفراد القاعدة أنفسهم، وأصبح الركب المنكوب لا يستطيع السير خطوة واحدة دونها، وكما يقول الأستاذ سعيد حوّى في كتابه "جند الله تخطيطاً":

"لقد رأيت أناساً يضعون قواعد تنظيمية ولا يخبرون أهل التنظيم بها، ولقد رأيت أناساً يتفقون على قواعد تنظيمية ولا يحترمونها بل يخرقونها، ولقد رأيت أناساً تقذف بهم المؤسسات إلى مراكز القيادة فإذا وصلوا إليها عطّلوا المؤسسات والأنظمة وأخذوا يتلاعبون بها".

وفي تصوّرنا فإن مثل هذا الدور الفدائي المقدّس قامت به قيادة الإخوان الحالية بعد خروجها من السجن، فقد انتدبت مجموعة من الإخوان نفسها لمهمة القيادة ومارستها بشكل بطولي، وعطّلت كل المؤسسات المنتمية التي كانت قائمة قبل المحنة، واحتكرت قيادة التنظيم حتى الآن، وقامت من جديد بصياغة التنظيم وإعادة بنائه.. وإذا كان التنظيم الحالي يدين لهؤلاء بفضل وجوده إلا إن هذه العملية قد استحدثت إشكاليتين..

الإشكالية الأولى:

هي شرعية وجود هذه القيادة؛ فهي ليست منتخبة ثم إنها قامت بإعادة صياغة القاعدة وفق مفهومها وفكرها، واستبعدت من خالفها وحتى لو قامت

هذه القيادة بعمل انتخابات فلا أتصور أن تنتخب هذه القاعدة التي أعدّت على عينها غير هذه القيادة!

الإشكالية الثانية:

هي أن هذه التجربة تعطي مبرراً لأي نزعة استبدادية ليس لها شرعية شورية أن تسعى لكي تكتسب شرعية وجود عن طريق عملية غير شورية..

عموماً فنظام التربية والخطاب الإعلامي عملية غير شورية..

داخل الحركة نفسها من يدعو لهذا الدور المتضخم للقيادة وطيفها الفروسي، وإذا راجعت الكتابات التي تطرّقت إلى العلاقة داخل التنظيم تجدها تؤكد هذا الدور وتحشد القاعدة حشداً للسمع والطاعة واتّباع القيادة..

ومثال على ذلك كما أسلفنا مسبقاً كتاب الأستاذ مصطفى مشهور "بين الجندية والقيادة"، فنجده مثلاً يفرد حوالي ٢٠ نقطة للحديث عن أخلاق وصفات للمسئولين والقادة ليس من بينها على كثرتها الكفاءة الشخصية والعلمية والبنية الفكرية وملكة القيادة والحضور الذهني والعقلي... إلى آخره، ثم يتحدث في ١٤ نقطة عن طبيعة العمل ومجالاته، وكلها نقاط موجّهة للقيادة وليس فيها خطاب واحد للقاعدة، ثم يتحدث في ٢٧ نقطة عن ملاحظات تتصل بحسن سير العمل، وكلها تحضّ على ممارسة الدور الفوقي الوصي على القاعدة، وليس فيها ذكر للقاعدة إطلاقاً، فمثلاً يقول:

(١) أن تحرص القيادة على أن يسود جو الانضباط والمحاسبة على الأخطاء؛ لعدم ظهور روح التسيب واللامبالاة.

(٢) على القيادة أن تحمي الصفوف من العناصر الغريبة ومن حملات التشكيك التي يقوم بها الأعداء.

(وصاية فكرية تهمل دور المنعة الذاتية والقدرة على اختيار الأصح).

يحشد الكاتب ٨٢ نقطة للحضور المكثف للقيادة ويقابله تهميش كمي ونوعي للقاعدة في الخطاب الموجه لها أو الخاص بها، في شكل ٢١ نقطة كلها تقوم بعملية حشد نفسي أخلاقي وديني؛ لتكريس السمع والطاعة والتسليم للقيادة والتحذير من الشك فيها دون التطرق لأي حق من حقوق القاعدة.

عبّر الأستاذ عمر التلمساني عن هذه العلاقة بقوله: "كنت والأستاذ البنا كالميت بين يدي مغسله". وبغض النظر عن فترة الأستاذ البنا ومقومات شخصيته الفذة العبقرية، فإن الحاصل الآن رغم أن القيادات الحالية لا تملك تلك الناحية التي تميز فيها البنا من قوة روحية خلقية وعبقرية وتنظيمية فإن نظرة القاعدة للقيادة لم تخرج عن هذا المفهوم الذي يصبح حاجزاً ضخماً في عملية النقد والمراجعة والتصحيح يصعب تخطيه..

وبهذا المفهوم تتكامل صورة القيادة داخل التنظيم؛ فالقاعدة تنظر للقائد على أنه أب وشيخ وهم أبناؤه ومريدوه، والقيادة تنظر للقاعدة على أنهم جيش يحتاج لقيادة أو جسد يحتاج لرأس، وهي الرأس الوصي على هذا الجسد الذي يسوسه لما فيه المصلحة.

إشكالية التصعيد داخل التنظيم:

(١) انطلاقا من مبدأ الحفاظ على أصالة الدعوة فإن القيادة لها صلاحيات واسعة في التعامل مع أي صوت معارض أو رأي مخالف عن التركيبة الهلامية الصوفية التي تصبغ التنظيم، وأي خروج من هذه التركيبة أو ما يسمي بعجينة التنظيم ربما أودى وأطاح بأي فرد منها كائنا من كان مكانه، وصلاحيات الفصل منصوص عليها في القانون الأساسي، وصلاحيات

التوقيف أوسع وأوسع عبر التهميش والإهمال والتطفيش... والقيادة والتنظيم عامة يقوم بشكل لاشعوري بعملية تذويب وتهذيب منظمة لكل من شذَّ عن عجينة الإخوان؛ اعتمادا على قاعدة تقول بعدم القبول بوجود مدارس وتيارات فكرية داخل الجماعة.

(٢) عدم وجود مؤسسات عدلية تحكيمية يسهل الوصول إليها، وعدم وجود لوائح منظِّمة لعمل مثل هذه المؤسسات.

(٣) لا تـزال القيادة في مستوياتها تحبِّذ التدخل لاختيار المسئولين حفاظاً على أصالة التأسيس.

التنظيم يمارس عملية تذويب وصهر لمدخلاته لا تسمح بوجود من يشذّ ويتميّز عن هذه العجينة أو هذه القوالب التي تخرج لنا، أي أن عملية القولبة والنسخ التي يقوم بها التنظيم والتي لا تسمح بوجود القدرات المبدعة والمبتكرة، وعلى هذا فمعيار التفاضل داخل التنظيم هو القدرة على التنفيذ وليس القدرة على الابتكار والإبداع؛ فهذه قدرات غير مرغوبة وغير معترف بها، كما أن جوَّ التنظيم غير المتفتح والذي ينحصر وينكمش فيه العمل العلني لا يساعد على بلورة الكفاءات وصناعتها وإظهارها، وفي تصورنا فإن غياب الكفاءات والمواهب المتميزة داخل التنظيم له ثلاث أسباب:

(١) عدم قدرة التنظيم على تكوين الكفاءات وإهمال الفكر على حساب العمل والتنفيذ.

(٢) عدم قدرة التنظيم على جذب الكفاءات.

(٣) عدم تصعيد الكفاءات لمستويات القيادة باعتبارهم ثرثارين غير قادرين على التنفيذ.

ويستمر نزيف الكفاءات من داخل الحركة إلى خارجها نزيفاً مستمراً يحرم التنظيم من كنوز عقلية وفكرية، ويساعد على هذا مفاهيم غير واضحة مؤداها أن الجماعة تنفي خبثها، والبقاء للأصلح مع الحشد النفسي والتربوي ضد النقد والمراجعة ودعوات التصحيح عن طريق قصر هذه العمليات على القنوات الشرعية وليس بشروطها الشرعية فقط، والتحذير المتكرر من التخلي عن أمانة الدعوة والاستجابة لدعوات المتشككين والمجروحين، وكأن القاعدة لا تملك عقلاً يميِّز بين الخبيث والطيب..

تخلُّف الهيكل الإداري واللائحة:

وكأي تنظيم أو حزب كان للإخوان لائحة قانون أساسي تضع أساس الهيكل التنظيمي ووظائفه، وتم تعديل هذه اللائحة عام ١٩٨٢ بناء على طلب المرشد العام من مجلس الشورى المجتمع على اللائحة المؤقتة التي أقرّها المرشد العام سنة ١٩٧٨ ولا توجد اختلافات جذرية بين اللائحة القديمة والمعدَّلة من ناحية الهيكل على الأقل، ولم تبذل محاولات جادة لإعادة هيكلة التنظيم وطرح وسائل جديدة للإدارة فيه، وكأن ما يزيد على خمسين عاماً بين اللائحتين ليس وقتاً كافياً لإعادة النظر في الهيكل الذي يجمع سلطات كبيرة في يد نخبة قليلة.

رغم أن العالم كله يتجه إلى تفتيت القيادة إلا أن القانون الأساسي يجمع هذه السلطات، ويعطي سلطات واسعة للمرشد العام ومكتب الإرشاد، كما أن القانون الأساسي يخلو من وضع ضوابط محددة ومقيدة لسلطات المسئول الكبير، وأدى غياب محاولة عقد القيادة لمؤتمرات عامة إلى تجمد وثبات..

وتركت المهمة أو معظمها على عاتق الجيل المؤسس للحركة الذي عايش

اللوائح القديمة وتكامل معها؛ لتوريث هذه اللوائح على شكل خبرات وأساليب عمل غير مكتوبة، تشكّل أسسا وقواعد تجرّع تربوياً للأفراد، ولهذا السبب وأسباب أخرى فإن قيادات الإخوان في لهث دائم وجهد جهيد للموائمة بين الأسس التنظيمية الموروثة وغير المكتوبة وبين الواقع الذي يقدّم كل يوم وكل ساعة تحدّيا جديدا غير مسبوق دون التفكير لوضع إطارات جديدة للعمل ولوائح مكتوبة ومتفق عليها عبر مؤسسات شورية تنظم العلاقة داخل التنظيم، وكما كان التلفيق هو منهجنا في التعامل مع المشكلة التربوية والفكرية كان الترقيع هو منهجنا في التعامل مع المشكلة التنظيمية، وليس في الإمكان أبدع مما كان.

ماذا نريد؟

نريد أن نفهم ونطبّق وننقل ونحذّر.. إننا نعيش مرحلة شديدة الحسم (ما زال الكلام عن فترة ١٩٨٦) في تاريخ دعوتنا وأمتنا على السواء، وفهم هذه المرحلة وتركيباتها والقوى التي تعمل فيها والتوازنات التي تسيّرها والأسس التي تقوم عليها، هذا الفهم لازم بل نعتبره فقه المرحلة ويحتاج إلى فهم على بصيرة.

الإسلام أسلوب حياة متميز لا ينفصل عن الواقع ومتغيراته، والقضية التي تواجه العاملين للإسلام تكون دوماً البحث عن صيغة تحقيقه في الواقع، وهذا يحتاج بجانب فقه الواقع والمرحلة إلى فقه الخطوط العريضة للإسلام، ويستلزم العمل للإسلام إحداث تغيير شامل في النفس، والمجتمع، والواقع.. تغير في "التفكير": أساليبه وقنواته وأولوياته.

ونغير في "التطبيق": نمطه وآفاقه وأساليبه..

ولهـذا التغيير سنن لا بد أن نفقههـا، وهي سنن التغيير، ولا بد أيضاً من فهـم التاريـخ الإسلامي بعمق يتجـاوز العاطفـة المتحيزة معـه أو ضده؛ ففي التاريـخ نجد كيف فهم أسلافنا النصَّ وكيف طبَّقوه، وفي التاريخ نجد عوامل التجميع والتفسيخ وشكل المجتمع عندما يتعامل مع واقعه، ونجد زخماً هائلاً من التجارب نحن في أمسِّ الحاجة إليه، وهذا هو فقه تجارب الماضي..

لا بد أن نفهم أن الظروف تقف غالباً في وجه هذا الفهم الذي نعتبره أساسياً ولازماً، لذلك هذا الفهم يحتاج إلى جهد ذاتي ضخم وهمة عالية للبحث والتنقيب وللاستيعاب والفهم، وأن نفهم أن هذا الفهم لن يولد بين يوم وليلة، ولن ينتشر كذلك بسهولة..

لا بد أن نفهم بعمق ونستحضر عدة ملاحظات منها دور المرأة المسلمة الريادي في استخراج هذا الفهم؛ فنفسية الرجل غير نفسية المرأة، وهي ترى لذلك ما قد يغيب عنه، ودورها في تطبيقه؛ فهي مصنع الرجال أو هكذا ينبغي أن تكون..

والاستفادة بكل فهم قديم أو حديث، ولا نستطيع إطلاقاً تجاهل فهم الإمام الشهيد حسن البنا الذي نعتقد أن فيه الكثير جداً مما يفيدنا فيما نحن بصدده، وما ظهر منه هذا الآن ليس سوى قمة جبل الجليد..

ولا بد أن نفهم أن كل واحد منا طاقة هائلة إذا أحسن استخدامه، وكذلك يمكن أن يخطئ أخطاء بشعة ربما عندما ينفرد بالتفكير والقرار، والجماعية لا تعني ذوبان الكل في كيان واحد بقدر ما تعني التفاهم والقدرة على العمل كفريق يستخدم الفروق الصحية بين أفراده لخدمة الفكرة..

ونريد أن نطبِّق ما نفهمه على أنفسنا؛ فالفكرة التي نفشل في تطبيقها

عملياً على أنفسنا ستكون فاشلة لدى غيرنا.. بل أعتقد أننا سنفشل في توصيلها..

- لا يمكن أن ندعو لدور ريادي للمرأة وزوجة كل منا ذات دور محدود وأحياناً متخلّف.

- لا يمكن أن ندعو لحوار واسع ونحن لا نستطيع أن نطبّق اختلاف الآراء ولا نستطيع الاستفادة منه.

- لا يمكن أن ندعو إلى الحكمة والخبرة والدراية والكفاءة ونحن غير ذلك.

- لا يمكن أن ندعو إلى النظام وبيت كل منا ووقته وحياته فوضى.

- نريد أن نطبّق ما نفهمه على أعمالنا داخل الحركة، فبعد أن نستوعب فكرةً ما علينا أن نطبّقها ونوجد لها الحياة على أرض الواقع، ولا يعني هذا إطلاقاً الصدام بل النصح والتمسك بما نراه صواباً..

- نريد أن نطبّق أشد المناهج حدة في النقد مع التمسك بأعلى درجات الولاء والانضباط؛ حتى نثبت لغيرنا أن ذلك ممكن، وحتى نشجّع غيرنا على تبني ما نراه، وحتى يستمر السير كما هو على الأقل إن لم نستطِعْ نحن بفهمنا وحركتنا أن ندفعه إلى الأمام..

- نريد أن نطبّق الإسلام بالصورة التي نطمع أن نراها في حياة الناس، إننا نعتقد أن الإسلام نعمة الله الكبرى للناس وينبغي أن نعيش بهذه النعمة سعداء نتقدم من طور لآخر، ونصعد سلم المثالية درجة درجة..

- الإسلام سعادة وأمل وحضارة، فلا يستقيم أن نكون محزونين محبطين متخلفين في تطبيقنا الشخصي أولاً.

- نريد أن نخوض حرباً لا هوادة فيها ضد أنفسنا وكل مناحي التخلف.. ينبغي ألا نهادن الخطأ ولا نصبر عليه إلا ونحن نعمل على تغييره.. وينبغي ألا نرضى لأنفسنا بالدنية والترخص، بل إن كنا ندعو لمنتهى الرفق مع الناس فإننا ندعو إلى منتهى الشدة مع النفس.

- نريد أن نبدأ من الآن في إيجاد القنوات التي تخدم نمط تفكيرنا، ولو لم نستطع التعامل معها جميعاً اليوم فلا بد من جمعيات ومؤسسات.. لا بد من دراسات وكتابات.. لا بد أن ندخل في كل عصب مؤثر..

- نريد شبكة اجتماعية واسعة جداً تحت شعار "لتعارفوا"، وحوار كل من نستطيع محاورته ولو بصورة شخصية بعيداً عن الشكل الرسمي المقيّد.

- لا بد من اطّلاع مستمر واحتكاك متواصل مع كل جهد في هذا البلد مهما كان اتجاهه، ولا بد من الدعم قدر الطاقة لكل ما يمكن أن يساعدنا على الوصول لأهدافنا أو يقدمنا لخطوات للأمام على طريق أهدافنا.

- نريد أن ننقل هذه المفاهيم لكل الناس كلٌ حسب قدرته.

- تبقى نقطة غاية في الأهمية وهي الإصغاء للنقد ممن هم خارج الحركة خاصة يكشف جانباً واحداً من الصورة متعددة الأجزاء والمعالم، والإصغاء للنقد ممن هم داخل الحركة فهو يكمل بقية الأجزاء..

في هذه الحلقة يختتم إصلاحيو جماعة الإخوان القدامى ورقتهم الإصلاحية، ويوضحون الدور المطلوب من الجماعة وتفاعلها بين الظاهرة الإسلامية من جهة وجمهور المتدينين من جهة أخرى.

أزمة الجماعة مع الظاهرة الإسلامية
والتوظيف المفقود

تشهد الظاهرة الإسلامية انتشارا واسعاً ونمواً متزايداً في مستويات ومجالات واسعة نشهده في المظهر والشكل، ونشهده في الاقتصاد والتجارة، ونشهده في الصحافة والإعلام، كما نشهده في المساجد والندوات الدينية، بل ونشهده في الفن والتمثيل، ولكن رغم النمو المتزايد والانتشار الواسع للظاهرة الإسلامية فإن علاقة الجماعة بها ما زالت قاصرة وغير قادرة على توظيفها التوظيف الصحيح لصالح المشروع الحضاري الإسلامي وهدفه التغييري..

العقبات والأسباب:

(١) تعاني الظاهرة من مركّب جهل رهيب فهي جاهلة بنفسها.. جاهلة بالواقع الذي تعيش فيه.. وواقعها بالمقابل جاهل بها وبأهدافها وأطروحاتها، ولا يعرف عنها أحد إلا القليل.. اللهم إلا أعداؤها..

والجماعة عندما تتعامل مع التيار الإسلامي عموماً ومع جمهور الظاهرة تعاني من آثار هذا الجهل، وتتورط فيما يمكن أن ينتج عنه من أخطاء..

(٢) ضعف شبكة المصالح والعلاقات بين أفراد الظاهرة وبينهم وبين مجتمعهم، مما يُضعف قدرة الظاهرة على التأثير في واقعها، وتصعب عملية التوظيف بالقطع..

(٣) ضعف مؤسسات المجتمع المدني رغم تضخمها الظاهري، وبالتالي لا توجد قنوات تستوعب استعدادات أفراد جمهور الظاهرة سواء داخل أو خارج مؤسسات الجماعة تتجاوب مع فهمهم للإسلام.

(٤) إصرار الجماعة على التسييس، ويتضح ذلك في طرح الحركة وخطابها وأسلوب حركتها في المنابر العامة التي وصلت إليها، وهذا الإصرار يفضّ من حولها جمهورا كثيراً، إما خوفا أو اشمئزازا من السياسة وما عليها من محاذير، وهذا يحرم الجماعة من جماهير عريضة يمكن أن تساعد في عملية التوظيف.

(٥) العقلية التنظيمية الحزبية الضيقة لأبناء الجماعة التي لا ترى توظيفاً للطاقات إلا عبر بوابات التنظيم وعلى خطوط سيره، أو بمتابعة أطره، والتي لا ترى نجاحاً إلا في نمو التنظيم رأسياً وأفقياً، والتي تصوغ علاقتها قرباً أو بعداً اهتماما أو عزوفاً على هذا الأساس..

(٦) ضعف القدرات الإنسانية العامة لأبناء الجماعة في الاتصال بالناس واكتسابهم والتأثير فيهم، وهي مشكلة يعاني منها المجتمع ويلقّنها لأبنائه.

(٧) غياب منهج التعامل مع الآخر وتوظيفه، وما يلزمه من أرضية ثقافية.. يغيب هذا المنهاج وما يتطلبه من خلفيات وأرضيات ثقافية وبرامج عملية عن مناهج الجماعة.

(٨) انعزال الجماعة شبه الكامل عن الأدوات الرسمية للاتصال والتأثير والتوظيف المناسب.

(٩) قصور الخطاب الإعلامي والثقافي الإسلامي الصادر عن الجماعة كمّا ونوعا..

(١٠) الانفصال بين مجالي التخصص الحياتي والموهبة.. أو مجال عمل الدعوة.. يضعف قدرة العنصر الإسلامي في استخدام كل طاقاته وكذلك رعاية المواهب داخل الجماعة.

(١١) ضعف التوظيف داخل الجماعة نفسها؛ بحيث تعاني من تكدس في مجالات معينة وندرة هائلة في مجالات أخرى.

(١٢) غياب آليات التوظيف وتطبيقاته عن جسم الجماعة أضعف قدرة أبنائها على ممارسة هذا الأمر؛ ففاقد الشيء لا يعطيه.

(١٣) الفجوة بين الصفوة والجماعة بوصف الصفوة هي قيادة المجتمع ولو بصورة غير مباشرة، كذلك بين المفكرين والجماعة بوصف المفكرين مهتمين بها وقادرين على خطاب أعمق تأثيراً.

(١٤) التضييق في المناخ العام للمجتمع يحجّم بين مساحة الاحتكاك بين الجماعة وجمهور الظاهرة.

(١٥) الفهم القاصر للإسلام والتكريس المستمر له في الذهنية العامة عبر الوسائل المختلفة.

(١٦) غموض وقصور الخطاب الموجّه والمنهاج الضابط في التعامل مع المرأة.

في الانعكاسات والنتائج:

الظاهرة الإسلامية تنمو إذن ولكن بمعزل عن غالبية الأطر الحركية والتنظيمية والفكرية الموجودة، ولا نبالغ لو قلنا إن تأثير الأطر عليها يكون أحياناً سلباً لا إيجاباً..

إنها تعيش كاملة بالتقريب في الجو العام للمجتمع وتتأثر به، مما أصابها من أمراض عدة نذكر منها:

أولاً: الانصراف عن الهمّ العام وانشغال كلٌ بمشروعه، وينعكس ذلك في

بروز مظاهر التدين الشخصي (الحجاب، النقاب، المسبحة... إلخ) وضمور قيم التدين الجماعي مثل الاجتهاد في العمل، والإنفاق في سبيل الله، وبذل الجهد في الإنتاج... إلخ.

ثانياً: ضعف الثقافة العامة بل والثقافة الإسلامية حتى إننا لا نبالغ إن قلنا إن الفرق بين ثقافة جمهور الظاهرة وثقافة رجل الشارع ليس كبيراً!!

وبالتالي يصبح سهلاً خداع الظاهرة وتقديم الإسلام لها على أية صورة؛ فملامح النموذج الإسلامي غير واضحة، وكذلك محاور المشروع.

ثالثاً: ذوبان الذات وانسحاق الشخصية، ونعني بذلك الممارسات غير المنضبطة وغير الواضحة شرعاً من العلاقات والمعاملات من أفراد محسوبين على الظاهرة تياراً وجمهوراً.

رابعاً: التأثر الشديد بالخطاب الإعلامي المعادي للجماعة في أغلب الأحيان.

خامساً: الموقف غير الواضح من الأقباط.

سادساً: ضعف دور المرأة وحجم مشاركتها رغم ارتفاع نسبة هذه المشاركة من الناحية العددية.

الظاهـرة الإسلامية والتي تمثل الجماعة إحـدى روافدها لم تستطع رغم التزامهـا وتناميها تخطـي العقبات والتخلص من الأمراض التي يعاني منها مجتمعها وتمنعه من التقدم، وبالتالي أصبحت الظاهرة تختلف عن مجتمعها، ولكن ضمن نفس الإطار المتخلف والتابع شديد القصور والقدرة على التطور..

إن الظاهرة تنمو تدريجياً، ولكن المجتمع حتى الآن قادر على قضمها قطعة قطعة وهضمها وتذويبها داخل نسيجه، بل وتوظيفها لمصالحه المادية.

المجتمع يحركها أكثر مما تحركه ويؤثر فيها أكثر ما تؤثر فيه..

لقد ابتعدت الظاهرة عن فساد مجتمعاتها الثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي خطوات، لكنها ليست كافة للتغيير.

إن الظاهـرة الإسلاميـة تنمو برضاء المجتمع إلى حـد كبير، وداخل أطره ومؤسساتـه وتعيش بداخلـه.. وتستخـدم نفسـ أساليبه.. وتعـاني من نفس أمراضه..

وتكمن المشكلة عندما نرصد أن الظاهرة لا تسعى لتغيير هذه الوضعية للأفضل..

في الحل والعلاج:

نعتقـد أن الخطـوة الأولى لعـلاج هـذا القصـور هـو استعـادة الثقة على المستويات الثلاثـة: الجماعة، والتيار الإسلامي، وجمهور الظاهرة.. لا بد من ثقة بجدوى المحاولة والقدرة على التغيير في واقع محبط وضخم.

وقناعتنا بأن هذه الثقة تدخل طرفاً في علاقة جدلية مع وضوح الذاتية الإسلامية فلا بد من بناء سريع لهذه الذاتية..

إن أخطر المهامّ التاريخية المطلوبة من أهل الرأي والثقة والفقه في الأمة في مرحلة ما هي صياغة واضحة للعلاقة بين الإسلام والمرحلة:

ماذا نأخذ وماذا ندع؟ وكيف نتفاعل؟ ماذا نقبل؟ ماذا نستنكر؟ كيف نفكر؟ ماذا نقرأ؟ وكيف ندير علاقتنا مع الآخرين؟ إلخ.

والإجابات بعد ذلك ليست صعبة

نحـن في حاجـة إلى: برامـج واضحـة وخطط لتغيـير العقليـة الإسلامية ومعالمها..

ونحـن في حاجـة إلى قنـوات واضحـة ومستوعبـة ومتنوعـة للمشاركـة والتوظيف..

ونحن في حاجة لنماذج مبهرة لافتة للانتباه في كل موقع وصلنا إليه..

ونحـن بحاجـة إلى استكشـاف سريع وعميـق لأبعاد الظاهـرة ومكوناتها واتجاهات جمهورها..

ونحن بحاجة إلى إعادة النظر في الخطاب الإعلامي الإسلامي الخاص بالجماعة ومراعاة اتجاهات الجمهور وروح العصر في ذلك..

ونحن بحاجة إلى إعادة النظر مرحلياً على الأقل في صيغة الجماعة الشاملة لكل المهام من تربية للإرادة وممارسة العمل السياسي، وخوض لميادين الجهاد الاجتماعي والتحوّل مرحلياً على الأقل بالرضا بمجالات معينة ومحددة وسدّ العجز فيها..

وكما يقول شيخنا الغزالي:

"لقـد آن للصحوة الإسلاميـة أن تتحوّل من خطـوات متسارعة مشدوهة مضطربة إلى مسيرة راشدة لمصلحة الأمة".

المصارحة بأزمة الجماعة بداية الحل:

الفشل في الوصول إلى الأهداف التي تصدّى لها الإسلاميون من أهداف مرحلية أو استراتيجية، خصوصا أن سمات الفترة الماضية تميّزت بنوع من التحدي السلمي للإسلاميين عن طريق إتاحة هامش حرية نسبية لهم لم يعايشوه من قبل، ويبدو أنهم لم يكونوا مستعدين لممارسته، بل والتكيف مع هذا الجو الجديد وهو جهد أظهر أنهم غير قادرين على الحركة المتفاعلة

السريعة، وهم الذين اعتادوا الأناة والسلحفائية، وإهمال عنصر الزمن بشكل أو آخر من خلال حياتهم في المعتقلات والسجون..

لا شك في أن هذه اللحظة هي من لحظات الحسم والقطع، ولم يعد من الممكن الاستمرار في نفس الاتجاه دون بصيرة ودون وعي، خصوصا أن مبررات السير وبهذا الشكل في الماضي من ملاحقة واضطهاد لم تعد موجودة الآن بنفس الشكل، لذا فإن الاستمرار بنفس الشكل هو مقامرة بمعنى الكلمة..

هناك أزمة مصيرية بلا شك تواجه الجماعة، وهي من الأهمية بمكان؛ لأنها تتناول جهودا ضخمة مخلصة، وتهدد قدراً كبيراً من المكاسب التي بذل فيها الكثير من جهودهم ووقتهم للحصول عليها..

لا بد أن نعترف بداية بوجود أزمة وإحياء جوٍّ من النقاش والحوار والمراجعة والمصارحة بيننا وبين من يهمه الأمر، ويجب التركيز على هذه القيمة قيمة الحوار والمراجعة والمصارحة؛ لأنها الباب الذي يحمل الأمل إلينا.. دائماً أن يلج إلينا منه الحل..

وهذه القيمة "الحوار والمراجعة والمصارحة" هي أغلى ما يجب أن نحافظ عليه أو نوجده بأي وسيلة كانت، وبكل صوره المتاحة؛ لأن هذه القيمة هي مفتاح حـل هذه الأزمة والأزمات المستقبليـة، والفشل في إحياء هذه القيمة هو الفشل التـام الذي تصبـح بجانبه كل عمليات الإنعاش مضيعـة للوقت والجهد ونوعاً من ضروب المحال.

ونعتقد أن أمامنا في هذا المجال مستويين لمواجهة هذه الأزمة..

المستوى الأول:

استنفار العقول الهائمة الغائبة عن رشدها من رقدتها لتعي حجم الأزمة ولتحمل مسئوليتها في حلها.

المستوى الثاني:

أن نتصدى نحن أنفسنا ومن يحمل معنا هذا الهم لهذه الأزمة، ونحاول دراسة أبعادها ومضامينها وأشكالياتها، ووضع حلول مقترحة لها قدر الاستطاعة.

وستواجهنا إشكالية هي كيف نخرج من دائرة الفهم ودراسة أبعاد الأزمة ووضع الحلول المقترحة إلى دائرة التطبيق؟ ومن يقوم بهذه النقلة؟ وكيف؟ ومتى؟

لذا نرى أن الحلّ المتصور لهذا العمل يكون على المستويين معاً مع الوضع في الحسبان أن المستوى الأول للجماعة هو الأساس، ولكن نظراً لأننا لا نعرف متى وكيف وكم يستغرق من الوقت لنصل إليه فلا بد من ممارسة القدر المتاح والجهد الممكن على المستوى الثاني..

إذا أردنا وضع إطار أوّلي لحجم المشكلة ووضعناها في المكان الصحيح فلا بد من تحديد عدة مفاهيم كحدود أولية لهذا الإطار:

(١) إن مفهوم التناسخ ونسخ الجديد للقديم والإحلال محله تماماً هو مفهوم يجب التخلص منه؛ إذ إن القاعدة أن تحتفظ بالمكاسب، وأن تتخلص من السلبيات.

(٢) يجب انطلاقاً من هذا المفهوم مراجعة تجارب الماضي: لتحديد المكاسب والسلبيات.

(٣) لا يمكن أن نصل إلى حلّ شامل بعيون نصف مغمضة أو عقول مُقَوْلَبَة، بل ينبغي أن نخرج من كل الحساسيات إلى أفق أرحب، ومن محدودية الرؤية إلى شموليتها وكمالها.

(٤) المرحلة الحاليـة لا تحتمل التلفيق بل تحتاج لحلول صريحة ومباشرة وواضحة، ولنعلم أن التلفيق لا يحلُّ المشكلة وإنما ينقلها إلى المستقبل..

(٥) الأصل هو الاستفادة الشاملة من جهود كل المخلصين، والتخلص من الاستئثار بالتصدي للمشكلة، وينبغي إدراك أن الحل الناجح ليس هو الطرح فقط بل هي الممارسة التي تستطيع توظيف وحشد كل الإمكانيات لحل المشكلة.

(٦) يجب التخلص من النظرة الكهنوتية للمشاكل والحلول، فلا مجال لها الآن، ويجب أن نحسم خياراتنا (العلمية والغيبية) في التعامل مع الأزمات على أساس أسباب المشاكل وحلولها، وينبغي أن تكون من منظور علمي بحت، وليس من منظور غيبي؛ مثل: سنن الدعوات.. إرادة الله بنا.. محن وابتلاء.. الشجرة التي تنفي خبثها!! وليس هذا من منطلق رفض أو إنكار لهذه الغيبيات، وإنما من باب أنه لا مكان لها في التعامل مع الواقع ومعالجته.

(٧) لا بد من عودة للتفتيش في الدفاتر القديمة؛ لاستكشاف جذور المشكلة والوقوف عليها واقتلاعها، وإذا كنا ننادي بالعودة إلى التاريخ الإسلامي للاعتبار ولدراسة مكاسبه وسلبياته، فمن باب أولى أن نعود إلى تاريخ المدرسة الحديثة الذي -مع الأسف- لم نستطع فك رموزه أو حسم الجدل في بعض غوامضه.

(٨) ينبغي أن ندرس من جديد تصوّرنا لطبيعة الصراع والمشاكل والتخلص من التفسير التآمري الذي يريحنا ويحلّ ويفسر لنا كثيرا من مشاكلنا حالياً.

(٩) لا بد من حسم خيار الطرح الإسلامي على أساس أن الطرح الحضاري للمشروع الإسلامي هو المقبول الآن.

(١٠) ترسيخ النظرة الإنسانية الشاملة للكون وللعالم وممارسة التفكير ووضعها في مكان بارز في طرحنا الحضاري، على أساس أن الناس إما إخوة لنا في الدين أو نظراء لنا في الخلق.

صراع الجماعة بين الطرح الحضاري والطرح السياسي:

أولاً الطرح السياسي:

والذي يبدو له الغلبة الآن في واقعنا؛ لعدة اعتبارات لعل أبرزها الدور الذي أصبحت تضطلع به السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، بحيث أصبح لها الغلبة على المجتمع المدني بحكم نزعتها الاستبدادية.

بالإضافة إلى الصدام المستمر بين الحركة الإسلامية والسلطة الحاكمة في كثير من البلدان المسلمة حتى تحوّل هذا الصدام المستمر في أحيان كثيرة إلى تراث تاريخي يعمّق نظرة عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين..

هذا الطرح ينطلق من مقولة: "إن الله ليَزَعُ بالسلطان ما لا يَزَعُ بالقرآن".. ليجعل هدف الوصول للسلطة للتغيير باعتبار السلطة فاسدة.

هذا الطرح صراعي الطبيعة، وهو أحد الأسباب الرئسية للصدام المستمر بين الأنظمة والحركات الإسلامية.

وهو يؤجّل حلَّ المشاكل التي يعاني منها المجتمع حتى إقامة نظام إسلامي أو الوصول للسلطة ناسياً أو متناسياً أن أولى متطلبات النجاح لأي حركة سياسية أو تيار إسلامي هي قدرته على تقديم الحلول لواقعه الذي يحياه..

هذا الطرح انعزالي عن الواقع الذي يحيطه، وأدّت هذه الانعزالية أحياناً إلى شطط وانحراف في التفكير.

ثانياً الطرح الحضاري:

وهذا الطرح الحضاري نعلن تبنّينا له من البداية، وهو ينطلق من الإسلام باعتباره دين تحرُّر من عبادة الطاغوت، وهو كل ما يعبد من دون الله في ضوء هذا الفهم.. لا بد أن نحدد أبعاد المعركة الحقيقية للعمل الإسلامي، وهي في اعتقادنا معركة ذات طبيعة حضارية معركة بين نموذجين للحضارة.. غربي سائد يجعل الإنسان متمرّدا على الله محور حضارته، ونموذج صاعد للإنسان المستخلف في الأرض في محور ارتكازه..

معركتنا في أحد أبعادها مع النفس.. مع القابلين بالتخلف.. بعبارة أخرى تحقيق الشروط الذاتية للنهضة بما يعنيه ذلك من تصفية نفسية تاريخية في المجتمع..

الشرط الثاني مرتبط بالإنسان، ومن ثم فلا بد من إعادة صياغته من خلال نظرية شاملة للتربية؛ هدفها إيجاد الإنسان المتأهب للبناء الحضاري المدرك لمهمته الحضارية والمستبصر بثغره الحضاري، والحائز لتربية مناسبة وملائمة لمثل هذا البناء الحضاري.

إنسان مدرك لأسس حضارته مستبصر بأسس الحضارة الغربية قادر على نقل منجزاته بوعي وبصيرة.. إنسان واعٍ بتوازنات القوى الدولية وأثرها على معركته.. إنسان متابع لمعركة الحضارة الغربية في دول العالم الثالث قادر على مخاطبة شعوبها فيكسبها في صفه..

كذلك قضية فلسطين قضية مركزية للعمل الإسلامي؛ باعتبار أن تصفية هذا الجيب الاستعماري هي أولى خطوات انطلاق العالم الإسلامي..

هذا الطرح ينظر إلى السلطة بأنها ضرورة حضارية، وأصحاب هذا

الطرح يعتبرون أن بداية ما أصاب المسلمين ليس ظلم الأنظمة بقدر ما هو تحوّل الخلافة إلى ملك عضوض واختفاء الشورى.. فكانت الهاوية لانحراف المسلمين المبكر، ومن ثم فإن بداية الإصلاح لا تبدأ بحال من السلطة فقط، بل تمرُّ أولاً بالفرد فالمجتمع فالسلطة.. هذا الطرح يفتح أمام العمل الإسلامي آفاقاً جديدة، فهو يرتبط بالجماهير أولاً وأخيراً؛ فهي صاحبة المصلحة في تحقيقه أو هكذا ينبغي أن نصل بها، وفي نفس الوقت هي القائمة بمعظم وظائفه..

وما دور الحركة الإسلامية إلا أن تحرّك الجماهير وتقودها، وما الجماعة إلا منشّط فعّال نحو الحضارة؛ فهي ليست منشئتها وحدها إنما دافعة إليها، وفي هذا الإطار يجب أن يكون طرح الحركة الإسلامية معبّراً عن آمال الجماهير وطموحاتها آخذة في الاعتبار همومها ومشاكلها، وهو طرح تجميعي يجمع القوى فيجعلها صفًا واحدا لمواجهة التحدي الحضاري القائم، يجمع أولاً غير المسلمين ممن يعيشون معنا حيث يكون الإسلام لهم حضارة وليس معتقداً يساهمون في تشييدها وينعمون بإنجازاتها.. ويجمع المذاهب والحركات الإسلامية المختلفة فيتحدون في القبلة ويختلفون في الفروع، ويجمع القوى والتيارات السياسية والعلمانية التي تدرك حجم التحدي الغربي وخطورته، وتهدف إلى النهضة وإن اختلفت منطلقاتها.. ويجمع الشعوب المستضعفة ويعيد ترتيب الأولويات للعمل الإسلامي، فيجعل من تحرر الإنسان أهم أولوياته وأولها معتقداً أن العبودية لله أعلى مراحل التحرر للإنسان من سطوة الآخرين..

تعليق:

بعد استعراض بعض الورقات الإصلاحية التي قُدّمت من حوالي ربع قرن لتطوير جماعة الإخوان المسلمين أرى أن استهلاك الوقت في الدفع وصياغة المبررات أصبح أمرا غير منطقي وغير مقبول، فربما انطلت التبريرات على البعض نتيجة مناخ عام سائد هذا سَمْته، لكن مظاهر التراجع والجمود لن تقنع البعض ولن يصمد أمامها كثيراً.

وهذا يرشّح الأمر ربما للتغيير، لكن الأمر الآن يتوقّف على موقف الإصلاحيين الجدد، ومدى تعلُّمهم من تجارب الماضي، فهل يستسلمون وينسحبون مثلما انسحب أقرانهم في الماضي، أم يضغطون من أجل التغيير والتطوير؟؟

في رأيي إن الأيام القادمة ستشهد تغييرات وتأثيرات كبيرة ربما تكون غير مسبوقة لهم داخل الجماعة ما دامت القيادة لا تشعر بأن السياسة الخالدة: "ياما دقّت على الرأس طبول" أصبحت بلا معنى.

هيثم ابوخليل أغسطس ٢٠١٠

محاولات إصلاحية معاصرة

نستعرض بعض الكتابات التي كتبها الإخوان الإصلاحيون خلال السنوات الأخيرة في محاولاتهم الحثيثة للتغيير داخل الجماعة..

الاستفتاء المهزلة داخل الإخوان

هكذا كان عنوان مقالي الذي نشرته جريدة الشروق في منتصف شهر ديسمبر عام ٢٠٠٩ والذي أحدث صدمة كبيرة داخل الصفّ الإخواني من ناحية، وشجار وغضب غير مسبوق في أسرتي الإخوانية، والتي يزاملني فيها الأستاذ صبحي صالح المحامي والقيادي الإخواني المعروف... لكن يرجع الفضل لمن شجّعني على الكتابة والفضح الإعلامي للتجاوزات التي تحدث داخل الجماعة للمهندس حامد الدفراوي الذي كتب سلسلة من المقالات تنتقد بقوة لائحة الجماعة، ويدعو إلى تغييرها، بل ويتهم قيادة الجماعة بالتدخل الغير محايد في العملية الإنتخابية بإستخدام اللائحة الحالية..

الاستفتاء المهزلة داخل الإخوان

رغم أن هناك من يراهن على الوقت في نسيان ما يقال..

ورغم أن هناك من يصر على العناد وعدم تقبّل الرأي الآخر..

ورغم أن هناك الكثير لا يريدون أن يفهموا أو حتى ينظروا في المضمون.

ورغم أن هناك من يراهن على ثقة الصف في القيادة وتخوين ما يقال ضدها..

أجد أن السكوت على ما حدث ويحدث داخل مكتب الإرشاد جريمة سيحاسب الله من يقوم بها بل ومن يعلم بها ويصمت...

خوفاً من اغتيال معنوي له وضياع تاريخ دعوي حافل...

بل ومنعه من التواصل مع الصفّ الإخواني الذي يسعد بنصحه وتوجيهه.

أعلم أن الكلمات أصبحت بلا معنى بعدما أصدر الدكتور محمود عزت فرمانه الشهير على الهواء مباشرة بأن الانتخابات القادمة في غضون أيام، وقبل أن يعلم مجلس شورى الإخوان بنتيجة الاستفتاء الثاني.

لكنه الأمل أن يفهم أعضاء مجلس شورى الإخوان وجميع الإخوان ما يحدث ليس في حقّ جماعتهم بل في حق أقوى وأكبر فصيل وطني داخل مصر..

ولكي نوضّح حجم المأساة التي حدثت، ولكي يكون الكلام محدداً ولا مجال للغمز واللمز فيه أو نفيه أو تجاهله أحيل لسيادتكم شكل ورقة الاستفتاء الثاني الذي أجري خلال الأسبوع الماضي داخل مجلس شورى الإخوان بالتمرير:

هل ترى أن مجلس الشورى الحالي هو الذي يختار مكتب الإرشاد والمرشد ( )

أم يقوم بذلك مجلس الشورى الجديد في موعده ( )

وفي نهاية ورقة الاستفتاء عبارة:

مع العلم أنني سأترك موقعي يوم ١٣ يناير.

(توقيع محمد مهدي عاكف)

ما سبق كان شكل ورقة الاستفتاء الثاني..

يا دكتور سليم العوا... يا سيادة المستشار فتحي لاشين... يا أستاذ مختار نوح... يا أي إنسان منصف في العالم:

هل هذه طريقة أو شكل استفتاء؟

هل نخيّر عضو مجلس الشورى الحالي بأن يأن يمارس صلاحياته أم يحيلها للمجلس القادم؟!

هو فيه كده يا جماعة؟

وكيف تذيّل ورقة الاستفتاء بتوقيع المرشد وعبارة "سأترك موقعي يوم ١٣ يناير" ما المطلوب إذن؟

ألم يكن من المعقول أو المقبول أن تتم بصورة محايدة ومنطقية ومختصرة؛ فيها:

نظراً لانتهاء ولاية فضيلة المرشد ورفضه الترشح هل توافق على:

إجراء الانتخابات فوراً...

(أوافق) (لا أوافق)

وبالتالي من لا يوافق فهو مع التأجيل!

لو تركنا شكل الاستفتاء المهزلة وحتى لا نصاب بشظايا الاتهامات الجاهزة

بالتدخل في الشأن الإخواني الداخلي وفضحه، وهي تهمة عجيبة ينشغل بها ويمارسها البعض والذي يصر على ألا ينظر لمضمون ما يقال وما يحدث بل هو ما زال يتكلم على إرسال النصائح لمكتب الإرشاد بدلا من نشرها.. في وقت تنشر نتائج الاستفتاء ويُعلن موعد الانتخابات على الهواء مباشرة في فترة زمنية ضيقة ومحددة للغاية (الآن لا يوجد تربّص أمني) بل هناك من يقول: "يا أمن.. أنا أهو!!!" فالوقت محدد.. في سابقة لم تحدث من قبل.

لكن واضح أن الأزمة التي تضرب مكتب الإرشاد ليست أزمة تنظيمية أو صراع بين رأي وآخر، بقدر ما هي صراع نفوس تريد أن تقصي الآخر تحت دعوى المحافظة على الجماعة من دعاة التغيير، ومن لهم أجندة أمريكية "حتة واحدة"، ومن يريدون الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بإمكانية ولاية المرأة والأقباط.. ومع الأسف هكذا يُجتزأ الكلام ويتم تداوله وترويجه دون أخلاق ولا ضمير...

وحتى لا تُنسي كثرة الكلام بعضه، ويضيع مثلما يضيع غيره مع حالة الطناش والعناد السائدة، هناك أسئلة محددة لن نملّ تكرارها نريد إجابات عنها:

(١) ما هو وجه العجلة والضرورة في عمل الانتخابات الآن؟

(٢) لماذا تم اللجوء أصلاً للاستفتاء لتحديد موعد الانتخابات، ولا يوجد في اللائحة نص واحد يحدد نتيجة الانتخابات باستفتاء؟

(٣) لماذا تم تجاهل نتيجة الاستفتاء الأول والذي أوضح أن ٥٦٪ مع التأجيل؟ وهل يوجد في العالم كله نظام يقول لو لم تعجبني نتيجة استفتاء أقوم بإعادته؟

(٤) وكيف تغيّرت قناعات أعضاء مجلس الشورى خلال أسبوع؛ لتتحول بقدرة قادر إلى موافقة على إجراء التأجيل بنسبة ٦١٪؟!

(٥) أعد الأستاذ مختار نوح دراسة مهمة تبيّن أن هناك عيوبا خمسة جوهرية في لائحة الإخوان ومن قبله تحدث المهندس حامد الدفراوي عن وجود عوار باللائحة، فلماذا تم تجاهل هذا الكلام المهم والخطير؟ ولماذا لا يتم التمهل للنظر فيما قيل وطرح بغض النظر عمن قاله وكيف قاله... فلو صح ما قيل فما بني علي باطل فهو باطل.

أختم هذا الكلام واليأس بدأ يضرب قلمي بشدة؛ فهناك من نجح في أن يجعل وجهنا في الحائط، وأن نفقد الأمل في التغيير والإصلاح.

فهل نستطيع التغيير والإصلاح في مصر ونحن نمارس ما يفعله النظام المصري بامتياز بنفس العبارات ونفس الحركات والاستفتاءات؛ لتمرير ما يراد تمريره؟

بل إن النظام المصري كان أكثر احتشاماً عندما غيّر في بعض مواد الدستور وفقط...

فهنـاك من صنع دستوراً تفصيلاً له، ويقول إن الجماعات التطوعية يكون لها شأن آخر في ممارسة الشورى داخلها...

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

م: هيثم أبو خليل

مصري ما زال يحلم بالتغيير في الإخوان لتغيير مصر.

ديسمبر ٢٠٠٩

الزعفراني يضرب بشدة.. لكي نفيق

لا نستطيع أن نتكلم عن محاولات الإخوان الإصلاحيين ولا نذكر الطعن الزلزال علي انتخابات مكتب الإرشاد الذي تقدم به الدكتور إبراهيم الزعفراني في سابقة الاولي من نوعها لمكتب الإرشاد وعندما لم يجد الإستجابة المناسبة نشر في الصحف وجاء الطعن كما نشره في الصحف علي النحو التالي:

طعن الزعفراني

تقدم د. إبراهيم الزعفراني عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين اليوم بأول مذكرة طعن قانونية على انتخابات مكتب إرشاد الإخوان،إلى مجلس شوري الجماعة، رصد فيها عددا من العيوب والأخطاء الشكلية والزمنية والموضوعية والتي توجب-برأيه- بطلان إجراءات العملية الانتخابية وهذا نص المذكرة

نص مذكرة الطعن على انتخابات الإخوان:

السيد الوالد الكريم/ محمد مهدى عاكف "المرشد العام للإخوان المسلمين"

الساده/ أعضاء مجلس الشورى ... الموقر

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

انطلاقا من إخلاصي لجماعتي أتقدم بهذا الطعن حفاظاً على مكانتها المتقدمة ودفعا بها إلى الكمال.. بعد الاحترام..

سبق أن تقدّمت باعتراض سابق على إجراء الانتخابات؛ لوقف الإجراءات الباطلة التي أشرت إليها من وجهة نظري، وقد كتبت في عجالة وقتئذ فيما يشير إلى عدم جواز الاستفتاء في شأن ما تكون اللائحة قد نظّمته، فضلاً عن أن طبيعة وموضوع الاستفتاء كانا محل اعتراض وتناقض مع طبيعة سلطات ومتطلبات الشورى التي تأمر بالحياد في استطلاع الرأي، وقد تم تجاهل ما سبق وتجاهل النظر فيه ولو بالرفض.

من أجل ذلك فقد جمعت أمامكم في عجالة أسباب رفضي لإجراء هذه الانتخابات، ثم أوجز الآن أسباب بطلان هذه الإجراءات؛ من حيث الشكل والموضوع تمهيداً لطلبي النهائي بإلغاء كل ما ترتب على هذه الانتخابات من نتائج.

مقدمة

كنت من المعترضين على بنود اللائحة نظراً لما ابتغته اللائحة من أهداف خاصة بعيدة عن قواعد الشورى أو استهداف الوقوف على إرادة الجماعة ممثلة في قاعدتها، حيث لجأت اللائحة إلى التعيين في مجالس الشورى بنسبة زادت على ٢٠٪ من عدد أعضائه، ومنحت مكتب الإرشاد سلطات تصل إلى درجة سلب جميع اختصاصات مجلس الشورى، حتى تغيير اللائحة والانتخاب نفسه في حالة تعذّر اجتماعه، والذي دام منذ سنة ١٩٩٥ وحتى الآن، وكذلك أناطت بمكتب الإرشاد منفردا سلطة ضم المناطق والمجالس وتحديد الممثلين لكل منطقة في مجلس الشورى العام؛ حتى وصل الأمر إلى أن تصبح بعض المحافظات يزيد عدد ممثليها في مجلس الشورى العام أكثر من محافظات هي الأكثر عدداً، وذلك دون مراعاة التمثيل العددي أو قواعد النسب وهو أمر غير مبرر.

إلا أن الاعتراض على اللائحة وما جلبته من تناقضات ليس محله هذا الطعن، وإن كنت أقرر في البداية أنه يجب لجماعة في عراقة الإخوان المسلمين أن تقوم بصياغة لائحة جديدة تتلافى ما في القائمة من عوار قانوني، وما دخل عليها من تعديلات عن طريق التمرير الذي لا يتيح المناقشة أو حتى مجرد العلم بأسباب وعلل ما يتم تعديله من بنود، فضلا عن تطلّب قرارات التمرير إجماع كل الأعضاء عليها، وهو ما لم يحدث فتصبح هذه التعديلات باطلة.

ولنبدأ بعرض مختصر للأسباب الموضوعية والإجرائية التي أصابت تلك الانتخابات الأخيرة، وأرجئ أمر اللائحة إلى ما سنقوم بطلبه فيما بعد من

تشكيل لجان محايدة تقوم هي بإعداد لائحة علمية تتفق مع أحكام الشورى الصحيحة، وتليق بقيمة الجماعة وتاريخها.

وقد كان من أمر ما لمست بنفسي من إجراءات باطلة في الاستفتاء على إجراء الانتخابات، وكذلك بطلان في إجرائها حال كوني عضواً بمجلس الشورى العام المنتخب ثم عضواً بلجنة الإشراف على الانتخابات والتي اعتذرت عنها، وكان من أمر ذلك أن يضعني وجهاً لوجه أمام ما نؤمن به جميعاً من عقيدة صحيحة ومنهج خطه الإمام البنا، وأصبحت في موقف الذي لا يمكنه السكوت والذي يحتاج إلى براءة من هذا الأمر أمام الله ثم أمام الإخوان، ولا يكون طلبي بإعادة الانتخابات إلا أمنية أتمناها لجماعة هي مني وأنا منها، وحين تملك إدارتها إرادة اتخاذ مثل هذا القرار نكون قد وضعنا أقدامنا على السلم الصحيح، فنبدأ في تكليف من نثق بعلمه القانوني بصياغة لائحة معبّرة عن إرادة ورغبات القواعد العريضة.

العيب الأول: من حيث الشكل- وعيوب الاستفتاء

تمّت هذه الانتخابات بناء على استفتاء أجراه مكتب الإرشاد؛ للوقوف على رأي أعضاء مجلس الشورى العام في بعض الأمور، وبدلاً من أن يتم هذا الاستفتاء من خلال مجلس الشورى تم إجراؤه بواسطة أفراد من مكتب الإرشاد في توقيت نأخذ عليه المآخذ، وقام الأعضاء المشار إليهم من مكتب الإرشاد بإعداد ورقة الاستفتاء والتي كان موضوعها يدور حول استطلاع رأي أعضاء مجلس الشورى العام في شأن موعد إجراء الانتخابات لأعضاء مكتب الإرشاد، وحول الجهة التي تجريه، وما إذا كانت هذه الجهة هي مجلس الشورى الحالي أم القادم، فكان ذلك محل استغراب، وتساؤل من عدة زوايا:

١- أن الورقة محلَّ الاستفتاء كانت تستطلع الرأي فيما نصَّت عليه اللائحة، وهو ما تعلق منها بإجراء الانتخاب على كل أعضاء مكتب الإرشاد أم على عدد منهم، وقد فصلت اللائحة في هذا الأمر على نحو قطعي فليس من شك في أن العضو الذي انتخب للاستمرار في فتره تكميلية تنتهي عضويته مع نهاية المجلس الأصلي.

وما سبق إنما كان على سبيل المثال، ويبقى الخطأ في الاستفتاء أنه أرسى قاعدة "الالتفاف على النص"، وهي قاعدة خطيرة تشير إلى الرغبة في الخروج عن القواعد المنظمة لأهداف أخرى.

وكم كان سيكون الأمر متضارباً إذا ما اصطدمت نتيجة الاستفتاء بنصِّ اللائحة.

٢- خالف مبدأ الاستفتاء الطبيعة القانونية التي تكون عادة "الوقوف على رأي القاعدة في أمر حتى تتم صياغته تشريعياً"، أما أن يتم على أهل الحل والرأي وهو المجلس التشريعي والذي بوسعه أن ينص في اللائحة على ما يريد فهذا هو المستغرب.

٣- أن المستفتَى (بفتح آخره) هو خصم في موضوع الاستفتاء والمستفتِي (بكسر آخره) كذلك، إلا أن الجهة التي يتم أخذ رأيها أي جهة الاستفتاء، فهي أشد خصومة، ونقصد طبعاً الخصومة التنافسية، فكيف يتم سؤالها عما إذا كانت ترى أن تتم الانتخابات بواسطتها أم بواسطة مجلس الشورى الجديد القادم، فكأننا نستطلع رأيها في أمر هي خصم فيه.

فإذا كان مجلس الشورى الحالي والذي تكاد ولايته أن تشرف على الانتهاء في أقل من ستة أشهر هو الذي يتم سؤاله، فإن الإجابة على سبيل القطع ستكون بالإيجاب؛ لرغبة هذا المجلس في أن يختار أعضاء مكتب الإرشاد على

الأقل من زاوية شرف الاختيار، إلا أن هذا الشرف العظيم يأتي على حساب المصداقية في تحقيق الشورى؛ وذلك لعدة أسباب:

أ- أن مجلس الشورى الحالي بذاته قد أصبح محلاً لاستطلاع الرأي أو الاستفتاء، تخييراً بينه وبين المجلس الجديد الذي تم انتخاب قاعدته الانتخابية في مجالس شورى المناطق والمحافظات، فإذا أبدى المجلس القائم رأيه فليس هناك من يبديه أمامه، لا سيما أنه هو موضوع الاستفتاء.

ب- إننا بذلك الاستطلاع نكون قد حددنا أعضاء مكتب الإرشاد وحصرناهم في أن يكونوا من بين أعضاء مجلس الشورى الحالي، وذلك وفق ما تستلزمه اللائحة، وذلك بنصها على "يُشترط فيمن يُنتخب أو يُعيَّن عضواً بمكتب الإرشاد أن يكون عضواً بمجلس الشورى".

وبالتالي فإنه من غير المنطقي أن يكون السؤال محل الاستفتاء يدور حول الجهة التي تجري الانتخاب، وما إذا كانت هي مجلس الشورى الحالي أم القادم؛ ذلك لأن الأصل أن التمثيل في مكتب الإرشاد هو شرف يسعى إليه كل مخلص، فكأن السؤال الذي يدور حول الجهة التي تدير الانتخابات يصطدم برغبة الأعضاء في أن ينالوا هذا الشرف من عدمه.

ومن ثم فسوف تكون إجابتهم بالإيجاب قطعاً ولصالح اختيار مجلس الشورى الحالي، والذي هو جهة الاستفتاء الوحيد، ولصالح حصولهم على شرف إدارة أمور هذه الدعوة من خلال مكتب الإرشاد.

جـ- إن هذا الاستفتاء قد حرم أعضاء مجلس الشورى الجديد من حقه في أن يقدم نفسه للترشيح لإدارة أمور الجماعة، وحرمه أيضاً من حقه في إبداء وجهة النظر الجديدة.

د- إننا بهذا الاستفتاء نكون قد فرضنا على مجلس الشورى الجديد

والقادم مكتباً للإرشاد لم يقم هو باختياره، مما يبعد عن الواقع اعتبارات الملائمة والانسجام الفعلي والواقعي.

وختاماً- فإن مقدّم هذا الالتماس يحتفظ بعشرات الأوجه من الدلالات التي لا يجب أن يبديها إلا شفاهة.

العيب الثاني- اختيار التوقيت

لا يغيب عنكم أن الجماعة لم تعقد انتخابا واحداً لمكتب الإرشاد منذ عام ١٩٩٥ وحتى تاريخ هذه الانتخابات، إلا أن مكتب الإرشاد كان يقوم بتعيين أعضاء حال خلوّ المقاعد، فتم تعيين كل من د. محمد مرسي، وأ. صبري عرفة، ود. محمود غزلان، ود. محمد بشر، ود. محمود حسين، دون اقتراع أو انتخاب، اللهم ما حدث في عام ٢٠٠٨ من تصعيد البعض من خلال استطلاع الرأي في مجلس الشورى تمريراً، أسفرت عن اختيار (أسامة نصر، ومحيي حامد، وسعد الحسيني، ومحمد الكتاتني، ومحمد عبد الرحمن)، وقد كانت الفرصة مواتية في ذلك التوقيت لإجراء الانتخابات الكاملة لمكتب تجاوزت مدته خمسة عشر عاماً؛ فمجلس الشورى الحالي الذي انتخب خمسة بالتمرير كان قادراً على انتخاب مكتب كامل بنفس الطريقة في ذاك الوقت.

ومن هنا فقد ثار التساؤل حول التوقيت من أكثر من زاوية:

أ- الزاوية الأولى تعود إلى سبب الحماس لإجراء انتخابات لمكتب الإرشاد (جزئية أو كلية) في هذا التوقيت بالذات، لا سيما أن ولاية هذا المكتب قد مرّ عليها خمسة عشر عاماً، دون أن يتم تجديده أو إعادة انتخابه، فما الداعي لأن يكون ديسمبر ٢٠٠٩ هو مسرح الأحداث لمجلس قد استقر دون تجديد منذ عام ١٩٩٥.

ب- فإذا أضفنا إلى ما سبق أن الذي طلب إنهاء عضويته وولايته هو المرشد العام، فما الذي دعا وأين الرابط اللائحي الذي جعل فرصة اختيار المرشد الجديد هي ذات الفرصة التي يتم فيها التجديد لمكتب الإرشاد؟

جـ- وإذا أمعنّا النظر في الجهة التي تقوم بانتخاب أعضاء المكتب وهي مجلس الشورى العام فإنها ذاتها هي التي أبدت وجهة نظرها بتأييد وترشيح وتصعيد الخمسة أعضاء الذين تم تصعيدهم، فيكون ذلك بمثابة سبق إبداء الرأي في المسألة التي أبدى فيها رأيه.

د- وهل ويجوز والحال كذلك أن نستطلع رأي مجلس الشورى فيما إذا كانت الانتخابات تتم بصورة كلية على جميع أعضاء مكتب الإرشاد أم جزئية مع استثناء الخمسة الأعضاء المصعّدين، لا سيما أن المجلس ككيان قانوني كامل قد مرت عليه ١٥ عاما.

هـ- وإذا كانت المدة المتبقية على ولاية مجلس الشورى الحالي هي ستة أشهر، بينما سوف يتولى العمل مجلس جديد بعده، فلماذا لم نحتمل خمسة أشهر أخرى حتى يأتي المجلس الجديد ليقوم بدوره؟

و- فإذا ما أسفرت هذه العجلة عن اختيار عشرين عضواً لمكتب الإرشاد بالمصادمة مع النص الذي حصر العدد في ستة عشر عضواً لا يزيدون، فإن الإسراع في التوقيت يجعلنا أمام موقف لا يخرجنا منه حتى التعديل اللاحق للائحة الجماعة.

ز- وإذا كان التوقيت وعيوبه قد جعلا من عضو واحد من أعضاء المكتب هو المنظم لإجراءات هذه الانتخابات وهو الذي أعلن عن موعدها في الفضائيات قبل علم أعضاء مجلس الشورى أو اللجنة المشكّلة للإشراف عليها، فأعلن ذلك الساعة العاشرة من ليل الأربعاء ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩ ليتم البدء في طلب

التصويت بالتمرير في التاسعة من صباح اليوم التالي الخميس، وتم إنهاء الإجراءات كافة في يوم الجمعة ١٨ ديسمبر، ولم يكن أمام جمعية الانتخاب (وهي هنا مجلس الشورى) إلا ساعات محدودة للاختيار وفي عجلة لم يبررها أحد حتى هذا الوقت.

ح- ونتيجة لذلك لم يتمكن أحد من الإشراف الفعلي على هذه العملية.

ط- كما أن أعضاء مجلس الشورى أنفسهم لم يعلموا بنتيجة الانتخاب إلا من الإعلام.

ي- وترتب على هذا التعجل أن الذين تم اختيارهم للإشراف على الانتخابات وأنا منهم لم تترك لنا تلك الإجراءات المتلاحقة أي فرصة للنقاش حول سلامة الإجراءات، كما لم تترك لأحد حرية اتخاذ ولو قرار واحد يساعد على تدعيم حرية الإرادة، فكأننا قد تم حصارنا بين لجنة صورية وإجراءات متسارعة بدأت في صباح الخميس بعد ساعات من الإعلان عنها بعبارة عامة كان فحواها "أنه ستتم الانتخابات حتى ولو اختلت الإجراءات".

العيب الثالث- الخطأ في موضوع التصويت

ومن عجب أن تتحدد الانتخابات ويتم إعداد قواعدها وصياغة الأوراق وتمريرها دون علم الكثير من الأعضاء لا سيما اللجنة المشرفة. وقد كان من الممكن غضّ الطرف عن ذلك لولا أن من أجرى الانتخابات قد ارتكب أخطاءً شكلية، وقد أسفرت ولا شك عن بطلان موضوعي؛ ذلك أن اللائحة تنصُّ على:

١- أن يكون عدد أعضاء مكتب الإرشاد ستة عشر عضواً منهم اثنان من خارج مصر، ولم يتم تعديل هذا البند في أي تعديل لاحق.

وجدير بالذكر أنه تم إجراء تعديل في تشكيل مكتب الإرشاد ليفتح الباب أمام الانتخاب المفتوح دون أن يتقيد الناخب باختيار تسعه أعضاء من القاهرة، وبغض النظر عن رأينا فى هذا التعديل إلا أنه لم يتم تعديل عدد أعضاء مكتب الإرشاد بصورة أو بأخرى، فظلوا كما هم "ستة عشر عضواً".

ومع ذلك فقد قام من أعدوا لهذه الانتخابات بتوزيع أوراق لاختيار ستة عشر عضواً من جمهورية مصر العربية، بالمخالفة لنصّ اللائحة التي تحدد عدد أعضاء مكتب الإرشاد المقيمين في مصر إلى أربعة عشر فقط.. ثم أضافوا نصاً بالإبقاء على عضوية من تم سجنه، وهم في هذا الحال عضوان على سبيل التحديد: د. محمد بشر، والمهندس خيرت الشاطر.

وجدير بذكر أن الإبقاء على العضو المحبوس تكمن حكمته في ألا تتمكن وزارة الداخلية من حرمان الإخوة من عضويتهم في المكتب عن طريق حبسهم، أما فى حالة هذين الأخوين العزيزين فإن مدة المكتب الذي هما أعضاء فيه قد انتهت، وبذلك تنتهي عضويتهما ويبقى لهما حق الترشح في المجلس الجديد مساواة مع باقي أعضاء مجلس الشورى.. (ولو كان المحبوس من الإخوة يحتفظ بالعضوية حتى ولو انتهت مدة عضوية المكتب الذى يمثله لأعطينا لوزارة الداخلية حق المساهمة فى تشكيل مكتب الإرشاد، بأن تقوم بحبس كل من تريد بقاءهم فى المكتب قبل الانتخابات لتفرج عنهم بعد تمامها!)، وبإضافة هذين العضوين يكون مجموع الأعضاء لمكتب الإرشاد ثمانية عشر عضواً.. فإذا أضفنا إلى ذلك عضوين سيتم اختيارهما من المقيمين خارج مصر، فيكون المجموع والحال كذلك وفقاً للتطبيق هو "عشرون عضواً"، وذلك كله بالمخالفة لنصّ اللائحة التي تنص على "ستة عشر عضواً ينتخبهم مجلس الشورى".

ومن هنا فإن نسبة الإضافة إلى النص تصل إلى ٢٠٪ من مجموع الأعضاء بخلاف المعينين، وهو خطأ أتى به من أعد لهذه الانتخابات؛ نتيجة الرغبة في الإسراع بها، فأعد أوراقها على خلاف اللائحة. إلا أن هذا الخطأ الشكلي أدى إلى خلل موضوعي فادح يصل إلى درجة البطلان حال كونه قد أسفر عن مجلس يتكون من عشرين عضواً، بالمخالفة للائحة الجماعة، فضلاً عن نجاح عضوين إضافيين.

ولا يمكن بالقطع التنصل من تعيين ممثلي الخارج، وهم عضوان تم تحديد انتخابهما على سبيل الوجوب في اللائحة باستخدام عبارة نصها: "على أن يكون من بينهم (أي الستة عشر عضواً)" وهي عبارة تشير إلى الوجوب.

٢- أن العديد من أعضاء مجلس الشورى لم يتم حصاد أصواتهم فملاً حيث إن عدد المصوّتين بلغ ٨٦ عضواً من بين ١٠٥ هم عدد أعضاء مجلس الشورى الحالي، بما فيهم خمسة عشر عضواً معينون، فلم يثبت موقف التسعة عشر عضواً الذين لم يشاركوا في التصويت، هل تم المرور عليهم أم أغفلوا؟ علماً بأن هذا الأصوات قد تغيّر النتيجة بالكامل.

٣- ومن العجيب أنه لم يعلن عدد الأصوات على السادة المنتخِبين أو المنتخَبين (بالفتح والكسر) وبالقطع فإن هذا الأمر يخرج عن موضوع الثقة التي تملأ كياننا جميعاً، إلا أنه يدخل في حساب منطقية عدد الأصوات بقسمة المجموع الكلي للأصوات على عدد من انتخبوا ليتبين لأي لجنة ما إذا كان التصويت وفقاً للقواعد من عدمه، وما إذا كان هناك أصوات باطلة من عدمه، فإن الحكم على الصوت بالصحة أو البطلان هي مسألة موضوعية يستقل بها القاضي المحايد صاحب العلم في هذا الباب، فلا يكفي الحياد والحال كذلك، وإنما يستلزم الأمر العلم واستخدام قواعد الحساب.

أخيرا.. هـذه ملاحظاتي أسوقها لحضرتكم وأتمنـى أن نصل جميعاً إلى قـرار يحسم أمر هـذه العيـوب بإلغاء نتيجـة الانتخابات وإعادتهـا على نحو صحيح.

د/ إبراهيم الزعفراني

٣ يناير ٢٠١٠

عضو مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان

يرجع الفضل لتحريك كرة الثلج من اعلي الجبل إلي القيادي الإخواني المهندس حامد الدفراوي الذي فاجيء الجميع بنشر عدة مقالات تنتقد الجماعة بصورة غير مسبوقة تصل إلي حد الإتهام بتحريف اللائحة.

هل يعتزل المرشد أم يعتزل مكتب الإرشاد؟

الوعي هو مفتاح حل أي مشكلة داخل أي مؤسسة أو جماعة أو حزب أو وطن.. لذلك فهذه الرسالة ليست موجهة فقط للقيادة بل هي موجهة إلى قواعد الإخوان ومحبيهم في المقام الأول، وخصوصا حين تسود أدبيات داخل صفوف الإخوان بتجريم انتقاد الذات على الملأ أو في الإعلام المرئي والمسموع؛ باعتبار أنه نوع من التشهير ومساعدة للخصوم على تصويب السهام للجماعة، وبهذه الأدبيات يغلق أحد أهم أبواب الوعي وإدراك الذات والمدخل الحقيقي للتطوير داخل الجماعة إذا أرادت أن تستمر وتحتفظ بمكانة حقيقية في الإصلاح مع الفصائل الأخرى داخل المجتمع المصري؛ فالإخوان باتوا شأناً عاماً يهمُّ كل المجتمع المصري، والذي من حقه أن يطمئن على حقيقة وقدرة الإخوان على تحقيق المبادئ والشعارات التي يحملونها، والتي يضحي كل يوم من أجلها المئات من شباب مصر الغالية، والذي حقاً له أن يعرف هو أيضاً...

هل قيادته تحمل الرؤى الواضحة؟ وتتخذ القرارات المصيرية الصحيحة؟؟

من حقهم أن يعلموا هل قائدهم قادر على أن يسيِّر دفَّة مركبهم أم إنه مغلول الأيدي والقدرات لا يستطيع أن يتخذ القرار في القضايا الحيوية التي ترتبط بمصير الأمة وليس بمصير الإخوان وحدهم، والذي من أجل هذا قاموا وضحُّوا وتعرَّضوا للاعتداء والتنكيل من الأنظمة المستبدة؟

من حقهم أن يتعرفوا للأسباب الحقيقية وراء هذا الأداء المتواضع ليس من وجهة قيادتهم المسئولة فقط، ولكن من وجهة نظر القائمين على الرقابة والمساءلة.

من حقهم أن يعرفوا لماذا لا تقوم مؤسسات المساءلة ومجالس الشورى بوظيفتها ومن وراء ذلك؟

من حقهم أن يعرفوا الكثير، خاصة حين تتجمَّد قنوات التواصل الطبيعية داخل المؤسسة، ولا يكون ذلك إلا بالحوار المعلن الذي هو صمام أمن وأمان بألا يغتصب الجماعة مجموعة محدودة الرؤى والتفكير، يذهبون بها بعيداً عن أهدافها الحقيقية وتاريخها الحافل بالبطولات والتضحية من حرب فلسطين والقناة ومقاومة الإنجليز ورفض الحلِّ المنفرد لقضية فلسطين ومقاومة الطغيان، وتأييد الصناعة الوطنية صنعتها أجيال سابقة ويجب أن تحافظ عليها أجيال تالية.

أتصوَّر أسباب التداعيات التي نراها اليوم يمكن إيجازها في:

(١) التباين الفكري بين مدرستين داخل صفوف الجماعة.

(٢) هشاشة التركيب الهيكلي وعدم قدرته على القيام بوظيفته المنوطة به.

(٣) نظام انتخابي ساذج لا يحوي أي ضمانات حقيقية للشفافية والنزاهة.

(٤) آليات تطوير توقفت بل بدأت تعمل في الاتجاه المعاكس.

ونبدأ بالتباين الفكري داخل صفوف الجماعة، ويظهر ذلك في المدرسة الأولى المنفتحة التي تربَّت في أجواء مفتوحة مارست العمل العام، وعايشت آمال وآلام المجتمع المصري، صقلتها تجربة العمل العام في اتحادات الطلابية والنقابات المهنية والعمالية والعمل البرلماني والعمل الخيري، وتمثل الجماعة بالنسبة إليهم وسيلة إلى مشروع نهضة إسلامية كبرى من خلال إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي..

يعبِّر عنهم القطاع الغالب من جيل الثلاثينيات والأربعينيات؛ حيث حظي بتربية عملية ومواقف كثيرة، أما الأجيال التالية فيتوقف اتجاهها على حسب المدرسة التي تربَّت فيها والممارسات الميدانية والعملية التي أتيحت لها وحجم الأداء العام في موطن التنشئة والعمل..

أما المدرسة الثانية فمدرسة التنظيم الخاص التي تربت في أجواء تنظيمية مغلقة ومناخ سياسي قاهر مستبد لم تمارس العمل العام ولم تلتحم مع المجتمع المصري إلا من خلال الدوائر المغلقة،

فصارت الجماعة هدفها الأكبر وتمدد الجماعة هو المنتهى، وتأتي مصالح المجتمع المصري بعد ذلك.. لا يمتلكون رؤية أو طموحات، والسمع والطاعة والثقة في القيادة هو المعيار الأول لكفاءة الأفراد، ويعبِّر عن هذه المدرسة بشكل واضح التنظيم الخاص ومجموعة ٦٥.

أجيال وأجيال تربَّت على أيديهم، ونحن لا نقلل من دورهم التاريخي في استمرار مسيرة الدعوة، إلا أن تجربتهم غير الثرية ورؤيتهم المحدودة والعقلية التنظيمية الجامدة لا تؤهلهم إلى دور قيادي حقيقي أو تاريخي..

فترة الأستاذ عمر التلمساني كانت القيادة الحقيقية للاتجاه المنفتح،

وكان للقادة الميدانيين الدور الحيوي كل حسب موقعه وعطائه وكفاءته، وكان التأثير متبادلا بين القادة الميدانيين والقيادة الأم في اتخاذ القرارات، بل تم تصعيد شاب ميداني في الثلاثينيات من العمر إلى مكتب الإرشاد وهو الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وهي حيوية قيادية لم تشهدها جماعة الإخوان منذ عهد عمر التلمساني حتى يومنا هذا، ومع وفاة الأستاذ عمر التلمساني أشرأبّت رؤوس قيادات الدوائر المغلقة، وبدأت تتخلص من القيادات الميدانية، حتى وصل الأمر إلى التضحية بفريق من أفضل القيادات الميدانية في أحداث حزب الوسط كالمهندس أبو العلا ماضي والدكتور محمد عبد اللطيف والدكتور صلاح عبد الكريم، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاتجاه للمركزية الشديدة، والتضحية بالقيادات الميدانية بشكل تدريجي لصالح قيادات السمع والثقة في القيادة، مما أدى إلى انهيار مروّع للعمل الطلابي والعمالي والمهني، ومع حلول عام ٢٠٠٥ تم إجراء انتخابات بلائحة مزوّرة أو مزوّرة تتيح إضافة ٢٠-٢٥٪ إلى المجمع الانتخابي لمجالس الشورى بالمحافظات، ثم يبدأ إجراء الانتخابات بعد الإضافة، وبذلك تمّ التخلص من القيادات الميدانية بعد التصفية الأولى لقيادات السمع والطاعة والثقة في القيادة...

قيادات لم تمارس العمل العام، وليس لها رؤية، غير قادرة على اتخاذ القرارات الحيوية والمصيرية.. انتماؤها الأول للتنظيم وليس لبلدها، وهذا ما شاهدناه في الأداء المتواضع في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ من خلال المواقف الهزيلة للجماعة في مواجهة:

(١) التعديلات الدستورية.

(٢) بيع الدولة للصناعات الاستراتيجية للشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات تحت دعوى الخصخصة.

(٣) مشروع تقسيم السودان العمق الاستراتيجي لمصر.

(٤) التوريث.

وحين رفعت الدولة صوت المحاكمات العسكرية انتصرت نظرية تمدد الجماعة، وتقدّمت على مستقبل الإصلاح السياسي في مصر، ولم تقم الجماعة بأي مبادرة في أخطر الأحداث منذ عقد كامل فيما يعد أكبر انتكاسة للإصلاح السياسي في مصر.

لا حـراك.. حين قامـت الدولة ببيع الصناعـات الاستراتجية.. ولم يتقدم العمـل العمـالي الإخواني بـأي مبـادرة، ولم يستطع قادة الحلقـات المغلقة أن يقـرؤوا المشهـد ومضـوا يشاهـدون سيناريـو تقسيـم السودان لا حـراك ولا مبـادرات، ثم بعد ذلك يلعنـون الأمريكان على مخطـط التقسيم، وكانوا وما زالـوا بوسعهم أن يقومـوا بمبادرة شعبية لوحدة مصـر والسودان، ويطرحون مشـروع استصلاح ثلاثـة مليون فدان على نطاق العـالم العربي والإسلامي.. "ادفع ٢٠٠٠ يورو تستصلح فدانا".. على نطاق العالم العربي والإسلامي.. إن مثل ذلك يمثل تمويله مجموعة من ناطحات دول الخليج...

مشروع التوريث أكبر إهانة لشعب مصر ولا حراك...

وسوط المحاكمات العسكرية يدوّي فهل تنتصر نظرية التمدد مرة أخرى؟

هذه بعض الأمثلة على الأداء الضعيف حيث يقود مديرو المكاتب الإدارية العليا وهم لم يقوموا بتأدية أمانات كان يجب عليهم أن يترددوا كثيراً قبل أن يأخذوها...

مواقع الإدارات العليا تحتاج إلى رؤى وخيال وخبرات وقدرات على اتخاذ القرار، واستعداد للتضحية؛ فكل مبادرة لها ثمنها هكذا تتم صناعة التاريخ

بدلا من محو تاريخ حافل بالبطولات والأعمال الكبرى والتضحية..

ننتقل للسبب الثاني لهذه التداعيات وهو الهياكل الهشّة التي كان الهدف منها إقامة منظومة متوازنة بين وحدات العمل وتحقيق مبادئ الشورى، باختيار القاعدة لقيادتها بشكل حرٍّ وبقناعة كاملة واعتماد قراراتها، والوقوف على مراقبتها ومحاسبتها وتصحيح مسار العمل حال انحرافه عن أهدافه، وتوسيع دائرة المشاركة.

ومن الطبيعي أن أي تجربة وليدة لا تبدأ مكتملة؛ فمجالس الشورى في المحافظات بدأت بمهمة اختيار القيادات واعتماد برامجهم ومحاسبتهم، وكان الاختيار يعبِّر عن القاعدة بطريقة انطباعية، وباختيار ساذج ليس فيه مواجهة انتخابية حقيقية، ولكن لم يكن فيه أيضا تدخل خارجي، واعتماد البرامج كان على هذا النحو؛ كان انطباعيا حيث لم يكن هناك آليات تتيح مناقشة حقيقية، وحدث تداخل في الأدوار بين التنفيذ والمراقبة.

أما المحاسبة فتكاد تكون منعدمة، وبدا واضحاً أن هناك خللاً في اللائحة؛ فمسئول التنفيذ هو مسئول المراقبة والمحاسبة، أي أن مسئول المكتب الإداري مسئول عن اعتماد برامجه ومراقبة نفسه ومحاسبتها، وهذا أدى إلى إلغاء دور مجالس الشورى، وأصبح يقتصر في المقام الأول على الانتخاب، وأيضا هناك مشكلة أخرى أن أعضاء المكتب الإداري يمثلون تقريبا الثلث في المجلس، وأيضا مطالَبون أن يراقبوا ويحاسبوا أنفسهم...

وهكذا فرغ مجلس الشورى من دوره...

وبعد الانتخابات وبدلا من تطوير اللائحة في الاتجاه الصحيح بألا يباشر أعضاء مجلس الشورى أي أعمال تنفيذية، وأن يقلّص عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الشورى إلى أدنى حد ممكن صار التطوير في الاتجاه

المعاكس، وادعى اتجاه الانغلاق أن هناك لائحة معتمدة تنصُّ على أن المكتب الإداري له الحق في أن يعين ٢٠٪ من نسبة الأعضاء، وبذلك تزداد قوة المكتب التنفيذي عن نسبة الثلث لتصل إلى ٤٦٪ قبل أن تبدأ العملية الانتخابية!

وبهذه اللائحة المزوَّرة التي زَوَّرت إرادة الناخبين يكون قد أغلق باب الانتخابات وباب الرقابة والمحاسبة إلى أجل غير مسمى.. وبهذه اللائحة حدث الانقلاب الكبير بإبعاد أكبر عدد من القيادات الميدانية التي يمكن أن يكون لها تأثير في انتخاب أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام، ودانت الأمور إلى الدكتور محمود عزت ومجموعته؛ ليدخل من يريد إلى مكتب الإرشاد، فيمنع الدكتور عصام العريان المرشح الأول ليكون المرشد القادم لجماعة الإخوان، ويدخل بدلا منه ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة التي هو أمينها!

ويحلّ الدكتور عصام خامساً، ولا يدخل المكتب، ثم يُرفض دخوله بعد وفاة الأستاذ هلال بدعوى تعظيم المؤسسية واللوائح على الأفراد!

إلى هذا الحد يستخفُّ الدكتور محمود عزت بعقول الإخوان...

ولقد راجعت الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في مكتبه بعد خروجي من الاعتقال في أحداث القضاة، والتي كان للأستاذ المرشد مهدي عاكف موقف رائع فيها فسألته:

كيف جرؤتم أن تُصدروا مثل هذه اللائحة التي تسمح للمكاتب الإدارية بتعيين ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشورى؟

فكان ردُّه:

لا يوجد شيء مثل هذا في اللائحة، فأنا منذ الثمانينيات في مكتب الإرشاد ولم نناقش لائحة فيها مثل هذا الاقتراح.

لتصبح الحقيقة أن اللائحة والتلاعب بها أخطر من التزوير؛ لأن اللائحة تقنّن التزوير؟

ونأتي للسبب الثالث وهو نظام الانتخابات الساذج، والذي كان من المفترض أن يُفرز أفضل العناصر لقيادة الجماعة، ليحدث العكس فتكون النتيجة أن تسأل قاعدة الإخوان في الشرقية أين الدكتور محمد عبد الغني مسئول اللجنة السياسية؟

ويتساءل إخوان الجيزة أين الدكتور حلمي الجزار أمين نقابة أطباء الجيزة؟

ويبحث إخوان البحيرة عن البرلماني الرائع الدكتور جمال حشمت؟

وإخوان الإسكندرية يتساءلون أين الدكتور إبراهيم الزعفراني أمين نقابة الأطباء رئيس لجنة الإغاثة في اتحاد الأطباء العرب؟

كلهم مرشحون لأن يكونوا أعضاء مكتب الإرشاد على مستوى أداء راقٍ! وليكون السؤال الأخير عن تغييب الدكتور عصام العريان هو نهاية المطاف!

هل هؤلاء تعرف مكانتهم أمن الدولة أكثر مما يعرفها الدكتور محمود عزت ومجموعته؟! فالإخوان يعرفونهم من المعتقلات أكثر مما يعرفونهم من الإعلام؟

لذا يتساءل الإخوان أين المرشد العام القادم؟ أين عصام العريان؟ أين الخلل؟ هل توجد عملية انتخابات حقيقية؟ هل توجد آليات للترشح؟ هل توجد ضمانات؟

والحقيقة أنه لا يوجد شيء من ذلك.. فأي انتخابات لا بد من مرشحين.. بل هي قوائم المجلس، والكل يختار الكل بالانطباع، ولا توجد أي آليات، فلا

يوجد مرشحون، ولا توجد أي محاسبة على أداء سابق أو مناقشة لرؤى أو برامج مستقبلة قادمة، ولأنه لا يوجد مرشحون فلا يوجد من يمثّلهم عند الفرز وإعلان النتائج..

الانتخابات آلة محورية في التطوير والتقدم لأي مؤسسة، أو التأخر إذا عملت في الاتجاه المعاكس.

نأتي إلى آخر أسباب التداعيات؛ حيث توقفت آليات التطوير ودخلت الجماعة في حالة من الجمود والترهل، فالتطوير منظومة متكاملة إذا سقط منها عنصر تسقط جميعها، فما بالك إذا كانت عناصر المنظومة كلها بها خلل؛ فالرؤوس بها خلل لأنها إفراز انتخابات غير حقيقية أتت بقيادات الغرف المغلقة، لتكون أطروحاتهم الكبرى هي تمدُّد الجماعة.. ولا رقابة ولا محاسبة؛ لأن مؤسسات الشورى معطلة؛ لأنه لا أحد يجرؤ على المحاسبة في ظل سيادة قيادات السمع والطاعة، وكل ذلك في حماية اللائحة المزوَّرة.

التطوير له متطلبات، ومن وعي شامل ومشروعية حركة لجسم كبير داخل الوطن وفصل الأدوار بين التنفيذ والرقابة والتطوير... كل ذلك غائب بسبب توقف التطوير في الاتجاه الإيجابي، ونظريات التمدُّد لمجموعة الغرف المغلقة التي جعلت من قضية دخول عصام العريان المرشد القادم إلى مكتب الإرشاد قضية كبرى..

أخيراً رسالة أقدّمها لأستاذي المرشد العام مهدي عاكف..

لقد قدَّمت ونسأل الله أن يتقبل منكم صالح أعمالكم ونطالبكم بألا تترك المركب وهي تغرق وأطالبكم بالتالي:

(١) فتح تحقيق في اللائحة، هل هي حقيقية أم وهمية وفي الطعن بقانونيتها حال وجودها.

(٢) إعادة انتخابات مكاتب المحافظات ومجالس الشورى؛ لأنها تمت حسب لائحة وهمية على حسب كلام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أو غير قانونية على أفضل الأحوال.

(٣) تجميد الأعضاء المنتخبين لمكتب الإرشاد على نفس اللائحة لنفس الأسباب السابقة.

وأخيرا أختم بتذكرة لكل إخواني بأن الإخوان إذا لم يقدموا القدوة في الشورى والديمقراطية فليس لهم أن يطالبوا بها أحدا، وإذا أرادوا الإصلاح فلا بد أن يُصلحوا بيوتهم أولاً...

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾.

مهندس حامد الدفراوي

القيادي بجماعة الإخوان المسلمين

نوفمبر ٢٠٠٩

هكذا هو شقيقي الأكبر دائماً يسبق الآخرين بخطوة، ليس انحيازاً من أجل صلة الدم.. ولكني أزعم أن جماعة الإخوان المسلمين لو كانت كائناً حياً لذرفت الدموع غزيرة على أن يتركها أمثال الدكتور عمرو وغيرهم كثير..

وهذه المقالة الهائلة كتبها أبو خليل في بداية عام ٢٠٠٧ وما إن قرأها الباحث الرائع الراحل حسام تمام حتى أعاد نشرها في جريدة القاهرة، التي كانت تصدر عن وزارة الثقافة، وهي المقالة التي أحدثت صدى عند النخبة والقيادات الواعية، وأذكر أن حدثني الدكتور عصام العريان في صيف نفس العام عندما زار الاسكندرية على هامش مؤتمر طبي عن هذه المقالة، وقال لي إنها أزعجت البعض..!

فكّ الالتباس بين الإسلام والإسلاميين

لم يكن اختيار العنوان سهلاً.. لأن الخطاب يُقرأ من عنوانه كما يقولون.. ولأن الموضوع الذي سأتناوله يحمل من علامات الخطر ما يحمل، فكان لا بد من اختيار الألفاظ بكل دقة؛ لأننا لا نريد مزيدًا من الالتباس.

إنني أتحدث عن شمولية الإسلام.. هذا المفهوم الذي تدّعي الحركة الإسلامية أن ترسيخه في أفهام الناس يعتبر أهم إنجازاتها، وأن أي إنجازات أخرى ستتحقق في المستقبل ولم تتحقق في الحاضر ستكون وليدة هذا الفهم، وبالتالي فعدم تحققها على أرض الواقع مسألة وقت وصراع مصالح، وفي نهاية المطاف سيؤول الأمر إلى أن يسود هذا المفهوم على نظرتنا للحياة.

إنني سأتحدث عن تأثير هذا المفهوم في البنية التحتية لحياة الناس، حيث يمكن رصد الالتباس الذي أقصده والذي أرى أنه يحتاج للفكّ أو الفضّ؛ لأنني أزعم أن استمراره فضلاً عن نتائجه السلبية الوخيمة في حياة الناس والأمة فإنني أزعم أنه أحد أسباب أو أحد أهم معوقات النهضة!

١ - السياسة والدعوة.

٢ - الاقتصاديون الإسلاميون.

٣ - تغييب العقل.

٤ - الالتباس الاجتماعي (ظواهر اجتماعية ملتبسة).

٥ - الزواج العرفي والزواج الجامعي.

٦ - أسلمة العلوم والمعارف.

٧ - السلوكيات بين العبادة والمعاملة.

فك الالتباس بين الإسلام والإسلاميين

١ - السياسة والدعوة:

سنبدأ بأحد أشهر نقاط الالتباس، وهو الالتباس بين ممارسة الدعوة وممارسة السياسة، أو بين ما يسميه البعض استغلال الدين في السياسة... وهو ما تجسّد أخيرًا بعد انتخابات مجلس الشعب المصري التي فازت فيها جماعة الإخوان المسلمين بثمانية وثمانين مقعدًا؛ ليدور الجدل داخل أروقة الجماعة وبين المهتمين بالشأن العام حول طبيعة جماعة الإخوان، وكيف عليها أن توفّق أوضاعها ليس من أجل الشرعية فقط كما يحاول البعض أن يختصر المسألة، ويسطّحها، ولكن من أجل فكّ الالتباس.

فكان السؤال والإجابة معًا هو: هل على جماعة الإخوان المسلمين أن تنشئ حزبًا سياسيًا يمارس السياسة بقواعدها وأصولها المرعية كفصيل سياسي له رؤيته السياسية التي تتحمّل الأخذ والرد والقبول والاعتراض، بينما ينفصل دورها الدعوي في كيان آخر لا علاقة له بالسياسة لنشر الدعوة والثقافة

الدينية الإسلامية وبعث مفاهيم الإسلام الصحيح في المجتمع؟؟

هل يحدث هذا بحيث لا يدخل الدين بكل ما يحمله من أثر في النفوس الجلبة السياسية ليستغله البعض على حساب الآخرين في تحقيق نتائج غير حقيقية، أو قل غير مجدية في تغيير الحياة السياسية وتطويرها؟؟

هذان التساؤلان اللذان بدلاً من أن تستفيد جماعة الإخوان من طرحهما بمناسبة الفوز، إلا أنها كانت أول من حاول التغاضي عن التعامل معه ليس عجزًا أو تغافلاً.. ولكن استفادة من حالة الالتباس.

إنني هنا لا أقيِّم موقف الجماعة، فليس هذا ما أهدف إليه، ولكنني أرصد إحدى حالات الالتباس بل وأخطرها.. نعم الإسلام له علاقة بالسياسة، ولكنها بالتأكيد ليست علاقة "الإسلام هو الحل" كشعار سياسي تخوض به الجماعة المعركة الانتخابية؛ ليزداد الاستقطاب بين الواقع السياسي السيئ وبين الشعارات الملتبسة التي تزيده سوءًا، وتكرِّس حالة الضبابية وعدم وضوح الرؤية لدى الناس.

وهذا بالضبط ما يريده الفاسدون حتى تستمر الأوضاع على ما هي عليه، في ديكور ديمقراطي يساهم فيه رافعو شعار "الإسلام هو الحل" من حيث لا يدرون؛ لأن الواقع أنه لا شيء يتغير في الحقيقة؛ لأن الفاسدين يرفعون فزاعة التطرف والإرهاب في وجه هؤلاء الذين يرفعون الشعارات الدينية المحصَّنة وهم يخوضون معركة سياسية؛ لتصبح النتيجة واحدة حتى ولو بدا الأسلوب مختلفا تمامًا بين حماة الفساد وحماة الدين.

"لا بد أن يخرج الدين من المعركة السياسية".. أقولها اليوم وأنا ابن الحركة الإسلامية منذ ثلاثين عامًا، ولا يستطيع أحد أن يزايد على انتمائي لها؛ لأنها عندما كانت تصدر عن اليساريين أو العلمانيين أو الليبراليين كنا

نصرخ وننتفض في وجوههم متوجهين إلى الجماهير المذهولة المندهشة لما يجري أمامهم: "أرأيتم أنهم يريدون إخراج الدين من الحياة.. إنهم يريدون أن يشرع مجلس الشعب ممارسة الزنا وشرب الخمر"!

وبالطبع فإن لكل فصيل من هؤلاء دوافعه وهو يقول ذلك.. ولكن الذي يهمنا الآن أن نفهم دوافعنا نحن لذلك، بحيث إذا كانت النتيجة واحدة فلا يهم من قال.. المهم أين المصلحة؟؟ وهل هي صحيحة أم لا؟

المصلحة تقول إننا انشغلنا في جدل حول رفع شعار.. وحول استغلال الدين في السياسة... وحول... وحول... من قنابل الدخان التي أعمتنا وأعمت الناس عن معارك السياسة الحقيقية.. عن تطوير الناس سياسيًا.. عن تعليم الناس لحقوقهم السياسية.. عن حشد الناس وراء برامج سياسية حقيقية من خلال تواجد سياسي حقيقي في الشارع السياسي... حتى ولو كانت قوانين سيئة... حتى ولو كانت الدولة بوليسية.. حتى... وحتى...

كيف نلتفُّ على ذلك ونوجد واقعا سياسيا مختلفا.. أليس الإسلاميون هم القوة الحقيقية في الشارع.. فلماذا عجزوا عن تفعيل الشارع سياسيًا؟ لأنهم ألبسوا السياسة في الدين.. والدين في السياسة.. فلا هم علّموا الناس دينهم.. ولا علّموهم السياسة على أصولها!

الإسلام مرجعية.. ولكن عندما ننزل الساحة السياسية فإن للعبة قواعد وأصولا.. إذا لم نمارسها كبشر وإذا لم نستفد بتجارب الآخرين البشرية، والإنسانية والواقعية.. فلن يتغير الواقع.

هل وصلت أول رسالة عن أخطر حالة التباس تعيشها الأمة؟ أظن هذا ما فهمه الأتراك في تجربتهم السياسية.

وتعالوا إلى النماذج الأخرى...

٢ - الاقتصاديون الإسلاميون

دخل الشباب المسلم المنتظم في الحركة الإسلامية عالم الاقتصاد من جميع الأبواب.. ما بين الرغبة في امتلاك القوة الاقتصادية، فالمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، وما بين تقديم النماذج الإسلامية في الاقتصاد والتجارة وبين شعارات كثيرة..

دخل الشباب المسلم جميع المجالات دون أي دراسة شرعية أو غير شرعية.. فالواقع وتجاربه وأحداثه هي المرجعية، مع كلمة من هنا وكلمة من هناك عن الاقتصاد الإسلامي.. ونِعْم المال الصالح للعبد الصالح.. دخل كل هؤلاء وكل منهم يرى في نفسه عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان.. حيث تصوروا أن النوايا الحسنة تكفي.. والحقيقة أنها لم تكن النوايا الحسنة فقط، ولكنه كان أيضًا الالتباس.. وتعالوا نرصد نتائج التجربة.

سنرصد مجالات ثلاثة لنرى ماذا فعل فيها الإسلاميون، وماذا فعلت فيهم؟

أ- في مجال المقاولات.. انتشرت شركات التنمية العقارية كالنار في الهشيم وسط شباب الحركة، حتى أصبحت المقاولات مهنة من لا مهنة له.. وكان هذا جزءًا من المناخ العام، وكانت فرصتهم لتقديم نموذج مختلف حيث السوق المفتوحة، ومتاح فيها للجميع أن يفعلوا ما يريدون.. فماذا كانت النتيجة؟؟

لا شيء بأي معنى.. إنها نفس الممارسات.. نفس طريقة البناء.. نفس نسبة الأرباح.. بل ربما يكونون قد زادوا السوق سوءًا بحملات الدعاية المدربين عليها منذ أيام اتحاد الطلبة.. فالشعارات الزائفة عن الموقع الذي يرى البحر وهو في الحضرة الجديدة، وبيع الوحدات قبل شراء الأرض.. والوحدات

السوبر التي تخاطب طبقات سوبر.. والمشاريع الاستهلاكية.. والأرباح الفائقة والبذخ الشاذ.

ب- في مجال البيع والشراء.. برزت ممارسات تدعو للتساؤل، هل من حق البائع أن يحدد ربحه بأي نسبة؟ وهل من حقه أن يستغل جهل الزبون بطبيعة البضاعة؟ فيبيعها له بأي سعر مستغلاً حالة الفوضى التي تعيشها السوق، حيث لا رقابة ولا حماية.. وهل يصح أن يشتري البضاعة الفاسدة ويبيعها للناس ليحقق أرباحًا خيالية تحت ادّعاء أن هذه تجارة؟ وأنه لا حدود للربح في الإسلام، بخاصة أنه من حق الإنسان أن يكسب كما يشاء دون مراعاة لظروف الناس الاجتماعية والاقتصادية، ما دام يدفع الزكاة في النهاية ويتصدّق على بعض الفقراء، فمن حقه أن يعيش بأي صورة وينفق بأي صورة.

ج- في مجال المؤسسات الاقتصادية.. كان الاحتكار والاستغلال باسم الإسلام هو سيد الموقف، فصاحب المؤسسة من حقه أن يستعبد العاملين لديه بأقل المرتبات؛ لأنهم في حاجة للعمل.. فلا قوانين منظمة للعمل ولا حقوق للعاملين.. "واللي مش عاجبه يمشي ويأتي بدلاً منه عشرة".. ومع ذلك فمن يتذمّر يتم تذكيره بأنه يعمل لله ومن أجل الرسالة، والتي هي طبعًا الإسلام وليس تضخم رصيد صاحب المؤسسة إلى الملايين، في حين يعجز الشباب العامل لديه عن سدّ حاجاتهم الأساسية.. وطبعًا الحديث عن رسالة المؤسسة ودورها في دعم الاقتصاد الإسلامي ووجه ربنا الذي نبتغيه هو النشيد الذي لا ينقطع!

لقد قالها ليث شبيلات: "إن المسلم الملتزم لينتفض غضبًا إذا رأى شابًا يُحدّث فتاة، ولكنه لا يرى بأسًا وهو يشاهد اقتصاديات السوق وآلياته وهي تطحن البشر ليل نهار".

لأن هناك تصورًا غريبًا أن الإسلام لم يضع قواعد لهذا الاقتصاد، وأن

الأمر متعلق بقواعد عامة.. أما التفاصيل في منع الاحتكار والاستغلال فهذه بدع غريبة ما أنزل الله بها من سلطان، أما قوانين تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل والتي تطورت منذ ثورات العمال في القرن قبل الماضي فهي رجس من عمل الشيطان.. لماذا؟ لأن صاحب المؤسسة أو العمل أو المشروع يذهب للحج والعمرة ويؤدي الزكاة ويرفع شعار الاقتصاد الإسلامي!

إنه الالتباس إلى درجة الفساد...

٣- تغييب العقل

اتصل بي الدكتور شهاب الدين أبو زهو، مدرس علم الحديث بجامعة الأزهر وإمام وخطيب مسجد الهداية بمدينة الإسكندرية، يسألني ماذا حدث لعقول الناس.. لماذا هذا النزوح إلى عالم الجن والعفاريت.. ورفض التعامل مع عالم الواقع بآلياته؟؟

كان السؤال مهمًا وخطيرًا، بخاصة أنه يصدر عن عالم دين متميز بتعامله مع عالم الواقع من خلال عمله كإمام للمسجد يلجأ إليه الناس لحل مشاكلهم الحياتية.. فأدرك وجود المشكلة ولكنه كان يحتاج إلى من يساعده في تشخيصها ووضع عنوان لها.

إنه بالرغم من كونه عالم دين.. لم يقع في الالتباس؛ لأنه فهم الدين وروحه بشكل صحيح، وبالتالي لم يجد حرجًا في أن يحوّل المشكلة إلى صاحب التخصص.. وأدرك الشيخ الفاضل أن هذه مشكلة اجتماعية أو نفسية مثلاً فأحالها إليّ، ثم يجد المقاومة من صاحب المشكلة -الغارق في الالتباس- ضد اللجوء إلى المتخصص مع الرغبة في النزوع إلى عالم الغيبيات.

فكان السؤال وكانت محاولة الإجابة توضيحًا لمجال آخر قد حدث فيه الالتباس وهو مجال العقل.

فكانت أول خطوة هي رصد الظاهرة وتجلياتها في الواقع أن رصدنا:

أ - يتم تفسير الكثير من المشاكل التي يتعرض لها الإنسان بأسباب من شاكلة الحسد.. العمل والسحر.. المس بالجن والعفاريت.. ولذا تعاظمت ظاهرة ما يسمى بالعلاج الروحاني الذي انتشرت إعلاناته في كل مكان تعلن عن التعامل مع باقة مختلفة من الأزمات، مثل تأخر سن الزواج والفشل الدراسي وفسخ الخطوبة المتكرر والقلق والاكتئاب وقلة النوم والعجز الجنسي أو الربط كما يسمى في الثقافة الشعبية.

وليكون العلاج بالقرآن أو الرقية الشرعية أو الأدعية المأثورة أو الماء المقروء عليه هو العلاج الشامل لكل هذه المشاكل المختلط فيها الاجتماعي مع النفسي مع الاقتصادي.. فلا يهم دراسة المشكلة وطبيعتها.. فلا يد للإنسان في المشكلة أو حلها.

ويعزز ذلك بالطبع خطاب مبهم عام يتحدث عن أن سبب كل مشاكلنا هو البُعْد عن الله والبعد عن منهج الله، وبالتالي فالحل بسيط ومنطقي هو العودة إلى منهج الله، ويكون تجلي ذلك في الواقع هو اللجوء إلى المعالج بالقرآن.

ب - ولتستكمل الدورة حلقاتها فما لا يعالجه القرآن أو العلاج الروحاني تعالجه الحجامة والطب النبوي أيضًا، بصورة شاملة مانعة.. فالحجامة تعالج كل الأمراض العضوية وغير العضوية.. ومن يسأل أو يستفسر فهو مشكك في الطب النبوي، ويزيد الأمر التباسًا أن تقوم نقابة الأطباء بعقد دورات لتعليم الحجامة لمن يريد.

على أي أسس علمية يتم ذلك؟ وماذا تعالج الحجامة؟ وما هي الأمراض التي لا تعالجها؟ وما هي الأبحاث العلمية التي أجريت لإثبات ذلك أو نفيه.

عنوان المشكلة هنا هو النزوع للحلول الشاملة التي لا تحتاج إلى عناء البحث العلمي أو غيره.. بالطبع ذلك في إطار انهيار شامل في مستوى الأداء الطبي.. ليكون اللجوء إلى الحجامة وغيرها هو البديل عن البحث عن أسباب الكوارث التي يسببها انهيار مستوى الخدمة الطبية والصحية.

بالطبع لا مانع من العودة إلى مدارس مختلفة أو قديمة في الطب سواء تحت عنوان الطب البديل أو غيره، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في إطار تغييب العقل والعلم معًا.. وتحت حماية الدين.. فالحجامة هي الطب العربي القديم وهي مثل أي طب في العالم على مدى العصور ينجح في علاج حالات ويفشل في علاج أخرى.

وكان مقبولاً قبل ظهور أدوات البحث العلمي أن تسير الأمور بالاستقراء، ولكن الآن في عصر العلم الحديث ومع تطور البحث العلمي وأدواته.. أصبح من غير المقبول ادعاء وجود علاج ناجع لكل الأدواء ليس هذا فقط، ولكن أيضًا دون أي احترام لأي قواعد علمية.

ج - ليصبح منطقيًا بعد ذلك أن يعلن أحدهم عن اكتشاف قطرة (علاج) لكل أمراض العيون هي قطرة "العرق" هداه إليه تفكيره لمّا تمعن في سورة يوسف، ورأى أن قميص يوسف الذي ألقي على وجه يعقوب فارتد بصيرًا كان يحتوي على عرق يوسف.

وليجني هذا النصّاب العبقري الملايين من توزيع قطرة العرق للمستسلمين لهذا التخريف والخبل تحت أعين الجميع من علماء دين وأساتذة طب، ولا أحد يقوم ليقول ما هذا الذي يجري خوفًا من أن يتهم أنه ضد الدين.

والحقيقة أن تفسير معجزة رد البصر ليعقوب عليه السلام بعرق يوسف هو ما كان يحتاج لتصدي رجال الدين قبل رجال العلم، ولكن هؤلاء ما دافعوا عن دينهم ولا هؤلاء دافعوا عن علمهم.

د- وليكن تفسير الأحلام هو أكثر البرامج مشاهدة في القنوات الفضائية.. وليكن التأكيد في الإعلان عن هذه البرامج أن هذا التفسير يتم وفق القرآن والسنة.. وليتوقف الناس عند قراراتهم المهمة في حياتهم انتظارًا لما سيقوله الشيخ في تفسير الحلم.. أليس بالكتاب وبالسنة؟! ولا أحد أيضًا يقف ويقول لهؤلاء الأفاقين: قفوا مكانكم.. ما هذا التهريج الذي يتم أيضًا تحت سمع وبصر الجميع باسم الدين، ولا يدرون أن الشيخ محمد متولي الشعراوي حينما سُئل عن تفسير الأحلام أغلق هذا الباب، معتبرًا أن تفسير يوسف للأحلام كانت معجزته كنبي، وأن ما قيل ويقال في هذا الشأن هو اجتهادات بشرية رفضها هو شخصيًا، معتبرًا أننا نقيس عالمًا آخر لا نعرفه بمقاييسنا نحن في عالم الدنيا، وبالتالي فإن النتائج المترتبة عليه تكون غير صحيحة هكذا بعمق وبساطة.. ولكن من يجرؤ أن يتكلم أو يُخرج الناس من غيبويتهم.

هـ- وبالتالي كان السؤال المطروح هو لماذا يلجأ الناس إلى هذه الطريقة في تفسير مشكلاتهم وفي حلها؟ إنها بالطبع حالة الالتباس.. ولكن لماذا يقبل الناس حالة الالتباس؟

لأن هذا أمر مريح.. فهم ليسوا مسئولين، ولا مطالبين بالبحث عن أسباب لمشاكلهم.. فأسباب المشاكل من خارجهم.. فمتكرر الرسوب الدراسي ليس مطلوبًا منه أن يسأل نفسه عن أسباب تكرار رسوبه من عدم أخذه بالأسباب الصحيحة للمذاكرة أو عدم إعطائه الوقت الكافي لذلك.. ومتكررة فسخ

الخطوبة لا تبحث عن أسباب فرار الرجال من سوء معاملتها أو سوء معاملة أسرتها.

وهكذا تسير الأمور.. لأن مواجهة النفس بالحقائق أولاً لا تحبه النفس، وثانيًا يستتبع أن يواجه المرء نفسه بمتطلبات وإجراءات لحل مشاكله، وهذا عبء لا يريده الإنسان، والأسهل منه أن يكون الحسد أو السحر أو الجن هم أسباب الفشل.. وبالتالي فلا أعباء عليه لحل المشكلة، وكل ما عليه هو أن يشرب الماء المقروء عليه أو يستحم به أو يجلس بين يدي شيخ ليقرأ عليه القرآن فينصرف الجن والعفاريت وتنتهي المشاكل أو لا تنتهي فهو لا ذنب له، خاصة أن الحسد والسحر والجن مذكورون في القرآن.

وبالتالي فمن يتصدى لهذه الأمور منكر للقرآن.. أو حتى من يحاول أن يفسّر للناس أن التعامل مع المشكلات يحتاج إلى إفراغ الجهد أولاً في معرفة أسبابها الدنيوية الواقعية والحقيقية، ومن ثَم إيجاد الحلول الصحيحة لها، ثم تكون الاستعانة بالقرآن والأذكار هي أمر مثله مثل صلاة الاستخارة التي ليست بديلاً عن الاستعانة بكل الأسباب للتعامل مع الأمر الذي نحن نستخير الله فيه؛ لتكون الاستخارة دعاء لله عز وجل أن يوفقنا لما هدته لنا عقولنا وليس بديلاً سيقوم الله بسببها بالاختيار نيابة عنا، كما يتصور البعض في إطار الالتباس بين ما هو ديني وما هو دنيوي.

وبالطبع يدخل في أسباب هذا الالتباس عدم وضوح الرؤية لدى كثير من علماء الدين في قضايا السحر والحسد والمس مما يُنتج خطابًا مبهمًا مشوشًا؛ لأن الأمر لم يطرح بجدية على بساط البحث للحسم بناء على نصوص قديمة كانت اجتهادات لعلماء في وقتهم تحتاج إلى اجتهاد وبحث جديد وحديث آخذًا في الاعتبار مستجدات العصر.

٤ - الالتباس الاجتماعي (ظواهر اجتماعية ملتبسة)

تعالوا نرصد تلك الظواهر الاجتماعية... ظاهرة تلو ظاهرة بالتدريج...

أ- اختيار شريك الحياة:

فالشطر من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي يدعو فيه إلى الظفر بذات الدين.. أُخذ خارج سياقه وكأنه دعوة إلى عدم النظر إلى أسباب التكافؤ الأخرى بين الزوجين التي تؤدي إلى استقامة الحياة الزوجية، سواء من ناحية التكافؤ الاجتماعي والثقافي والعلمي والشخصي والشكلي، بل وحتى الديني.

ورأينا تحت هذا الشعار زواجا ليس به أي تكافؤ.. أو رأينا ما يمكن تسميته بالزواج الأيديولوجي في أوساط الإسلاميين.. فضلاً عن استبعاد العامل العاطفي والنفسي حتى في حده الأدنى من القبول، واعتباره أمرًا غير مرغوب فيه، فضلاً عن أي دور في الاختيار.. في حين أن الحديث في بدايته يتحدث عن أسباب الزواج من المرأة ويضعها في الاعتبار؛ فالنسب والمال والجمال يدعو الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى عدم إغفال تديُّن المرأة ونحن نتعامل مع هذه الأمور.. فهو أمر مكمِّل في إطار الاعتبارات الطبيعية لقيام علاقة زوجية متكافئة وسليمة، وليس دعوة لاعتباره العامل الوحيد التي تغفل باقي العوامل من أجله.

ورفع أسلحة الإرهاب الفكري في وجه الفتاة التي ترفض شابًا تقدم إليها بأنها "تتبطر" على نعمة الله، وأن الله سيغضب عليها وينتقم ويوقعها في شخص شرير في المرة القادمة.. أو عندما يفسخ أحدهم أو إحداهن خطوبة فكيف أنه بذلك ظالم له يستوجب نزول لعنات الله عليه.. مما يشوّش العقل

ويصبح عاجزًا أن يتخذ قراره بموضوعية وحيادية.

وبدلاً من الأسئلة الصحيحة الحقيقية في كيفية اتخاذ القرار السليم في هذا الموقف.. تصبح الأسئلة.. هل سينتقم الله مني؟ هل سأغضب الله؟ وهكذا... من الأسئلة التي هي خارج السياق الحقيقي للمسألة.

وبالطبع -وحتى لا نكرر- فإن الاستخدام السيئ لصلاة الاستخارة.. ووقف إجراءات زواج بناء على "نفسه التي انقبضت" أو "الحلم الذي شاهدته".. وقائع أكثر مما تُعَدّ أو تحصى دون اعتبار لأسباب موضوعية للاختيار أو للرفض، حتى على المستوى العاطفي أو مستوى القبول؛ لأنه لو قال أحدهم لم أسترح أو لم أشعر بالقبول النفسي فهذا منطقي ومقبول عن تعليل ذلك بأنه نتيجة صلاة الاستخارة.

ب- تقصير فترة الخطوبة والإسراع بعقد الزواج:

بناء على تصورات خاطئة للخطبة الشرعية في زعمهم، حيث لا يرى الخطيب خطيبته إلا على فترات متباعدة قد تصل إلى مرة شهريًا وغير مسموح له بالحديث معها تليفونيًا؛ لأن ذلك من قبيل الخلوة الشرعية.

وبالتالي تصبح فترة الخطبة فترة معدومة لا قيمة لها في تعارف أو تآلف، وعلى ذلك يصبح البديل هو عقد الزواج المتعجل.. ليفاجأ الطرفان بصفات بعضهما بعضا والتي قد لا تتوافق إطلاقًا.

وكان يمكن اكتشاف ذلك في فترة الخطبة ببساطة، ودون مخالفات شرعية بمجرد الحوار والنقاش الجاد المحترم الواعي.. ولكن مع الأسف يصبح الطلاق هو نتيجة غياب التعارف الذي لو حدث في فترة الخطبة لكان فسخ الخطبة بهدوء ودون آلام أو خسائر نفسية ومادية.

ناهيك عن تشدُّد البعض حتى في فترة عقد الزواج أيضًا في مساحات التعارف بين الزوجين حتى تؤجل المصائب لما بعد الزفاف، حين يلتقي الغرباء المفترض أنهم أزواج، وتكون الثمرة المُرّة طلاقًا مع طفل بريء لا ذنب له إلا أن كل ذلك تم باسم الخطبة الشرعية.. والشرع بريء مما يفسد حياة الناس، ويصعب حياتهم.

ج- المفاهيم الخاطئة حول العلاقة الجنسية بين الزوجين خاصة والعلاقة الزوجية بصورة عامة:

والمفهوم الخاطئ لفكرة ومعنى القوامة... وعدم الإعداد لأي من الزوجين نفسيًا وعاطفيًا ومعرفيًا لليلة الزفاف وما بعدها، والاقتطاع المتعسف لبعض المفاهيم في العلاقة بين الرجل والمرأة بدءًا من "لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"، ومرورًا بلعنة الملائكة لمن لا تعطي زوجها حقه، وانتهاء بالضلع الأعوج للمرأة الذي لا بد من كسره (النظرة والهمسة واللمسة.. لغة حوار بين الأزواج - هل تلعن الملائكة الرجال أيضًا - الضلع الأعوج).

د- في تربية الأولاد:

هناك مصطلح التربية الإسلامية الذي يعني ملء حياة الأطفال بمجموعة من الممنوعات، ومطالبتهم بكمّ من الأمور على سبيل الفرض الذي لا يمكن الفكاك منه.. فحفظ القرآن إجباري.. والمنع من مشاهدة التلفزيون إجباري أو عدم وجوده أصلاً.. وفرض الحجاب المفاجئ على البنات عند البلوغ دون إعداد كافٍ ومناسب أو إلباسه لهنّ في الطفولة تحت ادعاء التعويد (صدمة البلوغ والحجاب).

وكذلك الاهتمام بالمظاهر على حساب المضمون، واستبعاد الحوار والتفاهم كوسيلة للإقناع على اعتبار أن الأوامر الدينية لا يصح فيها الحوار والإقناع، وأنها فروض لا يجوز فيها إلا إذعان الطفل أو المراهق.

ونحـن في كل ذلك نغفل قواعد التربية العادية للأطفال والمراهقين، والتي تجعل اكتساب الأطفال لما نريده من سلوكيات وقيم وعادات أمرًا طبيعيًا يأخذ سياقه دون تعسُّف ودون تشنُّج.. ولتكون المدارس الإسلامية هي التجلي الواضح لهـذه التربية الإسلامية المزعومة والتي يثبت الواقـع أنها تحوّلت إلى مشاريع لاستثمار الحس الديني المتنامي لدى الناس دون أن يكون لذلك مردود حقيقي على أرض الواقع.. فهي مدارس تعاني مما تعاني منه المدارس الأخرى، وتزيد عنهـا أنها ربما توفـر نوعًا من العزلة لطلابها يتسبـب لهم في صدمة شعورية قوية وهم ينتقلون للواقع في المرحلة الجامعية.

٥- الزواج العرفي والزواج الجامعي

تحويل بعض الملفات من ملفـات اجتماعية إلى ملفات دينية يُستدعى فيها رأي الشرع خارج السياق الاجتماعي، رغم أنه من المعروف أن هناك فرقًا بين الفتوى والحكم.. يُعتبر من أخطر اللعبات التي يمارسها المجتمع، ويستغل فيها الدين لتمرير خطاياه.

ويعتبر الزواج العرفي، المقصود به الزواج غير الموثق، أحد النماذج الصارخة لذلك، حيث استغلت ثغرة اعتبار أن الزواج العرفي زواج صحيح شرعي على اعتبار اكتمال أركان الزواج من موافقة الولي وإعلان الزواج وشهادة الشهود (شاهدين).. ليتم التصرف في الأمر كما يحلو للبعض أن يفعل ليهرب من المسئولية.

ربما كان طلبة الجامعة هم أصحاب السبق فيها، فكتبوا عقود زواجهم على أوراق الكراسات، وشهدوا لبعضهم بعضا على زواجهم، واعتبروا علم زملائهم بالأمر إعلانًا للزواج، واستغلوا خلاف العلماء في ضرورة موافقة ولي الأمر على حسب فهمهم في اعتبار هذا الزواج صحيحًا، وسحبوا لأنفسهم شرعية رغم أنف المجتمع، وهم في ذلك كانوا يردّون على مجتمع يتجاهلهم ويتجاهل مشاعرهم ومتطلباتهم رغم أنهم يحتاجون إلى من يفهمهم ويتعامل بجدية مع تمردهم.

ولو وقف الأمر عند الطلبة الجامعيين لربما كان الأمر هينًا، وهو في الحقيقة عظيم، فلقد انتشرت الفكرة في المجتمع انتشار النار في الهشيم، وظهر نوع جديد من الزواج العرفي في السنوات الأخيرة بين أصحاب الأعمال وسكرتيراتهم أو العاملات لديهم أو كل من يريد أن يقيم علاقة جنسية دون تحمل تبعات الزواج.

فتكتب ورقة أو لا تكتب في حضور شاهدين قد يكونان صديقين للرجل أو قد يكونان أفراد الحراسة (security) في العمارة التي سوف يقيم فيها هذا الرجل مع هذه الزوجة المزعومة ليردد الرجل والمرأة صيغة الإيجاب والقبول.. ثم لينصرف الرجل عن المرأة وقتما شاء بعد حصوله على ما يريد أو عند خوفه من افتضاح أمره.

ولتأتي قضية هند الحناوي وأحمد الفيشاوي كإحدى تجليات هذا الاستدعاء القسري للدين في قضية اجتماعية.. نصل إلى DNA لإثبات البنوة.. ولو حسمت القضية اجتماعيًا أولاً وقدّمت لعلماء الدين بتداعياتها الاجتماعية لحسموا أمرهم، واعتبروا التوثيق في عصر الإنترنت -الذي وثقت فيه كل المعلومات حتى أسماء الموظفين وأعمارهم من أكبر مؤسسة إلى أصغر

وحدة في العالم- شرطًا أساسيًا للزواج، وأي زواج دون توثيق يصبح باطلاً، ولردُّوا الملفَّ إلى أصحابه الذي ما صدّروه لهم إلا ليوّرطوهم، ويورطوا المجتمع كله في حالة الالتباس؛ ليغرق في الأسئلة والمسائل الصغيرة والفرعية دون حسم أصل الموضوع.

٦- أسلمة العلوم والمعارف

هذه أيضًا أحد المصطلحات الملتبسة والتي أثارت لغطًا كبيرًا.. فما بين الادّعاء بحيادية العلم وما بين الدعوة إلى أسلمة العلوم ضاعت الحقيقة.

وربما كان النقاش الذي دار بيننا وبين مجلة روزاليوسف عندما نزل مانشيت رئيسي على غلاف المجلة بعنوان "حتى الطب النفسي أسلموه" مدعية داخل المجلة أننا من خلال صفحة مشاكل وحلول للشباب على موقع الإسلام على الإنترنت islamonline. net نحاول أن نقدّم طبًا إسلاميًا من خلال الخلط بين الطب النفسي والدين؛ لمخاطبة الملتزمين بلغة تريحهم من خلال الأخذ بالعلم الحديث متمثلاً في الطب النفسي، مع طمأنتهم لعدم مخالفة ذلك لمعتقداتهم من خلال الأدلة الشرعية من الآيات والأحاديث التي تخدم هذه النقطة.

والحقيقة التي أوضحناها للمجلة في هذا العدد والتي أظن أنها تصلح لفكّ الالتباس في هذه النقطة هي أننا لا نسعى لتقديم طب نفسي إسلامي، ولكننا نسعى لبلورة خصوصية لتجربتنا في مجال الطب النفسي على أرضية ثقافتنا المختلفة، مثلما تختلف الثقافة الصينية أو الثقافة الفرنسية عن نظيرتها الأمريكية.. وأنه مثلما لا ينكر أحد على الصينيين أو الفرنسيين سواء تدريسهم لعلومهم بلغتهم، فضلاً عن كونهم أصحاب مدرسة خاصة في الطب النفسي.

بل إن الصين صاحبة تجربة خاصة في كونها لديها كلية موازية للطب بالإبر الصينية، بالإضافة لكلية الطب العادية.. فلماذا ينكر علينا أن ندرس الظواهر النفسية الخاصة بنا النابعة من ثقافتنا والمتلونة بها والتي هي بالمناسبة نابعة من الإسلام كحضارة قبل أن يكون دينًا؛ ولذا فهي ظواهر وخصائص يحملها كل من يعيش على هذه الأرض مسلم أو مسيحي؛ لأن الثقافة السائدة هي الثقافة الإسلامية.

وبالتالي فلا بد أن يكون لنا رؤيتنا الخاصة في مجال التشخيص والعلاج ليس رفضًا كاملاً للتراث الإنساني في هذا المجال أو عداء له بل تكاملاً معه، وإضافة له للدلالة على التنوع المثري للحضارة الإنسانية، وهو ما أثبتته منظمة الصحة العالمية في تقسيمتها العاشرة للأمراض النفسية، حيث أقرت أنها مع محاولة وضع مرجع تشخيصي للأمراض النفسية على مستوى العالم فإنها تثبت الخصوصية الثقافية لكل قطر في ذلك، بل وتدعو الأطباء النفسيين في الأقطار المختلفة والثقافات المتنوعة لتسجيل هذه الخصوصية.

ولإثبات هذا الموقف خصصت جزءًا من هذا الكتاب لبعض التشخيص الخاصة ببعض الأقطار والثقافات، وأصبح رصد الفوارق بين التقسيمة العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والتقسيمة الأمريكية هو أحد دلالات التنوع والثراء للتجربة الإنسانية، وكان هناك محاولة من الأستاذ الدكتور يحيى الرخاوي لعمل تقسيمة مصرية للأمراض النفسية انطلاقًا من هذا المفهوم، ولكنها لم تستكمل لعدم تعاون الأطراف المعنية بهذا الأمر.

يعني ذلك أن هذا المصطلح يجب إعادة تحريره مرة أخرى ليعني الإضافة والتكامل وليس العناد والرفض، ولا يكون بإضافة آية قرآنية هنا أو حديث شريف هناك أو محاولة إثبات أن الإسلام قد سبق كل العالمين في كل العلوم..

وأنه يحتوي كل العلوم التطبيقية والإنسانية بتعسف موقف من السيرة النبوية أو بتقديم تفسير غير منطقي لحديث أو آية في غير سياقها.. أو للدلالة على نظرية علمية قد يثبت خطؤها في الغد القريب.

ولنكمل المثال الذي بدأناه في الطب النفسي.. من أن استخدام الدين.. يكون من أجل مصلحة المريض في سياق علاجه المعرفي أو السلوكي باعتبار الدين أحد المؤثرات الهامة في حياة الإنسان، وبرصد أثر الدين الإسلامي بما يحويه من عقيدة الإيمان باليوم الآخر والقدر خيره وشرّه والإيمان بصفات الله وأسمائه وتجلياتها العملية في حياة البشر في وقاية البشر من كثير من الأمراض أو المساعدة في خروجهم من الأزمات، ولكن ليس من أجل إنكار إمكانية مرض المؤمن مثلاً بالإمراض النفسية باعتباره محصنًا ضدها.. بل باعتباره إنسانًا يجري عليه ما يجري على البشر من انفعال وتأثر يكون للدين أثره في كيفية الانفعال والتعامل معه وليس في انعدامه من الأصل.

وبالتالي فلا مانع من الاستئناس ونحن بصدد التعامل مع بعض العلوم ببعض الآيات والأحاديث دون تعسف أو ليّ للحقائق باسم الإسلام، فلن يفيد ذلك الإسلام أو لن يضيره، ولن يغير أيضًا من الحقيقة العلمية أو العلوم أنه لا يوجد لها دليل من الكتاب والسنة.

٧ - السلوكيات بين العبادة والمعاملة

لماذا يزداد التدين وتنهار الأخلاق؟

لماذا لا نرى أثرًا لظاهرة التدين المزعوم على معاملاتنا؟

لماذا ينتشر الغش والتدليس وعدم الإتقان جنبًا إلى جنب مع زيادة عدد المصلين والمعتمرين؟

لماذا ننفق على دور الأيتام الملايين وعلى موائد الرحمن في رمضان وعلى العمرة المتكررة والحج المتعدد، ولا نستطيع أن نحتشد خلف مشروع حقيقي لتزويج الشباب مثلاً أو لبناء قاعدة علمية - مدرسة - جامعة؟

لماذا يزداد عدد المنتقبات ومعهم يزداد ما يسمى بالحجاب الأمريكاني الذي لا يستر ولا يغني؟

هل النقاب ظاهرة صحية أم هو إفراط مقابل التفريط؟

وعلى ذلك فإننا نحتاج في النهاية أن نوضح ما هو الالتباس الذي نقصده، وكيف نفكه.. وهل نحن فقط بصدد حالة سوء فهم تحتاج لجهد معرفي لحلّها، أم أن الممارسات العملية أنتجت واقعًا ملتبسًا يحتاج إلى جهد كبير حتى نستطيع التعامل معه.

تعالوا نقول بصورة عامة إن الالتباس الذي نقصده هو الالتباس بين ما هو ديني.. وما هو دنيوي.. أين يبدأ الدين.. وأين ينتهي دوره.. وما هي حدود هذا الدور.. متى يكون الأمر دنيويًا محضًا.. ومتى يكون دينيًا محضًا.. متى نستدعي الدين ويكون استدعاؤه صحيحًا.. ومتى يكون استدعاؤه التباسًا يستحق الوقوف والفك.. كيف نوقف رفع سلاح الدين في وجه من يختلف معنا... ولا يكون البديل هو أن يُنحّى الدين تمامًا عن حياتنا؟؟؟

هل هذه الأسئلة هي التي بدأ بها الغربيون في تعاملهم مع الكنيسة فوصلوا إلى الصيغة العلمانية.. فنحّوا الدين جانبًا عن حياتهم، وهل نجحت هذه الصيغة.. أم تطورت مع الوقت لتصل إلى صيغة أقل تطرفًا؟؟

بالطبع ما يصلح لهم قد لا يصلح لنا لاختلاف الواقع والدين.. ولكن يبدو أننا قد نحتاج إلى خبرة التجربة الإنسانية في التعامل مع هذه المسألة مع

إنزالها على واقعنا وعلى ديننا ذي الطبيعة المختلفة.. الطبيعة مختلفة نعم، ولكن جدلية تأثير الدين على الدنيا ستظل هي ما يحتاج التعامل.. خاصة أنه رغم اختلاف الدين فإن الممارسات التي نتجت كانت نتاج هذه الحالة من الالتباس الذي قد تختلف تفاصيله.

ولكن المشكلة الأصلية واحدة، وهي أن نملك الشجاعة لطرح هذا الأمر للنقاش والحوار دون خوف أو قلق.. لأننا متفقون منذ البداية على أننا سنصل أو نحتاج إلى صيغة وسط خاصة بنا.. ربما تكون ببساطة هي عودة إلى جوهر حقيقة أن ديننا هو دين الوسط.. ولكن المشكلة هو أن الممارسات التي اكتسبت من طول الزمن صورة من الشرعية، جعلتنا ربما نحتاج لجهد أكبر لإزالة الركام حتى نصل إلى جوهر الدين الحقيقي الذي من كثرة ما غطاه نكاد نكون قد نسينا مضمونه.

هل استفرغت جهدي؟. هل وصلت فكرتي؟. لا أريد من أحد أن يهز كتفيه ويقول.. لا جديد!! .. المشكلة في الفهم الصحيح للإسلام.. الذي لو عاد له الناس لحُلّت جميع مشاكلهم.. ولنبدأ دورة جديدة من الالتباس.

إنها دعوة للحوار بعمق وأخذ الأمر بجدية.. وطرح الأسئلة بحرية.. بدون تحيز مسبق.. حتى نصل إلى إجابات صحيحة لمشكلة حقيقية

د. عمرو أبو خليل

إستشاري الأمراض النفسية والعصبية

والقيادي الإخواني السابق

يناير ٢٠٠٧

إنه المهندس خالد داود أمير الجماعة الإسلامية في الاسكندرية في السبعينات وأحد القيادات التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين يكتب مقال أثار نقاش كبير حوله عندما نشر لأنه مس جوانب تنظيمة هامة وكشف عن فهم خاطيء يمارس..

حتى لا يطغى «السمع والطاعة» على بناء العقول

«الجندية» عند الإخوان.. في مقابل الإبداع

إن حاجة الجماعة إلي الموجه الراشد والمثقف المستنير والمفكر الواعي الذي يمارس عملية التوجيه والتحذير ولتفكير والتثقيف بل والتعليم هي مثل حاجة الإنسان للماء الذي يشربه والهواء الذي يتنفسه اللذان لا ينفكان يبثان الحياة فيه وهو مقوم أساسي من مقومات الجماعة تعيش بتوافره ووجوده وتزول والعياذ بالله بانزوائه واختفائه.

والجماعة التي ترنو إلى مستقبلها بعين واعية ورؤية واضحة تؤسس لمدرسة يتخرج منها هذا النوع من الناس الذي يجعل الحياة تدب في جسدها ويدفع الدم في عروقها ويكفل لها الاستمرار والوجود.

لذلك ينبغي لجماعة مثل الإخوان المسلمين أن تراجع نفسها وتفتش في عوامل استمرارها ومقومات وجودها وتطورها وتنميتها، وعن هذا النوع من الموهوبين الذين يوجهون أفرادها ويهيئون معتقداتها وأفكارها ويطورون

آداءها ويصححون المفاهيم ويحددون المسارات وهم المنوط بهم أن يميزوا ويقولوا هذا صحيح وهذا خطأ.

إن انتشار المفاهيم المغلوطة والأفكار الرجعية من شأنه أن يكون معوقا للحركة ومخيبا للآمال ومضيعا للمجهودات المبذولة لأفراد الجماعة.

ولذا وجب علي أن أعاود الكتابة حول بعض المفاهيم التي يعتقدها كثير من الأفراد في جماعة الإخوان المسلمين الحبيبة والتي لا تتسق مع المفاهيم التي أسس لها الإمام الشهيد حسن البنا بل لا تتماشى مع روح الإسلام ومبادئه وآدابه الاجتماعية.

هذه المفاهيم المغلوطة ساهمت في هجرة كثير من أهل الاختصاص الإسلاميين والعقول الذكية عندما ضيق عليهم الخناق فكان مصيرهم الهدر والخروج من الجماعة حيث تجلت مهاراتهم عندما خرجوا من الصف بل واستفادت منهم مؤسسات أخرى.

إن جماعة الإخوان المسلمين التي أفرزت أمثال الشيخ الغزالي والشيخ سيد سابق والدكتور القرضاوي وهم الجبال الرواسي الذين حفل بهم التاريخ الحديث للدعوة خلال العقود الفائتة وأمثال المستشار عبد القادر عودة والمستشار كمال عبد العزيز والأستاذ عبد الله رشوان والدكتور سليم العوا وهم سدنة القانون ودعاة الحرية هذا ما أسعفتني به الذاكرة وغيرهم كثير في كل المجالات الدعوية والأدبية والحقوقية بل والفنية.

أتساءل أين نحن من هؤلاء وكيف تربوا وكيف نشؤوا ونضبت الجماعة من مثل هؤلاء؟!

لا يمكن لجماعة أن تفرز هؤلاء الفحول وبعض موجهيها يربون أفرادها علي "السمع والطاعة من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج".

وهو كلام ورد ذكره في رسالة التعاليم التي كتبها الإمام الشهيد حسن البنا ، لكن هل فعلا هذا هو ما قصده الإمام الشهيد بأن يلتزم أفراد الإخوان السمع والطاعة بلا تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج هل قصد الإمام ان يطيع الأخ في الأسرة نقيبه بهذا الوصف أو أن يطيع رئيس شعبته بهذه الطريقة أو حتى من هو أعلى منه في المستوى التنظيمي.

إن الناظر لتاريخ الإمام الشهيد رحمه الله وممارساته التنظيمية يجده يخالف تماما هذا الادعاء وأكبر دليل علي ذلك المؤتمرات العامة الخمسة أو الستة التي أساسها الحوار والمناقشة والتي تعتبر قمة السلوك الديمقراطي في إدارة الأمور وفي تبادل الرؤى والأفكار.

والرجل علي عظم شأنه وعلو قدره إلا أني أستصحب كلمة الإمام مالك "كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا المقام". والإمام الشهيد حسن البنا لم يخطئ في ذلك من شئ لكن من يدعي هذا الفهم لم يقرأ مقدمة رسالة التعاليم التي ورد فيها هذا النص يقول فضيلة الإمام في مقدمة رسالة التعاليم "فهذه رسالتي إلي الإخوان المجاهدين من الإخوان المسلمين" إلى أن يقول "أما غير هؤلاء فلهم دروس ومحاضرات وكتب ومقالات ومظاهر وإداريات ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات وكلاً وعد الله الحسني" فالرجل رحمه الله كان يقصد بهذه الرسالة - رسالة التعاليم - التنظيم الخاص الذي أنشئ لجهاد الإنجليز علي خط قناة السويس وللجهاد في فلسطين الذي أبلى فيه الإخوان بلاءاً حسناً فهو يخاطب جندياً بتركيبته العسكرية ونشأته الجهادية لإعداده للقيام بدوره الجهادي.

أما أن تنسحب هذه المقولة علي الصف الإخواني الذي هو بعيد كل البعد عن العمل العسكري فهذا افتئات علي الرجل وكذا علي ما كتبه.

إن جماعة الإخوان ليست مخيماً كشفياً ولا ثكنة عسكرية حتى تعامل أفرادها بمبدأ الجندية أو العسكرية وتستعمل مصطلح السمع والطاعة بل لقد أصبح العمل العسكري من المحرمات في الفقه الإخواني.

جماعة الإخوان المسلمين تربي أفرادا يتمتعون بالصحة النفسية والفكرية والمنهجية لكي تقوم بدورها بشكل إيجابي يخدم الصالح العام وتؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

إن العسكرية أو الجندية وهذه المصطلحات غريبة علي الإخوان اللهم إلا الذين عاشوا فترة التنظيم الخاص حتى ١٩٥٢ م وتاريخ الجماعة يشهد بغرابة هذه المفاهيم المغلوطة.

لقد كان صحابة رسول الله صلي الله عليه وسلم يختلفون مع بعضهم البعض ولا يعتبرون ذلك مرضاً من الأمراض وإن عدم إعطاء الحرية للرأي الأخر لكي يعبر عن مكنوناته هو نوع من تعطيل لنعمة ساقها الله إلينا ألا وهي العقل.

حتي صحابة رسول الله (ﷺ) كانوا إذا سمعوا منه شيئاً سألوه (ﷺ): أهو الوحي أم الرأي؟ فإن كان الرأي أبدوا ما لديهم من آراء ولو خالفت رأي المصطفى (ﷺ) مثل الحباب (رضي الله عنه) عند بئر بدر أما أن قال (ﷺ): الوحي قالوا سمعنا وأطعنا.

إن هذا المفهوم المغلوط يلغي العقل ويفقد الجماعة الخير الذي ينتج عن إعماله من حركة وبصيرة ونظر وإرادة ومبادرة وإبداع.

ولا يصلح ان يقال "هذه طاعة في غير معصية" لأن تربية الأفراد علي هذا المفهوم المغلوط يقتل ملكات النصح والنقد وشجاعة الاعتراض بل هو يفسد القيادة حين لا يحاسبها الأفراد ويراقبوا تصرفاتها.

إن السمع والطاعة دون مناقشة أو مراجعة ينتج أفراداً مشوهين تربوياً غير قادرين علي تحمل أعباء الحركة ومسئولياتها وينتج جماعة من المستهلكين غير المنتجين يأخذ ولا يعطي فيصاب الفرد بعزلة عقلية وفكرية.

إن انتشار هذا المفهوم المغلوط يطعن في مصداقية الجماعة في المجتمع الذي نعيش فيه حين نطالب الحكومات وننادي بالحرية ونحن نئد هذه الحرية في تعاملاتنا الداخلية وهو نوع من ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين والذي يفقد الجماعة احترامها في المحيط الذي تعمل فيه.

أين هذا المفهوم من "متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"

أين هذا من "والله يا عمر لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا"

ألسنا مخاطبين بهذه النصوص أم أننا نستعملها فقط مع الأنظمة الحاكمة.

إن حل إشكالية الحرية داخل جماعتنا وعلي المستوى الفكري والممارسة ضروري لبقائها ونمائها.

إن صناعة الرجال وتربية القادة تتنافى مع فكرة العسكرية والجندية (السمع والطاعة) وهو مخالف لهدي النبي (ﷺ) وقد قال (ﷺ) لأبي بكر وعمر "لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما"

هذه الجندية العسكرية تفقد الفرد الإحساس بقضايا مجتمعه وتفاعله معها حيث لا يؤدي ولا يتحرك إلا بما يمليه عليه المستوي التنظيمي الأعلي.

أما قوله (ﷺ): "من أطاع أمير فقد أطاعني" وكل ما روي في هذا الشأن فلا يمكن إسقاطه علي التنظيم إنما قاله رسول الله (ﷺ) لأمراء الجند وقادة الحرب في القتال حيث لا يسمح بالاختلاف فالطاعة هنا واجبة فليس الوقت وقت محاسبة.

أيضا غياب آليات الحوار والتقويم داخل الجماعة وزجر المتحاورين والمتناقشين ليس من الإسلام في شئ ولا تجعل الجماعة مؤهلة لأن تقدم الحل الإسلامي للعالم لحل مشاكله المتشابكة.

لابد أن تمتلئ أسر وليالي ولقاءات ومعسكرات الإخوان ومخيماتهم بحلقات الحوار لإنضاج الفكر وشحذ العقول والبعد عن سيل المحاضرات والدروس التلقينية التي لا تصنع فكراً ولا تنتج قيادة. القرآن الكريم مليء بشتى أنواع الحوار بين الإنسان ورب العالمين "رب أرني أنظر إليك ، قال لن تراني" وبين الإنسان والإنسان "قال له صاحبه وهو يحاوره".

بل إن رب العزة لم يزجر إبراهيم عليه السلام عندما قال "بلى ولكن ليطمئن قلبي".

إن من حق القيادة علي العضو أن ينصح لها ويشاورها ويحاورها ولقد تمتع صحابة رسول الله (ﷺ) وهم في حضرته (ﷺ) بذلك حين قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أولسنـا علي الحق يا رسول الله " في صلح الحديبية وهم القدوة والمثل الذي يحتذى به . وأيد ذلك الإمام الشهيد والتزم منهج النبوة حين قال عن الإسلام : "والحرية فريضة من فرائضه"

أظن أنه آن لنا أن نراجع مفاهيمنا وأن نصحح أخطاءنا ما دام في العمر بقية.

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

مهندس خالد داود

قيادي إخواني

١٧ يناير ٢٠١٠

كما أسلفت كانت فكرة عقد مؤتمر للإخوان الإصلاحيين هي إحدى وسائلنا للخروج للفضاء الخارجي بعيداً عن ضيق التنظيم، وامتدادا لمؤتمرات الإمام المؤسس حسن البنا الستة رأينا أن نعقد مؤتمرنا تحت عنوان "المؤتمر السابع"..

المؤتمر السابع

كانت فكرة المؤتمرات الدورية التي اعتمدها الإمام الشهيد حسن البنا في الاجتماع بقواعد الإخوان المسلمين وسيلةً فعالةً وناجحةً بكل المقاييس، إذ كان المؤتمر السنوى بمثابة مراجعة شاملة لسياسات الجماعة وتفكيرٌ عميق لمستقبلها، ومن خلال الحوارات والمناقشات التي تدور بين أعضاء الجماعة كانت تنضج الكثير من الأفكار بما يعود بالخير على الجماعة وعلى الأمة.

وقد ظل الحال كذلك، فنضجت أفكار الجماعة عبر ستة مؤتمرات شهدت العديد من الاجتهادات والأفكار، وكان من أشهرها المؤتمر الخامس الذى انعقد عام ١٩٣٩ بسراي آل لطف الله (فندق الماريوت بالزمالك حالياً)، وكان يعتبر بمثابة تحوُّل فى خط الجماعة، أعقبه انفتاح كبير على المجتمع بكل فئاته وقضاياه.. وقد فطنت الحكومات الاستبدادية لذلك مبكراً، فقررت أن تحرم الجماعة من هذا الخير العظيم وأن تضيق عليها، فلا يستطيع أعضاؤها أن يسمع بعضهم بعضاً، وزاد التضييق أكثر حتى أصبح اتصال أعضاء الجماعة اتصالاً فردياً من عضو إلى عضو بعيداً عن الأعين، وبعيداً كذلك عن الحوار العام، المحضن الأساسى لنضج الأفكار وتطوير

الاجتهادات، وقد استمر هذا الوضع الاستثنائي عقوداً طويلة.

ولأن الجماعة محفوظة بإذن الله، فلم تمت ولم تنته، فظلت تجذب الآلاف من الشباب، إلا أن تلك الأجيال دخلت الجماعة فلم تجد أمامها إلا هذا الوضع الاستثنائي فاعتقدت أنه الأصل! بل تكوَّنت عند تلك الأجيال علامات من الاستغراب أمام أي محاولة للعودة إلى الأصل، وقد فطنت لذلك أيضاً الحكومات الاستبدادية، فزادت من التضييق وكرَّست منع المؤتمرات العامة لأعضاء الإخوان، واطمأنت ورضيت بل ورحَّبت بمشاعر الأجيال الجديدة الراكنة لحالة الاستثناء تلك، والمستغربة كذلك لأي انفتاح حواري عبر المؤتمرات الجامعة مثل التي كان يقيمها الإمام البنا، حتى تحوَّلت حياة الأخ منا إلى عزلة تامة عن الدنيا، وعن العالم، يعيشه بين أخوين، أخ يبلغه التكليفات، وأخ يتلقاها منه!

ونحن إذ ندرك حالة التيه التي يعيشها العالم الإسلامي وفي القلب منه مصر، كما ندرك كذلك حالة الانحطاط الحضاري الذي تحياه بلادنا؛ بسبب البعد عن تعاليم ديننا وقيمه وأصوله، كما ندرك أيضاً أن المرشح بقوة لقيادة عملية التغيير الحقيقية بمصر هي جماعة الإخوان المسلمين دون استبعاد للقوى الأخرى أو تهميش لها، فإننا هنا لا نملك ترف الانتظار، أو التراخي، أو إلقاء عبء المسئولية على غيرنا، أو حتى على بعضنا، ممن يسبقوننا في الهياكل الإدارية، ولكنهم بحال من الأحوال لن يجيبوا عنَّا أمام الله، ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾.

إننا نحتاج وبحق إلى أن نفكر.. وأن نفكر.. مثنى وفرادى.. وجماعة.. ماذا نحن؟ وماذا فعلنا؟ وماذا سنفعل؟ إننا نحتاج إلى أن يسمع بعضنا بعضاً، وأن يحاور بعضنا بعضاً، وأن يراجع كل منا الآخر، فكلامنا وأفكارنا واجتهاداتنا

هي في النهاية خارجةٌ عن بشر، وكل أحدٍ يؤخذ من كلامه ويردُّ إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

إننا بحاجة إلى طرح الاستثناء والعودة إلى الأصل، من حيث استكمال مسيرة الإمام الشهيد حسن البنا، مسيرة الحوار المنتج، والجدل الذى يساهم في التطوير والبناء، والبحث الذي قد يطوّر مسار جماعة أو أمة أو وطن، كما كان في المؤتمر الخامس ثم ما تلاه في المؤتمر السادس، إلى أن اختاره الله دون أن يُعقد المؤتمر السابع، تاركاً لنا كثيراً من الأفكار والآراء والاجتهادات التي لم نقم بواجبنا نحو تطويرها تطويراً إيجابياً –إن لم يكن سلبياً– فاستشهد –رحمه الله- بعد أن أدى ما عليه، وانتقلت لنا الأمانة التي لم نؤدِّ حقها حتى اليوم.

ليكن مؤتمرنا السابع أيها الأخوة الفضلاء استكمالاً لتلك المسيرة من التطوير والاجتهاد والدفع. ربما لا نستطيع أن نعقده بالشكل الذي نريد؛ لأننا نحيا في ظل حكومة استبدادية متسلطة، ولكننا سنحاول.. ربما لا يستطيع جميع إخواننا الحضور والإدلاء بما عندهم من أفكار وآراء، ولكننا سنسعى جاهدين لتحقيق الحد الأدنى من التواصل، مستفيدين بالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، وحسبنا ألا يذكر الحاضرون الغائبين إلا بكل خير، وألا يظن الغائبون بالحاضرين إلا كل خير.

إننا نوجِّه هذه الرسالة فقط للإخوان العاملين المهمومين بشئون دينهم ووطنهم وجماعتهم، فمن وجد في نفسه ذلك فهو معنا مشاركٌ بغير استئذان، ومن وجد في نفسه غير ذلك، أو اعتقد فينا غير الحقيقة، فنحن ندعو له بسلامة القصد وحسن النوايا، كما ندعوه لمراقبة عملنا والاقتراب منّا لعله يُغَيِّر فينا رأيه، وحسبنا أننا أقلُّ إخواننا مكاناً ومكانة.

إن عدداً هائلاً ومهماً من الموضوعات يحتاج منّا للدراسة والبحث، والخروج برأي رشيد عبر هذا المؤتمر السابع بجلساته الممتدة، نريد أن نتحدث عن انتخابات مجلس الشعب، وما هو العمل بعد أن قرر إخواننا الفضلاء المشاركة فيها؟ كيف نقلل حجم الأضرار، ونعظّم حجم المنافع، وأن ننسى أنه كان لنا رأي بمقاطعتها؟ نريد أن نتحدث عن المرجعية الشاملة للإسلام، وكيف ينبثق منها التخصص الدعوي والتخصص السياسي؟ نريد أن نتحدث كثيراً عن تجربة إخواننا الإسلاميين في تركيا، سواءٌ من تخصص منهم في العمل الدعوي، فأنتج شارعاً تركياً محباً للإسلام وملتزماً بأحكام دينه لا يعادي أحداً ولا يعاديه أحد! وسواءٌ من تخصص منهم في العمل السياسي، فحقق نجاحات غير مسبوقة في المجالين السياسي والاقتصادي، وكلا التخصصين نابعان من الإسلام الشامل الذي لا يعرف التفريق بين الدين والسياسة، كما أن كلا الفريقين يساند بعضه بعضاً بغير اتفاق!

نريد أن نتحدث كثيراً وكثيراً، وهناك العشرات من العناوين التي ينبغي أن يحتمل بعضنا بعضاً فيها، ما دمنا نريد أن نصل إلى الحقيقة، وما دمنا سيعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، وما دمنا سنبتعد عن تجريح الهيئات والأشخاص، وما دمنا لن نتكلم إلا بخير.

هذه ورقة أولية أو تمهيدية لما نأمل أن نقيمه في حاضر الأيام من مؤتمرنا السابع الذي ندعو الله أن يكون فيه الخير العميم للإسلام ولمصر وللجماعة.

إخوان إصلاحيون

وهنا يظهر للنور وللنشر ولأول مرة إعلان المبادئ الذي كان من المفترض أن يتم طباعته وتوزيعه في شكل كتيب صغير في المؤتمر السابع للإخوان الإصلاحيين بفندق سفير بالزمالك في فبراير عام ٢٠١١ والذي حال قيام الثورة دون انعقاده.

إخوان إصلاحيون

معا نغير جماعتنا

إعلان المبادئ وتحرك قطار التغيير والإصلاح والتطوير داخل جماعة الإخوان وغادر المحطة ولن يتوقف ونشر هذه المباديء هي لأول مرة تخرج للنور

- نحن أعضاء من جماعة الاخوان المسلمين نعتزّ بانتمائنا إلى الإخوان المسلمين.. نؤمن بأن جماعة الإخوان المسلمين هى جماعتنا جميعا، وليست جماعة فئة أو أفراد أو مكتب إرشاد أو مجلس شورى، فهذه الجماعة هي ملك لكل فرد من أفرادها صَغُر أم كبر، قَرُب أم بَعُد.

ولأننا جماعة من البشر فمن الطبيعي أن نتفق ونختلف وأن نخطئ ونصيب، لذا فإننا نؤكد على المعاني التالية:

١- أن وجود رؤى وأفكار واتجاهات مختلفة داخل الجماعة هو الضمان الأساس للتطور والتقدم.

٢- أنه لا بد من وجود آليات واضحة لاستيعاب الاختلاف دون إبعاد أو استبعاد؛ بحيث يصبح الاختلاف اختلاف ثراء وتنوع، وليس اختلاف ضعف وتصدُّع.

٣- لا بد من وجود حوار واسع وعميق حول الثوابت والمتغيرات؛ بحيث لا يحتكر أي فصيل تحديد الثوابت ويضفي وصاية تغلق باب الاجتهاد من أجل تطوير الجماعة تحت ادّعاء حماية الثوابت.

٤- إذا كنا قد طرحنا شعار المشاركة لا المغالبة في التعامل مع الآخر، فنحن الأولى به داخل الجماعة.. أن نتشارك في تطوير جماعتنا والنهوض بها، وألا يحاول أي اتجاه أن يغالب الاتجاه الآخر، أو يقلل من شأنه، أو يشكك في انتمائه أو إخلاصه أو تجرُّده للجماعة.

٥- لا قداسة لشخص أو لفكرة؛ فالكل يؤخذ من كلامه ويردُّ، إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

٦- أن الاختلاف في الرأي لا يُفسد للودِّ قضية، فإن اختلفنا فسيظل الانتماء للجماعة يجمعنا؛ لأنه ليس من حقِّ أي فرد أن يحرم شخصا من هذا الانتماء تحت أي ادّعاء إلا ما توضحه اللوائح الواضحة المحددة فيمن يُفصل من الجماعة بقرارات حاسمة، أما اتهامات التخوين والتحقير والاغتيال المعنوي للمعارضين والمخالفين فلا مكان لها في جماعة تدعو إلى إصلاح الوطن من خلال الحوار بين فُرقائه على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم.

٧- إن قدرتنا على إدارة حوار داخلي صحي ووجود أطر وآليات صحيحة لذلك هو الخطوة الأولى في قبول المجتمع للحوار معنا؛ لأننا نكون قد قدَّمنا النموذج لفوائد الحوار والقدرة على التطوير من خلاله.

٨- وقد أجمع الجميع على مكانة جماعتنا في الواقع المصري، فلا بد وأن نعطي الحق لهذا المجتمع الذي منحنا هذه المكانة في أن يجلس منا دور المراقب لما نفعله ونقوم به من أجل وطننا.

لقد ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في اللوائح الداخلية للإخوان، والتي بلغت ذروتها مع أزمة تصعيد د. عصام العريان لمكتب الإرشاد، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وأظهرت الكثير من السلبيات في اللائحة القديمة التي ظهرت من الممارسة، بالإضافة إلى نمو الوعي لدى أجيال من الإخوان تحرَّكت عقولهم خارج الإطار التنظيمي، ورأت الممارسات الديموقراطية، وتمرَّدت على أساليب الطاعة التي يروِّج لها داخل الإخوان في غير موضعها، وشعارات الثقة في القيادة التي تمنع الجميع من محاسبة القيادة -محاسبة على الأخطاء وعلى إضاعة الفرصة- من واقع الاحترام والتقديس والبيعة، كما تعطي لعقولهم إجازة، فهناك من يفكِّر أحسن منهم وهذا هو المفهوم المغلوط للثقة في القيادة.

دفعت هذه الأحداث بعض الإخوان المسلمين على الخروج من صمتهم، والتحدث عن شجونهم ومعاناتهم التي كانت حبيسة وجدانهم حول الممارسات التالية:

١. غياب الشفافية في الكثير من الممارسات، وبالتالي غياب الرقابة والمحاسبة سواء على الأخطاء أو المحاسبة على الفرص الضائعة، ولا توجد مؤسسة رقابية مستقلة عن الجهاز التنفيذي داخل الجماعة، مما أدى إلى الوقوع في العديد من الأخطاء وتردي أداء الجماعة.

٢. انفراد مكتب الإرشاد باتخاذ القرارات والصلاحيات الواسعة المطلقة له في ظل عدم انعقاد مجالس الشورى، وفي ظل عدم إلزاميتها له، وإهداره آراء اللجان التخصصية والكفاءات داخل الجماعة، وخسرت الجماعة بذلك جهود الكثير من أبنائها، وانعدمت المبادرات البناءة وتردى الأداء.

٣. اختزال الممارسات الديموقراطية في انتخاب مجالس الشورى التي لا تنعقد أبدا ويقتصر دورها على الانتخابات فقط، وذلك مرة واحدة كل أربعة أعوام، واعتماد ديموقراطية التفويض في الممارسة، والتي فيها يفوض الناخب المرشح في اتخاذ القرارات دون الرجوع إليه، وليس ديموقراطية التمثيل والتي تلزم المرشح بالرجوع لمن انتخبوه لاستطلاع آرائهم ونقلها وليس التعبير عن قناعاته الشخصية هو فقط.

٤. عدم إتاحة الفرصة للمرشحين بأن يعلنوا عن أفكارهم وبرامجهم التي يدعمونها، وفرصة الاتصال بالإخوان لنشر أفكارهم والترويج لها، ليختار الناس الفكرة قبل اختيارهم للشخص، ومعلوم غياب آلية الترشيح والترشح، فالجميع مرشح في انتخابات الإخوان.

٥. الانتخابات تتم في ظل غياب توصيف وظيفي للمهمة المراد الترشح لها، فهل المهمة المطلوبة هي دعوية أم تربوية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم علمية أم غيرها من المهام؟ وهل المطلوب كفاءة تخطيطية، أم كفاءة إدارية أم كفاءة تنفيذية في أحد المجالات السابقة؟؟ كل ذلك غائب ومغيب، والنتيجة اختيار عشوائي غير متجانس يحصد فيه الأصوات المشاهير من أهل الدعوة والخطب.. حتى لو تم اختيار أحدهم في مجاله لمهمة دعوية ولكن المطلوب كفاءة تخطيطية أو إدارية، فإنه يفشل فشلا ذريعا لأنه كفاءة تنفيذية وليس له في الإدارة أو التخطيط؟

٦. الاختيار الجغرافي للمرشحين يحرم الجماعة من الكفاءات، حيث يحدد لكل منطقة عددا من الممثلين، وربما تحتوي على كفاءات أكثر بكثير من حصتها الانتخابية، وقد تفتقر المناطق الأخرى إلى كفاءات، وعموما تصلح هذه الطريقة وتستخدم فقط في انتخاب مندوبين يمثلون آلام (شكاوى) وآمال

(مقترحات) المناطق التي جاءوا منها، أي لرفع الواقع فقط، وليس لاختيار كفاءات.

٧. اختزال حق إبداء الرأي في النصيحة فقط، وانتهاء دور الفرد بمجرد إبدائها، ليتم بعد ذلك في معظم الأحيان حفظها أو تجاهلها من قبل أحد مستويات الإدارة، ولا يحصل مقدمها على إجابة أو فرصة لعرضها ومناقشتها في ظل غياب ديموقراطية المحاسبة على الفرص الضائعة، بل إن الفرد لا تتاح له الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار أو تدارس الاقتراحات الاخرى والاطلاع عليها.

٨. اتساع نشاط الجماعة ليشمل ثلاثة محاور هي: الدعوة والسياسة والنهضة (الاقتصاد والعلوم والاجتماع)، بينما هيكلها التنظيمي لا يحتمل ولا يعبّر إلا عن محور الدعوة والتربية، ظهر الخلل والقصور بصورة واضحة، وكان الأولى أن تتبع الجماعة مبدأ شمول الفهم لدى الإخوان، وتعدد جهات التنفيذ للمحاور من خارجها، وقد يشترك فيها أفرادها بذواتهم وليس بصفتهم، وكان من أثر الممارسات السياسية للجماعة أن اكتسبت عداوة السلطة الحاكمة مما دفعها إلى محاربة أنشطة الجماعة الدعوية والنهضوية أيضا، وتحوّل العداء للإسلام ذاته، ونتج عن ممارسة السياسة حدوث مخاصمة مع الأحزاب القائمة -لم يردها الإخوان- من باب التنافس على أصوات الناخبين والوصول للحكم، بينما العمل الإسلامي يجب أن يجمع كل المخلصين من جميع الأحزاب، ونتج عن العمل السياسي أيضا ضرب السلطة للمؤسسات النهضوية للإخوان، فأغلقت شركات ومصانع وصودرت رؤوس أموالهم، وأغلقت جمعياتهم الاهلية، وحوربت رموزهم العلمية وحرموا من المناصب التي يستحقونها.

٩. الهاجس الأمني الذي كبّل حركة الجماعة، وكان الدافع الذي استغله المحافظون داخل الجماعة في عدم الانخراط والتعامل الكامل مع مؤسسات المجتمع المدني، وعدم استغلال فرصة وجود ٨٨ نائبا إخوانيا في مجلس الشعب في محاولة تأسيس حزب رسمي (شرعي) للرد على تهم الكيان السري المحظور، حتى مع كون رفضه حتميا من السلطات. ومع هذا الهاجس الأمني تم إلغاء انعقاد مجالس الشورى، وعظمت صلاحيات مكتب الارشاد، وعظمت الاستثناءات، كما أنها كانت مبررا لتأجيل أي إصلاح أو تجديد أو تغيير نحو الأمام.

١٠. الدور الذي لعبه المحافظون داخل الإخوان وخوفهم من التغيير الذي قد ينال من مراكزهم أو قد يمس ما يعتقدونه هم ثوابت فكرية وهي ليست كذلك، والخوف من تأثير تعدد الآراء على قوة التنظيم ووحدته كانت سببا في محاربة الإصلاحيين وأفكارهم واقصائهم من مواقع اتخاذ القرار المحدودة داخل الجماعة.

١١. غياب استراتيجيات واضحة في الكثير من المجالات نتج عنه التخبط في التصريحات والتعليق على المواقف من العديد من أعضاء مكتب الإرشاد، التي تتعلق بمفاهيم أساسية وليست بأمور فرعية، فأظهرت عدم وضوح الفهم، ويكفي للدلالة على عدم وجود استراتيجيات تأخر ظهور رؤية واضحة معلنة للإخوان (برنامج حزب)، مع أن هذا الأمر هو عمل فكري تنظيري كان يجب التأسيس له منذ دهر بعيد.

١٢. غياب المنهجية العلمية المطلوبة في أداء الجماعة التي تخطط لها في جميع المجالات، وتضع لها المناهج نتج عنه ضعف المناهج التربوية وعدم وجود خطط معتبرة زمنية تستهدف بناء شخصية إخوانية متكاملة بجوانبها الفكرية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والرياضية

والمهارات الذاتية، بالإضافة للجوانب الإيمانية والفقهية والتحليلية النقدية. ويجب أن تكون تلك الخطط المتكاملة معلومة لكل فرد في الإخوان في صورة خريطة تتابع، يعلم أين موقعه وإلى أين سوف يسير ويصل، وما الذي سوف يستفيده من دراسة كل مقرر والقدرات التي سوف يكتسبها، فأسس تعليم الكبار تلزم المعلم بإيضاح المسار التعليمي من بدايته إلى نهايته للمتعلم.

١٣. غياب عمليات قياس الأداء التعليمي وتقدير مستوى المتعلمين، وغياب التركيز على الجانب العملي والممارسة في الواقع.

١٤. غياب إعلان واضح لحقوق الفرد داخل جماعة الإخوان، وكيفية ممارستها بدقة من خلال المؤسسات الداخلية للإخوان، والآليات التي يسلكها الفرد بدقة للحصول الكامل على هذه الحقوق، وعدم وجود مثل هذه اللائحة وعدم توزيعها وتدريسها لأعضاء الإخوان هي الطامة الكبرى.. أما التشدق بالألفاظ العامة والعبارات الفضفاضة مثل أن له حقوق المسلم الكاملة، هي محاولة للخداع وللتهرب من إعطاء الناس حقوقها (انظر ورقة الحقوق الديموقراطية للمواطن المرفقة).

١٥. غياب الممارسات الديموقراطية الكاملة نتج عنه تقوقع الجماعة، وصارت مجموعة دينية لها كهنوت وقداسات داخلية، وبالتالي عجزت عن الاستفادة من الكثير من الكفاءات من خارجها، أو استقبالهم واستيعابهم، وهذا شيء طبيعي؛ لأنها لم تستفدْ من الكفاءات داخلها. ويجب على الجماعة أن تغير مسميات المرشد ومكتب الإرشاد؛ لتحل مكانها أسماء تعبّر عن الواقع الديموقراطي المدني للجماعة.

١٦. طول فترة بقاء الأفراد في المواقع القيادية، ساعد على استمرار الركود وانعدام المبادرات وعدم الاستفادة من الطاقات الشابة، في ظل تمركز

العمل في يد مكتب الإرشاد. ويجب قصر المناصب القيادية على فترتين فقط بحد أقصى ٨ سنوات.

١٧. التجاوزات المالية، وسكوت الجماعة عن اغتصاب أموالها من قبل بعض أعضائها الذين تم تسليمهم أموال الجماعة لاستثمارها في مشاريع تملكها الجماعة؛ مدارس ومستشفيات وشركات ومصانع ومكاتب، ثم قيام هؤلاء الاشخاص بالاستيلاء عليها، او قيام ورثتهم بذلك.. وقد سكتت الجماعة خشية الفضيحة، وهذا خلافا لمنهج الرسول -صلى الله عليه وسلم- في قوله: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها".

١٨. ظهور أصحاب المنفعة المادية في جماعة الإخوان، والاستفادة من مواقعهم وسمعتهم داخل الجماعة، وحدوث تجاوزات في التعاملات ظلمت الجماعة وظلمت من هم خارجها. وعموما هناك غياب للمحاسبة والمساءلة عن إهدار أموال الجماعة عن طريق الإسراف أحيانا والإهمال أحيانا وقلة الخبرة والجهل أحيانا أخرى.

١٩. غياب آليات النقد الذاتي، وعدم ممارستها أو تدريب الأفراد عليها، وفي المقابل الترويج لأدبيات الثقة والطاعة وحسن الظن لتحجيم وتجريم المنتقدين.

٢٠. التهميش المتعمد لأفراد قاعدة الإخوان وخاصة الشباب، وعدم إعطائهم الحق في المشاركة في صنع المستقبل وتطوير الحاضر، فيتم تطوير برنامج الإخوان في معزل عن القاعدة، بواسطة أفراد معدودين، ثم يفاجأ الجميع بعرضه، دون المرور في حلقات نقاشية معتبرة ومؤثرة في محتواه قبل هذا الطرح الذي تجاهل الذين يقفون في الشارع ويخرجون في التظاهرات ويدخلون السجون، بينما يعرض هذا الامر على من يسمونهم النخبة، ولا مانع

ولكن لا يعني ذلك تجاهل أصحاب البيت والقضية.

٢١. انعدام الإدارة المعلوماتية، وعدم الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة، وعدم تسجيل الأفكار والاقتراحات والتعليقات عليها في قواعد معلومات تسجل تراثا فكريا ومخزونا ينطلق منه أي مفكر أو مصلح ليبدأ من حيث انتهى الآخرون، وهذا هو الضامن من عدم تكرار الجهود وإهدار ما سبق.

٢٢. غياب منهج سليم علمي لصناعة الرجال واستنساخ النماذج الناجحة من المفكرين والمصلحين والعلماء في جميع الأصعدة، وعدم البدء المبكر في استكشاف هؤلاء الأفراد، واستنساخ النماذج الناجحة يلزمه دراستها في حياتها؛ لمعرفة أسباب القوة والنجاح، ويلزمه مناخ صحي وحر للممارسة.

٢٣. عدم السماح بحرية الاطلاع على المعلومات؛ وغياب المعلومات والأفكار وتغييبها عن الأفراد حرم الجماعة مساهمات ومشاركات الجميع في تطوير الأفكار وعلاج الأزمات وطرح المبادرات.

٢٤. ظهور آفة الالتزام الحزبي داخل جماعة الإخوان، والتي تدفع الإخوان إلى التصويت على الرأي الذي تريده الجماعة في المجالس الديموقراطية الداخلية والخارجية، وتحول دون انضمام أفراد الإخوان إلى أفكار غير متعارضة مع الإسلام يدعو إليها الآخرون رغم اقتناعهم بأنها أفضل من الطرح الإخواني، مما أوجد التعصب وغياب الأمانة العلمية، وهذه الآفة نسميها نحن التصويت الميكانيكي ونعيبه على الحزب الوطني.

٢٥. عدم الاستفادة من التقنيات الحديثة في الاتصالات لإجراء الاجتماعات والتصويت إلكترونيا، والخروج من إشكالية تعذر عقد الاجتماعات، ومن ثم عدم إلغاء اجتماعات مجالس الشورى؛ لاستحالة الانعقاد.

٢٦. عدم تقدير الكفاءات وإظهارها: تحفل جماعة الإخوان بالكثير من الكفاءات، ولكن طريقة الممارسة والهيكل الحالي يحول دون الاستفادة منهم، وهم ليسوا مشاهير من أصحاب المنابر حتى يعرفهم الناس وينتخبوهم، وهم أيضا لا يريدون مناصب إدارية، فدورهم الإبداعي هو هناك في مجال التخطيط ووضع الحلول والبرامج، فضلا عن أنه لا يتم الإعلان عن مجهوداتهم وأعمالهم أو اقتراحاتهم التي يتقدمون بها ليعرفها الناس وتضاف إلى رصيدهم، لتعلي من شأنهم أمامهم، ليعرف الناس من يرشحونهم للمهام بعد ذلك.

٢٧. ديموقراطية اختيار الأفراد مقدمة على ديموقراطية اختيار الفكرة في الجماعة، بينما الأصل في الشورى في المقام الأول هو التشاور حول الوصول إلى أفضل قرار (اختيار الفكرة) وليس اختيار أفراد.. كان من الممكن أن يشارك من يستطيع من الجماعة في اقتراح البرنامج والخطط، وتدارسها حتى يتم الاتفاق عليها، ثم يتم بعد ذلك اختيار الأفراد المنوط بهم تنفيذ البرنامج، وهذا يعني أن الفكرة الجيدة تجد طريقها للتنفيذ بغض النظر عن موقع صاحبها في الهرم التنظيمي للجماعة.

٢٨. التعقيد الإداري الحالي الذي يحول دون التواصل وانسياب الأفكار والاقتراحات والشكاوى بين المستويات الإدارية.

٢٩. عدم التواكب مع الانفتاح الفكري والمعلوماتي وروح العصر، والاستمرار في الانغلاق على النفس، وعدم الواقعية في التعامل مع حقيقة شيوع المعلومات وانتشارها، وانتشار التساؤلات والاتهامات، وحتمية الحوار وليس الاعتزال أو تجاهل ما يحدث دون التعليق عليه.

٣٠. عدم الاعتراف بالأخطاء والاعتذار عنها، بل الإصرار على ذلك،

والإنكار خشية المساس بسمعة الجماعة خطأ جسيم، يخلُّ بالمصداقية والأمانة العلمية، ويفقد الثقة في الجماعة، وتخسر القضايا الأخرى التي هي فيها على صواب.. وفقه المراجعات هو عمل حضاري تتدارك فيه كل أمة أخطاءها، وتؤكد على بشريتها وعدم العصمة والقدسية لقادتها.

ومن خلال تأمل النقاط والسلبيات السابقة، يتضح أن الأمر يتجاوز تعديل اللائحة الداخلية، ليصل إلى ضرورة وضع دستور (منهج) واضح وجلي، يضع الأسس التي تنطلق منها اللائحة.

دستور (منهج) جماعة الإخوان:

نعم إنه من غير المقبول أن نحيل من يريد التعرف على جماعة الإخوان المسلمين إلى مجموعة رسائل وكتابات الشيخ حسن البنا، أو كتابات رموز الإخوان ومرشديها؛ ليستخلص منها وفق فهمه الأهداف والمبادئ والاستراتيجيات والوسائل والحقوق والواجبات، وهذا غير معقول، مما يدفع البعض إلى أن يلجأ إلى مختصرات أو كتابات أُعدَّت من قبل غير الإخوان تصف جماعة الإخوان وفق رؤيتها الخاصة، وقد تكون ناقصة أو معادية أو متجنية فتنسب للجماعة ما ليس فيها.

يلزم أن يكون هناك دستور للإخوان يوضح في صورة جلية ورسمية معتمدة ومرجعية لمن يريد أن يتعرف على الجماعة أو ينضم إليها، ويجب البدء في إجراء هذا التنظير والتقنين فورا، بحيث يشمل النقاط الرئيسة التالية:

١- أهداف الجماعة.

٢- مبادئ الجماعة وثوابتها.

٣- السياسات العامة والاستراتيجيات الرئيسة للجماعة.

٤- وسائل الجماعة لتحقيق هذه الأهداف.

٥- واجبات الفرد في الجماعة.

٦- حقوق الفرد في الجماعة (انظر وثيقة الحقوق الديموقراطية للأفراد الملحقة).

٧- موقف الجماعة من الآخر (أفراد أو هيئات أو حكومات)، ويشمل ذلك: غير الأعضاء فيها، وغير المسلمين، والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، والشعب، والحكومة المصرية، والدول العربية والإسلامية، والدول الأجنبية.

٨- شروط العضوية.

٩- موارد الجماعة.

ثم تأتي بعد ذلك اللائحة التنفيذية الداخلية التي تشرح المنظومة الداخلية لعمل جماعة الإخوان.

اللائحة الداخلية التنفيذية لجماعة الإخوان المسلمين:

تهتم اللائحة الداخلية التنفيذية بوضع تصور تطبيق الدستور السابق بيانه اللازم لتحقيق أهداف الجماعة مع الحفاظ على مبادئها وثوابتها، ووفق الاستراتيجيات المتبناة، وباتباع الوسائل المعتمدة، مع الحفاظ على حقوق الفرد، وباستخدام إمكانيات الأفراد المنصوص عليها في الواجبات، وذلك يعني بيان:

١. الهياكل الداخلية للجماعة ومؤسساتها.

٢. تكوين المؤسسات الداخلية ومهامها وصلاحياتها وعلاقاتها ببعضها بعضا ومدتها وأعضائها.

٣. الأساليب المؤسسية والإجراءات التي تمارس داخل المنظومة.

٤. مؤسسات التخطيط والتطوير وكيفية الاستفادة من الكفاءات.

٥. المؤسسة الرقابية وكيفية تقويم النظام لنفسه وتحقيق المراقبة والمتابعة والمحاسبة.

٦. الجهاز الإداري والتنفيذي.

٧. ضوابط الفصل بين المؤسسات الداخلية الثلاث: التخطيط والتنفيذ والرقابة.

٨. تفصيل واجبات الأفراد.

٩. تفصيل حقوق الأفراد وكيفية ممارستها.

١٠. العضوية وشروطها، والفصل من العضوية.

١١. الموارد المالية.

وثيقة حقوق الممارسة الديموقراطية الأساسية للمواطنين:

أولا: حقوق إبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار:

١- حق التعبير عن الرأي (إبداء الرأي وإعلانه والإفصاح عنه)، وعدم تضرره قانونيا وماديا ومعنويا من جراء ذلك.

٢- حق الاحتفاظ بالرأي، وعدم الإجبار على تركه.

٣- حق نشر الرأي بصوره المختلفة (الصحافة والإعلام).

٤- حق الدعوة للرأي، والعمل على دعوة الناس لاعتناق الرأي.

٥- حق الاجتماع على الرأي والدعوة للاجتماع.

٦- حق ممارسة الفكر ومقتضياته (العمل بمقتضى الرأي).

٧- حق تكوين مؤسسات وجمعيات وأحزاب تدعو للفكر.

٨- حق الاقتراح، وإدراج الاقتراحات للنقاش (طلب مناقشة الرأي).

٩- حق اثبات الرأي والاعتراض والتحفظات على القرارات.

١٠- حق الاطلاع على المعلومات والإحصائيات والسؤال والاستفسار لبناء التصور السليم.

١١- حق الاطلاع على الآراء والاقتراحات الأخرى (الاطلاع على آراء الغير).

١٢- حق مناقشة وتدارس الآراء قبل الدخول لمرحلة الاختيار (حق الاشتراك في مناقشة وتدارس الآراء).

١٣- حق المشاركة في اختيار الآراء بعد التدارس (حق الاختيار).

ثانيا: حقوق المشاركة في المراقبة والمتابعة:

١- حق الشكوى والانتقاد في القضايا الشخصية والعامة.

٢- حق رفع وتحريك الدعوى القضائية (المخاصمة).

٣- حق المراقبة للأجهزة التنفيذية والعامة (للحماية ومحاربة الفساد).

٤- حق المتابعة للأجهزة التنفيذية والعامة (لحسن وكفاءة الأداء).

٥- حق المساءلة للأجهزة التنفيذية والعامة، والحصول على الجواب (حق الاستجواب).

٦- حق المحاسبة لمسئولي السلطة، وإيقاع الثواب والعقاب.

حقوق المشاركة في مؤسسات الدولة بالأصالة أو الاختيار:

١- حق تقلد الوظائف والمناصب، متى توفرت الشروط فيه (وفق قاعدة فوز الأصلح والمنافسة الشريفة)، والمساواة مع الآخرين، وعدم التمايز بالجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو التوجه الفكري والسياسي (تكافؤ الفرص).

٢- حق اختيار المندوبين والممثلين والقيادات.

٣- حق عزل المندوبين والممثلين والقيادات (سحب الثقة).

٤- حق ترشيح النفس للمناصب والوظائف.

٥- حق ترشيح الغير للمناصب.

٦- حق الاعتراض على ترشيح الآخرين.

ولقد أردت تفصيل الممارسات الديموقراطية، ليس من باب الترف الفكري، ولكن للأسباب التالية:

١- ليعرف كل فرد حقه على وجه التحديد وليس على وجه الإجمال المخلّ والخادع.

٢- لا ينخدع الأفراد بما تفعله الأنظمة الاستبدادية من ممارسات لخداع شعوبها، فتعطي الشعب أحد جوانب الحرية مثل حرية إعلان الرأي فقط (من

خلال الصحافة والإعلام)، دون باقي الحقوق الأخرى، لتدعي الديموقراطية وتتشدق بذلك.

٣- إنشاء مؤسسات ووضع آليات لضمان ممارسة كل حق من الحقوق السابقة.

ضوابط الممارسة الديموقراطية:

صيانة الحرية: والفرد في هذه الممارسات، يتمتع بكامل الحرية والحماية، ولا يتعرض بسبب ممارسته لأي نوع من التجريم أو اللوم أو التمييز أو الانتقاص أو الضرر المادي والمعنوي، ولا يتعرض لأي ضغط مادي أو معنوي أيا كانت درجته للتأثير على ممارساته، ويجرم كل من يرتكب فعلا أو يأتي قولا ينافي هذا المبدأ.

ضمان المساواة والعدل:

والأفراد متساوون تماما في هذه الممارسات وأمام القانون، دون تفرقة أو تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو التوجه الفكري والسياسي، أو المركز المالي، أو المركز الاجتماعي أو الوظيفة والمنصب أو العصبيات، أو المظهر الخارجي والحالة الصحية والجسدية، أو الحزازيات والعداوات والمشاحنات والانطباعات النفسية، ويجب أن يتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره، وفق قواعد تكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة، ويجرّم كل من يرتكب فعلا أو يأتي قولا ينافي هذا المبدأ.

الالتزام بالدستور (المبادئ):

يجب أن تتم جميع الممارسات وفق أحكام الدستور والمبادئ الأساسية للبلاد، فلا يسمح بممارسات تنقض وتهدم المبادئ الرئيسية للبلاد، والتي منها الحفاظ على قيم الأديان السماوية والحرية والمساواة، وألا تستخدم الديموقراطية لهدم الديموقراطية.

إخوان إصلاحيون فبراير ٢٠١١

قلب الاخوان العليل

هذه مجموعة من المقالات التي اتفقت على نشرها مع جريدة "المصري اليوم"، وبالفعل تم نشر الحلقة الأولى وبعد قيام الثورة بأيام قليلة فوجئت بنشر الحلقة الثانية، فانزعجت للغاية من النشر، وطلبت وقف نشر بقية الحلقات؛ لأن الوقت وقت ثورة وليس وقت نقد أو اختلاف أو محاولات إصلاح لفصيل يشارك معنا في الثورة..

قلب الإخوان العليل ١

أعتقد أن من أهم الكتب التي صدرت وتناولت الشأن الإخواني في عام ٢٠١٠ كتابين؛ الأول كتاب "من الدعوة إلى التنظيم الخاص" للدكتور السيد عبد الستار المليجي، والثاني "قلب الإخوان" للأستاذ ثروت الخرباوي.. وأهمية هذه الكتب تتمثل فيما تحمله من وقائع وأحداث وقعت داخل الجماعة ومثبتة بالوثائق وبالأفراد وبالتواريخ، ولأن الكاتبين من نجوم العمل الإسلامي خلال العقود الأخيرة داخل الجماعة..

الكتاب الأول يدلِّل دون مراوغة على اختلال في البوصلة الإخوانية خلال العقود الأخيرة، ووهم القنوات الشرعية التي يتحجَّج بها البعض لتداول الرأي الآخر داخل الجماعة، وفيها يطرح الكتاب ثلاثة عشر من رسائل الإصلاح، والتي أرسلها الكاتب لمكتب الإرشاد من عام ١٩٩٨ وحتي عام ٢٠٠٨ وتحوي أمورا مهمة للغاية ومع الأسف لم يُلتفت إليها، بل احتفظ بعضهم بها في منزله حتى وقعت في أيدي الأجهزة الأمنية.

أما الكتاب الثاني فلقد نزف دماً بين يدي وأنا أقرأه من صدق كلماته

وتطابق وقائعه مع ما حدث معي في عملية التحقيق والإيقاف؛ فهو يقصُّ وقائع مؤسفة للتعامل مع الرأي المخالف داخل الجماعة، والتي وصلت لتحديد إقامة الكاتب.. ومطالبة آخر بتطليق زوجته؛ لأنها انتقدت المرشد! كذلك أحداث متعلقة بنقابة المحامين وهي وقائع متنوعة يجب فتح تحقيق فوري في شأنها ومحاسبة المخطئين بل والاعتذار وإعادة الاعتبار لمن جُهل عليهم..

الأستاذ ثروت الخرباوي وضع لغزا على غلاف كتابه وهي صورته وهو يقرأ الفاتحة وخلفه قبر الأستاذ مصطفى مشهورا في حين أن الكتاب يُرجع لمشهور والهضيبي الابن تجاوزات حدثت داخل الجماعة، فاتصلت بالكاتب لأعرف قصة هذه الصورة، ففاجأني بأمر آخر مذهل لا يقل عن محتوى الكتاب، وهو أنه أراد أن يلفت الانتباه إلى أن مقبرة الإخوان بمدينة نصر والتي طلب المرشد الراحل عمر التلمساني من محافظ القاهرة وقتها تخصيصها للإخوان، وظلت تحمل اسمه لسنوات عديدة كانت مقصدا للزيارة لمئات الإخوان لسنوات قريبة حتى بعد دفن الأستاذ مصطفى مشهور فيها، إلا إن الأوامر صدرت برفع لافتة التلمساني واستبدالها بمشهور؛ ليعلن من فعل ذلك أن إقصاء جيل التوافق والانفتاح لن يكون في عالم الأحياء فقط بل في عالم الأموات أيضاً..

اتّفق الكاتبان على سيطرة مجموعة أطلقوا عليها "القُطبيّين" على مقاليد إدارة جماعة الإخوان وهياكلها.. لكني أختلف معهما في هذه التسمية؛ لأن الأحداث التي قصّوها بكثير من الصدق والألم لا يمكن أن تصدر من أتباع للأديب الكبير سيد قطب حتى ولو اختلفنا معه كثيراً في جاهلية المجتمع ومنطق الحاكمية؛ لأنه في النهاية كان فكراً له ما له وعليه ما عليه، وربما كانت مساحة التأويل فيه كبيرة، لكن ما يحدث الآن لا علاقة له بفكر أو أدب أو أي شيء،

فمن فعلوا ذلك هم مجموعة الانقلابيين الذين انقلبوا من فكر الإمام البنا إلى فكر التنظيم، حتى أصبح التنظيم دينا، فلو تعارض فكر قطب مع التنظيم لاختفى هو الآخر واختفت كتبه وآثاره! هؤلاء لا تجد لهم كتاباً تقرؤه أو منتجاً تناقشهم فيه، وكل ما طُبِع ونُشِر معلوم عندنا جيداً أنها ملازم جُمِعت من كتب مختلفة قام بها بعض الإخوان، ورفع اسم أحدهم عليها، وشهود النشر موجودون لمن يتصدّى للرد على كلامي..

لكن هؤلاء بكل أمانة يجيدون توضيح الرؤى وكيل الاتهامات للمخالفين، ولن أنسى ما حييت ما صرَّح لي به أحدهم في بيته عندما دعاني لجلسة نصح خاصة، وقد خفض صوته قائلاً: "الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح يعمل بأجندة أمريكية"! هكذا "حتة واحدة" قالها في حق رمز مصري إسلامي أصيل، وأكمل حواره معي وأنا في غاية الذهول! فما أعلمه يقيناً أن أبو الفتوح أجندته وطنية مصرية خالصة برائحة شارع الفجالة!

بعدما قرأت الكتابين قلت ما أقساه الصراع بين الصمت والبوح.. هل نصمت وننسحب كما فعل السابقون فلا يتبقى في جماعتنا إلا المتردِّية والنطيحة وما أكل السبع.. اخترنا طريقا جديدا غير مسبوق ليس من أجل الترميم، ولكن من أجل بعث جديد يليق بالفكرة التي أطلقها الإمام المؤسس حسن البنا.. تحديات كبيرة تواجهنا، فأشد ظلمة الليل التي تسبق الفجر، وأكثر آلام المخاض التي تسبق قدوم الجديد.

هل نحن في حاجة لكثرة العناء والخلاف مع الأحباب أم إنها أمانة النصح والواجب تجاه جماعتنا..

لا بد أن نبدأ بالمصارحة ونقول لماذا كل هذا الخوف في مواجهة تيار إصلاحي داخل الجماعة أراد أن يعبِّر عن نفسه، وكما يقول علماء الاجتماع

إن النقد وسيلة لإثارة العقل والفكر وتحريك الأفكار وتقليب وجهات النظر لتصبح أكثر نضجا وقوة، والفكرة الناضجة هي التي تكون الأصلح والأصوب وأكثر واقعية.

إننا نحفظ الكثير من النصوص التي تحضّ على النقد والتقييم والمراجعة، وإذا خطب أو وعظ أو كتب أحدنا عن ذلك فيبدع في التعبير لكن عندما يأتي وقت ترجمة ذلك على أرض الواقع نتهرب من خلال الأعذار والتبرير لأخطائنا؛ حيث لا نملك الجرأة والشجاعة على الاعتراف ومن ثم الإصلاح.

أنظر في مسيرة الإخوان في العشرين عاما الأخيرة، وفيها وقعت أخطاء لا ينكرها عاقل، وضاعت فرص كثيرة ومع الأسف لم نرَ عملية مراجعة واحدة أو اعتذارا أو حتى اعترافا بخطأ حتى ولو داخلياً! وبالتالي لن ننتظر اعتذارات لأحداث جسام سابقة عنها وقعت.. عندما نتحدث عن الأنظمة المستبدة لا نترك نقيصة إلا ونلصقها بهم، وكيف أنهم يمارسون الكبت وتكميم الأفواه والطعن والتشكيك بكل من ينتقد، لكننا -مع الأسف- كثيرا ما نستعير سياسة هذه الأنظمة في محاربة النقد والمحاسبة والمراجعة، وهو ما يطلق عليه عملية التماهي والتماثل، والشيء الوحيد الذي نختلف فيه عنهم أننا لا نملك سجونا ومعتقلات وكرابيج وزنازين!

لكننا نملك التخوين والاغتيال المعنوي والإقصاء من خلال تنزيل واستدعاء خاطئ لبعض النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة بحق المنتقدين.

نموذج المهندس حامد الدفراوي ماثل أمامي، والذي لولا مقالاته المهمة لما رأى الصف الإخواني اللائحة منشورة على مواقع الإنترنت، ولما انتبه الكثيرون لضرورة تغييرها وتعديلها..

لم يجدوا في سيرة الرجل ما يسيء، فقالوا عنه إنه بعيد عن الجماعة منذ

سنوات يعمل في الصحراء، فلا يحق له أن يتكلم أو ينتقد!

والذي لا يعرفه الكثير أن الدفراوي هو أول من كوّن لجنة الصناعات الصغيرة في نقابة المهندسين بالإسكندرية؛ لتكون نواة لمحاربة البطالة بين المهندسين في عملية حيوية لتفعيل دور النقابة، في حين انشغلت قيادات من الجماعة بإدخال معارض السلع المعمرة بل واحتكارها في النقابات، وهي وسيلة استهلاكية لم تفِد المهندسين بقدر ما استنفدت جيوبهم ومجهودهم.. وعندما فرضت الحراسة على النقابات اتّجه الدفراوي لتعمير الصحراء وإنشاء مشاريع زراعية وحيوانية، في حين اتجهت قيادات أخرى إلى نمط استهلاكي من نوع آخر، وبرعوا فيه وهو الاستثمار العقاري، وأيضاً لم نرَ لهم حتى يومنا هذا مشروعاً واحداً يداعب أحلام الشباب محدوي الدخل من إسكان يعينهم على العفة والزواج..

لم يجهد هؤلاء أنفسهم في عقد مقارنة بين الدفراوي الذي ظل داخل وطيس معركة النهضة والتنمية وبين كبار الإخوان الذين فرّوا خوفاً من الاعتقال أو بحثاً عن سعة الرزق في بداية الثمانينيات، فعادوا فوجدوا قيادة الجماعة محجوزة لهم، على الرغم أن جلّ جهادهم في الخليج كان جمع الأموال والانتظام في لقاءات الكبسة والثريد..!

وكما يقول علماء الأمة المنصفين ما زال مفهوم النقد في حياتنا مفهوما ضبابيا، وما زلنا نتعامل مع النقد بشكل هلامي، فكل جهة تفسّر النقد حسب وقعه وقوته ونوعيته عليها، فمن يقف ضد النقد فيعتبره تشهيرا وطعنا وشتما، ومن يتعامل معه بإيجابية يعتبره وسيلة نحو الإصلاح وكشف الأخطاء والعمل على تصويبها، وهذا يتطلب تعريف النقد حسب ما هو سائد بشكل عام وليس تعريفا خاصا حسب مزاج هذه الجهة أو تلك.

يقول الإمام الشهيد حسن البنا -رحمه الله تعالى- عن الركن الثاني من أركان التربية وهو التفاهم: "وحاسبوا أنفسكم حسابا دقيقا على الطاعة والمعصية ثم بعد ذلك لينصح كل منكم أخاه متى رأى فيه عيبا، وليقبل الأخ نصح أخيه بسرور وفرح، وليشكر له ذلك، وليحذر الناصح أن يتغير قلبه على أخيه المنصوح بمقدار شعرة".

مطلوب من كلٍّ منا أن يقوم بعملية مراجعة وتقييم ونقد لأقواله وأفعاله بين الحين والآخر، وتكون تلك المراجعة آكد بحق من تحمَّل أي نوع من المسئولية؛ فالأخير بعنقه أمانة وعليه أن يحملها بكل صدق، وأن يراجع نفسه ومواقفه وقراراته كل حين، بل الواجب على جماعة الإخوان أن تنشئ مؤسسة مستقلة مهمتها المتابعة والمراقبة والنقد والمراجعة والتقييم.

وأن يخضع الجميع الكبير والصغير والأمير والمأمور دون حرج ولا مجاملة في غير موضعها بلا استثناء للنقد والتقييم والمراجعة بشكل حر ونزيه وشفاف ودون تضايق وتذمر.

فلا كهنوت في الإخوان، فنقول نعم أخطأ المرشد السابق عاكف في عبارة "طز في مصر"، وأخطأ الدكتور بديع في استجداء الإفراج عن المعتقلين من مبارك الأب!

قلب الإخوان العليل ؟

أكره كثيراً لفظ "المحظورة"، ولكنني أتساءل هل أصبحنا كتيار إصلاحي داخل الإخوان محظورون داخل المحظورة! كلّي أسى وأسف وأنا أعقد مقارنة بين علاقة النظام وجماعة الإخوان من جهة وبين علاقة قيادات الإخوان وتيارنا الإصلاحي من جهة أخرى.

- النظام لا يريد أن يعترف بوجود الإخوان على الرغم من أنهم موجودون في الشارع وكان أعضاؤهم يمثلون ٢٠٪ من أعضاء البرلمان السابق، وينفي باستمرار شرعيتهم، وقيادتنا تنفي علناً وجودنا داخل الجماعة من أصله، رغم تواجدنا في جميع هياكل الجماعة وفي جميع المحافظات بل وخارج مصر، بينما في الخفاء يجري الآن التحقيق مع إخواننا الإصلاحيين في البحيرة وتخييرهم من التبرؤ من الأفكار الإصلاحية أو سيكون مصيرهم الفصل من الجماعة!

- النظام يطلق على الجماعة بعض الأقلام والأصوات التي جلّ همها نقد الإخوان صباح مساء، وقيادتنا تفعل نفس الشيء، بل تميّزت في ذلك حتى وصل الأمر إلى التشكيك في الذمم المالية.

- النظام تدير دفّته لجنة السياسات أو بمعنى أدق مجموعة منتقاة منهم، وتفرض سيطرتها على جميع أجهزة وكيانات الدوْلة، وقيادتنا تدير الجماعة بمكتب الإرشاد وبمجموعة أخرى على نفس النسق تماماً.

- النظام يحاصر أفراد الجماعة ويضيّق عليها ويمنع ظهورها إعلامياً في الفضائيات المصرية الرسمية التي يملكها والصحف القومية التي يديرها، وقيادتنا تمنع مقالاتنا بل وأخبارنا بل وتعليقاتنا في الموقع الرسمي الذي يمثلها.

- النظام يطارد أفراد الجماعة ويوقف أعضاءها ويؤمّم شركاتهم ويصادر أموالهم، وقيادتنا توقفنا (وأنا من ضحايا هذا الوقف لكن الحمد لله لم يصل للاعتقال بعد!)، وتطاردنا وتفرض علينا حصاراً على كل المستويات.. بل وتمنع إلقاء السلام أو ردّه على أعضاء حزب الوسط

- النظام يطلق على الجماعة "المحظورة" على خلاف الحقيقة، وقيادتنا تطلق علينا "المنشقّين المفتونين".

- النظام يكذب ويقول إن الإخوان لا وجود لهم في الشارع، وقيادتنا تتجمّل وتقول إنه لا وجود لنا في الجماعة.

- النظام لا يريد إعطاء الشرعية للإخوان فيمارسون دورهم بكل حرية داخل المجتمع تحت دعوى أن أجندتهم طائفية تثير الفتنة، وقيادتنا لا تريد أن تعترف بنا كتيار إصلاحي، وتنعتنا بأننا أصحاب أجندة هدامة.

- النظام يعمل أفراده ليل نهار للحفاظ على المنصب والكرسي دون اعتبار للوطن الأم، وقيادتنا وجّهت جهودها للحفاظ على التنظيم أولاً دون اعتبارات أخرى.

- النظـام طـوّع الدين وبعض العلماء في خدمـة أهدافه يستدعيهم حينما تضيـق به الأمـور، وقيادتنا تحتفي بفتوي أحـد أعضائهـا أن الانتخابات مثل الجهاد الأكبر، ومقاطعتها مثل التولي يوم الزحف.

- النظـام انشغل بالملف الأمني داخل الوطن عـن تطوير الصحة والتعليم والثقافـة، وقيادتنا انشغلت بالحفـاظ على التنظيم وبالجانـب السياسي عن تطوير الجانب التربوي واتساع رقعته.

- النظام يشغلنا بمعارك وهمية كثيرة لننسى قضايا الوطن الحقيقية من فقر وفساد وتوريث، وقيادتنا تشغلنا بالانتخابات الوهمية عديمة الجدوى.

وأظهرت الأيام والتجارب صدق حدسنا أن النظام يستعملنا كفزاعة للغرب ومبرر لاستبداده، في حين يجعل الإخوان كخصم افتراضي يسيطر جيداً على مساحة تحركه هشاً ضعيفاً، بحيث تكون محاولة خنق ما تبقى فيه من أنفاس سهلة يسيرة في الوقت المناسب..

ورأينا بأعيننا عندما أراد النظام غلق جميع المواقع الإخوانية صبيحة يوم الانتخابات البرلمانية الأخيرة فعلها بمنتهى السهولة، وعندما تم له ما أراد من غلق مجلس الشعب في وجوه الإخوان أعادها مرة أخرى؛ لأنه يرى أهمية وجودها للجماعة!

وحتى يفيق الإخوان على واقعهم المؤلم أقول لهم: "تأثيركم أصبح ضعيفاً بعدما أديتم ما أراده النظام".. انظروا إلى:

(١) حصر رأس الجماعة في مقر وحيد بالمنيل مراقب على مدار الساعة، وينقل ما يحدث فيه مباشرة للجهات الأمنية المختلفة.

(٢) عدم رفع لافتة واحدة في برّ مصر كله تحمل كلمة الإخوان المسلمين

حتى مقر الكتلة بالإسكندرية تم رفع اللافتة من عليه، والجماعة كان لديها تسعة نواب وأصبح دون اسم، وتم غلق مقر الجماعة بمحطة الرمل بعد أيام من افتتاحه.

(٣) القضاء النسبي على تواجد الإخوان الفعال داخل الجامعة سواء على مستوى الاتحادات أو على مستوى الأنشطة.

(٤) ضرب تواجد الإخوان داخل النقابات والجمعيات، بل وامتد الأمر إلى تأميم غالبية المساجد التي يوجد فيها الإخوان لصالح الأوقاف.

(٥) تقزيم وتحجيم تحرّك الإخوان في الشارع بمناهضة تحركاتهم في مجال التكافل والبر، والتضييق عليهم في القوافل الطبية، وتفتيت صلوات العيد ومصادرة أنشطتهم، ومنها على سبيل المثل جلود الأضاحي والتبرعات التي يتم جمعها... إلخ.

(٦) محاصرة نواب الجماعة الـ٨٨ السابقين داخل البرلمان بالتضييق عليهم في طرح الاستجوابات وطلبات الإحاطة وغيرها من أدوات المساءلة البرلمانية، ووأد أي تحرك فعّال لهم على الأرض.

(٧) إلغاء فعاليات الإخوان الكبرى، ومنها إفطار الإخوان وتواصلهم السنوي وشبه الرسمي مع كل التيارات الأخرى.

(٨) ضرب مشاريع الإخوان الاقتصادية سواء التي تملكها الجماعة أو الأفراد.

في حين ساعد الإخوان النظام المصري وقدّموا له خدمة مجانية عن طريق:

(١) الوقوف دائماً في جانب ردة الفعل، بل والسير دون وعي في المعارك

الجانبية التي يفرضها النظام، حتى ولو كانت على حساب الانحراف عن الطريق المخطط له، مما طغى فيه الجانب السياسي على الجانب الدعوي، واستنفد طاقات الإخوان.

(٢) إصـرار الإخوان على السير والتحـرك بثقافة القبيلة وككتلة جماعية أفقد الجماعة المناورة والذاتية والمقدرة على التمدد والتوغل والانتشار، والتي أعتقد أنها تكون كفيلة بإرباك النظام.

(٣) استسـلام لوضـع الحراسة علـى العديد من النقابـات والذي اغتال دورا فعـالا ومنبرا رئيسيا لهم، كذلك عدم الاضطلاع بأي دور نضالي حقيقي لاستعادتها، اللهم إلا المشاركة في كيان مهندسين ضد الحراسة.

(٤) عدم تصدّي نوابهم في مجلس الشعب لمهزلة التعديلات الدستورية وتسجيل موقف تاريخي يليق بالحدث، مثل استقالة جماعية يسطرها لهم التاريخ.

(٥) طغيان الجانب السياسي والاهتمام به على الجانب الدعوي والتربوي أفقدهـم جاذبية الجماعة الدعويـة، وهنا كان التمدد لصالـح التيار السلفي الـذي حقق مكاسب عديدة بتراجع الإخوان تظهر في تنوع منابرهم الإعلامية وقوتها، وانتشار المظهر السلفي بين الجمهور.

(٦) عدم اهتمام الجماعـة بتفعيل دور المرأة داخل هياكلها أفقدها ميزة كبيرة تمتاز بها عن الجماعات الأخرى التي ترى المرأة كلها عورة، بل وأفقدها طاقات وجاهزية كبيرة يمكن المناورة بها وإحداث نتائج مذهلة.

(٧) تأخُّـر الجماعة دائماً في التفاعل مع الفعاليات المهمة للقوى المختلفة، وخير مثال على ذلك عدم المشاركة في إضراب ٦ إبريل.

(٨) عدم اهتمام الجماعة بتطوير لوائحها الداخلية وتخلُّف طريقة الانتخابات فيها، فأصبحت عمليات التصعيد تتم بطريقة الفرز في المقدرة على التنفيذ ومقدار الثقة والطاعة وليست في الكفاءة والإبداع.

(٩) خوف الإخوان في الاشتباك بصورة قوية مع آلام الناس ومطالبهم تحت دعوى أنهم لا يتحمّلون آثار وتبعات غضبة الشارع أفقدهم الكثير من المصداقية؛ فرجل الشارع لا يفهم لماذا الاهتمام بقضايا فلسطين والعراق وغيرها، والبعد عن مشاكل الغلاء ورغيف العيش والفساد.

(١٠) عدم تطوير مناهج بناء الشخصية الإخوانية والتي أزعم بأنها وصلت لأدنى مستوياتها.. فهي غائبة عن حاضرها وواقعها جاهلة بتاريخها..

(١١) التضييق على أصحاب الرؤى والأفكار الإبداعية والإصلاحية داخل الجماعة، مما أفقد الجماعة مئات منهم فضّلوا النزوح بعيداً عن كيان لا يقبل أن يتغيّر أو يتطوّر.

بعد هذا الاستعراض السريع يمكن أن أقول إن الواقع الذي تحياه الجماعة واقع غير مُرْضٍ، بل أعتبره خطأ يُرتكب في حق آلاف الشباب والفتيات والرجال والنساء من جمهور الإخوان الذين يمتازون بأخلاقهم العليا وروحهم الوثابة في خدمة الوطن والإسلام، واستعدادهم الكبير في بذل الغالي والرخيص في سبيل ذلك، وذلك بهدر مجهود هذا التيار المتدفق..

لا بد من المصارحة وليس التغطية والتورية في علاج المشكلة، وأهم نقطة في علاج أي أزمة هي الشفافية والاعتراف بأن هناك أزمة..

وتوجيه المجهود الذي يبذل في توضيح الرؤيا للصف الإخواني بأن الأوضاع والحال على أحسن ما يرام إلى بحث وسائل العلاج ومعالجة أسباب الضعف والتآكل.

قلب الإخوان العليل ٣

لا يمنعني انتمائي لجماعة الإخوان -والذي يحاول بعض من يخشى فتح النوافذ من سلبي إياه- بأن أقول إن العقول المتفتحة والواعية بدأت بالفعل حالة أشبه بحالة العصيان المدني داخل الجماعة تتمثل في انسحابها من كثير من أنشطة الجماعة؛ لأنها أحسّت بأنها لا تفرق كثيرا الاشتراك من عدمه.. وأتمنى أن يصدر لنا قسم التنمية الإدارية ولجان الخطط والمتابعات بالجماعة نسب التوظيف الفعلي للأفراد داخل أقسام الجماعة، وسنجد فيها تدنّي نسبها في مؤشر خطير.

بل وتداعي أقسام المهنيين وما تبعه إغفالهم التفاعل مع تجميد النقابات كما أسلفت، وتدهور قسم التربية وقلة محصول الوافدين الجدد، ومن يتم استقطابهم داخل الجماعة؛ لعدم وجود الشخصية المدرَّبة الجذابة التي تؤلّف وتأسر القلوب، ناهيكم عن ضعف الاهتمام بالجانب التربوي والديني، ويظهر هذا جلياً في عدم وجود كوادر وخطباء، وكذلك ندرة حُفّاظ القرآن الكريم.. لذلك نجد شباب الإخوان في المساجد التي يصلّون فيها يؤمّون الناس في

تراويح رمضان وهم يقرؤون من المصاحف، في بدعة يمتلك الإخوان حقوق الملكية فيها ومسجَّلة باسمهم!

وأين قسم الجامعة وقد كانت جامعات مصر من الإسكندرية حتى أسوان يصدح فيها صوت الإخوان بلا منازع؟ بل أين رموز الإخوان ودعاة الإخوان الجدد، ولا أزايد أن أقول إن الجماعة قد عقمت في تصدير مجموعة غير جيل السبعينيات بل -مع الأسف- برز غالبيتهم بعد خروجهم من الإخوان، ولو استمر الداعية النابه عمرو خالد بالإخوان لكان ما زال يُلقي خاطرة في درس يحضره عشرات من شباب الإخوان في إحدى الزوايا.. والذي لا يعرفه الكثير وأذيعه لأول مرة أن مسئول الأسرة الإخوانية التي كان يوجد فيها الأستاذ عمرو خالد كان يشكو من عدم انضباطه وعدم التزامه بتعليمات الجماعة والمسئول موجود حي يُرزق!

ورغم الرسالة المؤلمة التي أرسلتها الدكتورة رشا أحمد منذ ثلاث سنوات للأستاذ مهدي عاكف، وهي تصرخ من القلب من تهميش دور المرأة داخل الجماعة فإن الحال -مع الأسف- لم يبقَ كما هو، بل تراجع أكثر، وأعيد فقرة من رسالتها والتي جاء فيها نصّاً:

- "توظيفنا الدعوي يكون مقتصرا على بعض اللجان الخاصة بالاخوات، وهناك بعض اللجان غير مسموح الاقتراب منها؛ مثلا اللجنة السياسية أو اللجنة الإعلامية، رغم وجود عدد كبير من بنات الدعوة وسيداتها تخصصهن الحياتي هو هذه المجالات، وبلغ الكثير منهن أعلى الدرجات العلمية، ومنهن من يعملن بهيئات التدريس المختلفة، ومع ذلك لا يتم الاستفادة منهن بأي شكل رغم رغبتهن في ذلك، ورغم أنهن بمشاركتهن لإخوانهم في هذه المجالات سيصنعن طفرة للدعوة نحن بحاجة إليها هذه الأيام".

- "إذا كان الأخوات يقمن بأدوار صعبة يقوم بها الرجال، فلماذا لا تتم معاملة المرأة كالرجل داخل الجماعة في حقهن في اختيار مسئولي الجماعة، ولماذا الانتخابات الداخلية مقتصرة على الرجال؟ ألم يبايع الرسول عليه السلام بيعة النساء؟ ألم يستمع لخطيبة النساء؟ إذا كان اختيار مسئول الشعبة أو المنطقة أو المكتب الإداري يؤثر على عملي الدعوي وصورته وأسلوبه داخل الجماعة، فلماذا لا يكون لنا حق او دور في اختياره؟".

- "هناك حالة من التغييب الفكري للأخوات داخل الصف، والتوعية السياسية والفكرية تعطى بجرعات قليلة جدا، وقلّ أن تجد أختا تتفهّم الشأن العام بتفاصيله والظروف والمتغيرات إلا بجهد شخصي منها".

وتختم الدكتورة رشا بتبريرها للصراخ عالياً بعيداً عن القنوات الشرعية قائلة:

"أرجو ألا يسأل أحد لماذا لم ترسلي هذه الرسالة عبر المسارات الداخلية الرسمية، فأقول إنني أرسلتها أكثر من مرة، ولكن يبدو أن الحمام الزاجل لم يعد يقوم بدوره كما ينبغي، وأرجو أيضا ألا يعترض أحد على نشري هذه الرسالة، ويتهمني بالخروج عن العرف أو حتى يصل لتكفيري كما حدث لإخوان لي يكتبون عن النقد الذاتي، إن جماعتنا هي جماعة لكل المصريين، ونقاشنا الموضوعي وصراحتنا يشرفنا كجماعة ديمقراطية لا يتم قمع الآراء فيها".

وأنا أتساءل إلى أين يتجه الإخوان؟ وإلي متى سيظلون يتحركون في المنطقة الرمادية منفصلين عن الواقع؟ في حين تطلق الجماعة الرصاص على قدميها بإهمال برنامج الحزب وعدم تطوير اللائحة الذي دخل عامه السادس في البحث والنقاش!

حان الوقت للجمهور الإخواني أن يفيق، وأن يخلع ثوب السلبية الذي أطاح بـه وأضعف جماعتـه، ويتقدّم ويتحرك معنـا نحو إخوان مجدديـن أو إخوان إصلاحيين ينقلون الجماعة نقلة نوعية تستحقها..

فلو ظل أبطال تركيا رجب طيب أردوغان وداود أوغلوا وعبد الله جول في القاهرة في انتظار وساطة المرشد الراحل مصطفى مشهور في منتصف تسعينيات القرن الماضي لحلّ خلافهم مع نجم الدين أربكان لما تغيّر وجه تركيا وما حدث ما نراه الآن.. فالحمد لله أن المرشد الراحل رفض مقابلتهم، وقال لهم اذهبوا وتصالحوا مع أربكان أولاً..

وعندها كانت الانطلاقة ومضوا في مشروعهم وطريقهم بعيداً..

والآن من يفعلها الآن.. ولنكن صرحاء مع أنفسنا فهي ليست دعوة للانشقاق، وانما دعوة لجماعة واحدة ورؤى متعددة؛ فالواقع الآن أصبح يستحيل معه الإصلاح بأسلوب الترقيع والتجميل..

لـذا نريد بعثا جديـدا للإخوان في شكل توافقي يجمـع ولا يختلف.. يتمير ولا يـذوب، يحقق نتائج ننتظرها مـن ثمانية عقود، تعالوا نتخيل الإخوان وكما تمنّاهـم الدكتور عصـام العريان في لحظـة شجاعة في مقاله النـادر "الآثار الجانبية للحملة البوليسية على الإخوان" : عندما كتب عن: "ضرورة البعد عن المركزية التنظيميـة الشديدة مما يقلل حاجة الإخـوان إلى الأبنية التنظيمية المعقدة والمتشابكة، واعتماد أسلوب إداري جديد يقلّل حجم اللقاءات المركزية والوسطيـة، واطـلاق جهـود الأفـراد في العمل والنشـاط والإبـداع والتجديد والاجتهاد، وعدم تقييدهم بقيود منهجية صارمة أو قيود إدارية مكبلة أو قيود تنظيميـة معوقة، والدفع بالكفاءات الدعويـة بعيداً عن الالتزام التنظيمي، بل التقليل من وجودهـم التنظيمي ورعايتهم بصورة منفـردة بعيداً عن الهياكل

التي قد تتسبب في إعاقتهم بسبب الملاحقات".

وإطلاق حرية المواهب السياسية والبرلمانية للاحتكاك المباشر بالتيارات الفكرية والسياسية بعيداً عن تمثيل الجماعة أو التحدث باسمها، وتشجيع الكفاءات البحثية في العلوم الاجتماعية والسياسية وإعطائهم إجازة مفتوحة من العمل التنظيمي حتى يصقلوا موهبتهم ويستكملوا بحوثهم مع متابعة عن بُعد وبصورة منفردة، ويمكن تخصيص منَح مالية دراسية لهم مع كفالة استقلالهم العلمي".

لو تم تطبيق ١٠٪ مما طرحه العريان لكان الإخوان في كل مكان في كل مؤسسة وجمعية وفعالية وحركة وتظاهرة.. بدلا من عبء تحمّل الإخوان لتحركهم..

لا سامح الله من حرم مصر من نشاط يدبُّ في كل مكان..

فهذا حزب يشارك فيه الإخوان، وهنا جمعية نسائية تطرح رؤية معتبرة للمرأة، وهنا مشاركة ذاتية عفوية في تظاهرة تطالب بالحريات، وأخرى ضد الفساد، وأخرى ضد الغلاء، وأخرى لاستقلال القضاة، وأخرى من أجل فلسطين...

يا إخوان.. لقد تطوّر الجميع وتأخرنا نحن، والإحساس نعمة، ومن يراهن على الزمن يفقد الإحساس، ومن يفقد الإحساس مصيره الفناء.

يا سادة الإخوان.. الفكرة ملك الجميع والتنظيم ملكنا كإخوان كشركاء وليس كأتباع ومريدين.. !!

وأجدني أتوجّه بكلمة لقيادة الجماعة وأقول لهم: "كفاكم إقصاء وترويعا للمخالفين داخل الصف"، وأتعجب من أحدهم عندما كتب مقالاً يدعوننا

لكلمــة سواء، وهو من كتب منذ عــدة أشهر مقالا إعتبره البعض أسوأ مقال في تاريخ الجماعة، فقال عنا أننا أصحاب هوى مدمر ومثيري فتنة، ومعاول هدم في أيدي آخرين، بل وأمعن القيادي الكبير الذي يتلبّس الآن لباس الحكمة دون أن يعتــذر عما قاله من شهور، واصفاً غضبتنــا عما حدث من تجاوزات داخل الجماعة بأنها شهوة الكلام وحب الثرثرة والظهور في الإعلام.. !

وأقول له لا تزايد على إخوانك.. وليعرف الجميع أن الموضوع أزمة شفافية وحرية وليست شهوة أو هوى.. واسأل زميلك في مكتب الإرشاد المسئول على الإشراف على الموقع الرئيسي والذي يمنع المقالات التي تحتوي وجهات نظر مخالفة، بل ويحذف التعليقات المخالفة، ومقال الشيخ عصام تليمة رداً على الدكتور عبد الرحمن البر، ومقال المهندس خالد داوود رداً على مقالك خير دليل على ما نقول.

افتحوا المواقع الإخوانية للرأي الآخر داخل الجماعة، وأنا أتعهّد لك بأنك لن ترى لنا حرفاً مطبوعاً على الصحف أو على مواقع الإنترنت..

بل ويا للأسف أفرد الإعلام الإخواني الموجّه صفحات المواقع لمن كتب عن ضغوط الاستبداد، والذي اتهمنا بأننا متخاذلون، ونطالب بمقاطعة الانتخابات؛ لأننا خائفون من التنكيل والاعتقالات!

ولم نسمع له نفَساً عندما تعرّضت الجماعة بأكملها لضغوط التزوير، وانسحبت متأخراً بعدما دفعت ثمنا باهظا في بضاعة لا تستحق..

ورغم كل ما حدث من خلاف مؤسف استبيحت فيه أخوّتنا ومحبّتنا نقول اليوم لقيادة الجماعة:

تعالوا نتّفق في جزء مشترك من أجل مصلحة جماعتنا، وليكن لنا في

رسول الله أسوة حسنة، ولننظر في سيرة جماعتنا وفي مسيرة المرشد الراحل عمر التلمساني الذي تولّى قيادة الجماعة ١٣ عاما متواصلين لم يخرج فيها فرد واحد من الجماعة، أو تم اتّخاذ إجراء بوقف أو فصل أي فرد، بل كبرت وتمدّدت وتوسّعت الجماعة وانتشرت؛ لأن كل الآراء كانت تُحترم وتوظّف كتوزيع للأدوار في توافق واستيعاب مذهل.

نمدُّ أيدينا إليكم بصدق في حوار متكافئ، وكفاكم من الحديث الذي بدأ يملُّه الكثيرون عن الطبول التي دُقّت على الرؤوس، وأن الفشل هو حليفنا.. وأننا متساقطون على طريق الدعوة، وأن الدعوة تنفي خبثها، والدعاء بالثبات والخشية من الوقوع في الفتنة التي وقعنا فيها! فالأمر اختلف الآن.. وأصبح السفر لأراضي الحجاز بالطائرات بدلا من الناقة والجمل...! وأصبحت الرسائل تصل للآلاف بلمسة زر واحدة!

تعالوا نعلي قدرتنا على إدارة حوار داخلي صحّي في ظل وجود أطر وآليات صحيحة؛ لأن ذلك هو الخطوة الاولى في قبول المجتمع للحوار معنا؛ لأننا نكون قد قدّمنا النموذج لفوائد الحوار والقدرة على التطوير من خلاله.

ندعوكم بقلوب مفتوحة لمؤتمرنا القادم لاستكمال المسيرة من التطوير والاجتهاد، والدفع للأمام؛ لنخرج بلائحة معتبرة تليق بجماعتنا.. ربما لا نستطيع أن نعقده بالشكل الذى نريد، ولكننا سنحاول، ربما لا يستطيع جميع إخواننا الحضور والإدلاء بما عندهم من أفكار وآراء، ولكننا سنسعى جاهدين لتحقيق الحد الأدنى من التواصل، مستفيدين بالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، وحسبنا ألا يذكر الحاضرون الغائبين إلا بكل خير، وألا يظن الغائبون بالحاضرين إلا كل خير.

نمدّ أيدينا وقلوبنا فهل تلتقون معنا أم تقولون فراق بيننا وبينكم؟

قلب الإخوان العليل ٤

الإخوان الإصلاحيون ينادون على قيادة الجماعة..

هل من الأمانة أن نذكر السلبيات ونغضّ الطرف عن الإيجابيات، فالكثير يتفق على أن جماعة الإخوان المسلمين كفكرة وكمشروع إسلامي حضاري وضعه الإمام حسن البنا بصورة عبقرية ينهض بالأمة، وأنه اجتذب بالفعل الآلاف من الرجال والشباب الشرفاء والنساء والفتيات الفضليات المحبين لدينهم، وحافظت عليهم، والذين يتمنون بذل أرواحهم رخيصة في سبيل الله، ولا يستطيع أحد أن يزايد على تضحيات الإخوان ليس في مصر بل في كثير من الدول وما نراه في مصرنا الحبيبة خير دليل وبرهان على أن المعتقلات تزخر برجال من الإخوان أصروا على قول الحق ودفعوا ثمن ذلك..

والإخوان أياديهم بيضاء؛ فهم من الأوائل الذين اهتمّوا بمشاريع كفالة الأيتام في مصر عن طريق أقسام البر، والتي قدّمت الكثير للفقراء والمحتاجين، ولم نسمع يوماً عن نائب من نواب الإخوان السابقين في البرلمان أنه كان نائب قروض أو أراضٍ أو تأشيرات (أول من ابتدع عمل قرعة على

تأشيرات الحج كان نواب الإخوان) أو نواب أكياس دم مسرطن أو عبَّارات خربة أو حتى نواب آداب، ويكفي الإخوان شرفاً أنهم تحمَّلوا عبء تقديم فكرة الإسلام الوسطي عندما غاب الأزهر، فحموا الكثيرين من الوقوع في براثن التطرف والتشدد.

ومـا حملني لكتابة هـذه السلسلة من المقالات هو أن الجماعة بها وفرة من الأفراد والمجهود المنظم، ولكن يقابله غياب الاستراتيجية واللوائح التي تحفظ سلامـة العمل وتفرز الأفضل ليقـود ويغيِّر، ويكون جديـرا أن يأخذ القرارات الصائبـة الشجاعة التي تنحـاز للأمة وللتنمية والنهضـة، ولا تنحاز لجماعة ولا تنظيـم؛ فلقـد تطوَّر الجميـع وتأخرنا نحن والإحساس نعمـة، ومن يراهن علـى الزمن يفقـد الإحساس ومن يفقـد الإحساس مصيره الفنـاء، وأجدني أتوجه لقيادة الجماعة وأقول لهم: فلتستوعبوا الجميع وكفاكم إقصاءً وترويعا للمخالفين داخل الصف،

ندعوكم بقلوب مفتوحة للحوار من أجل التطوير والاجتهاد والدفع للأمام: لنخرج بمشروع تطوير لجماعتنا نحسم فيه أمورا كثيرة معلَّقة من زمن، ولا أجد ما أختم به هذه السلسلة من المقالات إلا بكلمات الشيخ الغزالي -رحمه الله- عندما قال: "إن الانتقاد الصحيح لما وقع المرء فيه من أخطاء أو الاستدراك على ما فاته من كمال يجب أن نقبله على العين والرأس.. ولو كان النقَّاد مدخولي النية سيئي القصد. فسوء نيتهم عليهم وحدهم، وخير لنا أن ننتفع بما أجراه القدر على ألسنتهم من تصويب، والعاقل يتسمَّع ما يقوله خصومه عنه، وإن كان باطلا أهمله ولم يأسَ له.. وإن كان غير ذلك تروَّى في طريق الإفادة منه؛ فإن خصوم الإنسان يفتِّشون بدقة في مسالكه، وقد يقفون على ما نغفل نحن عنه من أمسِّ شئوننا، وقديما قالوا: رحم الله امرأً أهدى

إليَّ عيوبي، فمن أهدى إلينا عيوبنا قبلنا هديَّته في الحال، ثم سارعنا إلى إصلاح ما بطن وما ظهر من نفوسنا؛ حتى لا يبقى مجال لشانئٍ أو فرصة لناهز..

يا سادة.. الغزالي يتكلم عن الخصوم ولسنا كذلك، بل إخوان لكم نمدُّ أيدينا وقلوبنا فهل تلتقون معنا؟

كتبت هذا المقال مع بدايات الثورة وكأني أستشرف تخلي الإخوان عن الشارع وعن الثوار في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء فحدث ما حدث.. ثم كتبت مقالات الفتنة بين الأستاذ صبحي صالح والشيخ محمد حسان وبشرية الحركة الإسلامية وهي مقالات أشتبكت مع مواقف الإخوان بعد الثورة

الإخوان المسلمون وثورة مصر

تغيّرت مصر كثيراً بعد ٢٥ يناير، وأزعم أن هذا التغيير سينال كل شيء في مصر، مما يجعلنا نؤمن بأن انطلاق مصر للأمام أمر يمكن تحقيقه بشرط أن تتوافر القيادات المناسبة والطاقات المخلصة، لذلك اختلفت كثيراً قبل ٢٥ يناير مع قيادة الإخوان في العديد من الأساليب والاستراتيجيات المتبعة وفيما يخص اللوائح وقبول الرأي الآخر، لكني أعتقد أنه بعد هذه الثورة ذابت كثير من هذه الاختلافات ليس بيننا فقط ولكن في جميع أنحاء مصر، فعندما تسمو الأهداف تختفي كثير من الأمور الفرعية مهما كانت أهميتها.

لكني هنا اليوم لست بمقام المختلف بل بمقام الناصح الأمين على ثورة شعب أنا أحد أفراده، وجماعة أنتمي إليها منذ أكثر من عقدين من الزمن.

كان موقف الإخوان من تظاهرة ٢٥ يناير ملتبسا بعض الشيء، ويشبه كثيراً موقفهم من الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ فهم لم يحسموا موقفهم منها، وأعلنوا ترك حرية الاختيار لأعضائهم من المشاركة من عدمه.. وبالفعل كانت مشاركة الإخوان في صباح يوم ٢٥ رمزية للغاية تجلّت في مشاركة بعض شباب الإخوان، وما لبث أن زادت المشاركة وبنسبة معقولة في مساء نفس اليوم.

ثم كان القرار الجريء بالمشاركة الكاملة يوم الجمعة ٢٨ يناير وهو القرار الذي أعتبره من أفضل القرارات التي اتخذت في تاريخ الجماعة منذ إنشائها قبل ثمانين عاماً.. فقد كان انحيازا رائعاً للشعب دون حسابات ودون توقّعات اتّخذه الإخوان بشجاعة وجسارة متحملين فيه فاتورة متوقعة، ربما يكون هم أول من يدفعها مع نظام يستأسد عليهم جيداً دون اعتبارات داخلية وخارجية، خصوصاً بعدما علّمتنا الثورة أن ذكر كلمة الإخوان من النظام كفزاعة له مفعول السحر مع الأنظمة الغربية حتى وإن لم تُبْدِ لنا ذلك..

استمرّت ثورة الشباب والإخوان يعطونها زخماً لا ينكره إلا جاحد، فهنا تجلت معاني كثيراً طالما انتقدناها عند بتم استدعاؤها خطأ في الحوار واستيعاب الرأي الآخر.. فوجدنا ثباتاً ونظاماً وطاعة أضافوا للثورة بُعداً ولم يخصموا منها كما يزايد البعض..

وكان التراجع هو الانتحار بالنسبة لهم، فالإخوان يعلمون جيداً أنه لو كانت أنصاف الثورات أكفانا للشعوب فهي الموت ذاته بالنسبة لهم..

حاول النظام المصري أن يلملم نفسه واستخدم كل الأساليب من نشر الفوضى والرعب ثم إطلاق البلطجية وإمعان التنكيل بالمتظاهرين، ففشل في كل هذا..

فأراد أن يجرّب ما تفعله إحدى الدول اللقيطة المجاورة في إخماد الثورات عبر دهاليز المفاوضات..

وبدا موقف الإخوان متماسكاً في البداية من رفض الجلوس في أي حوارات أو مفاوضات قبل تلبية أول مطلب للمتظاهرين وهو تنحي الرئيس مبارك، إلا أنه ما لبث أن تراجعوا عن ذلك وجلسوا مع نائب الرئيس في جلستين الأولى

سرية والثانية ضمّت العديد من رؤساء الأحزاب والقوى الوطنية غير الفاعلة كثيراً في الشارع المصري..

اختلف الصفُّ الإخواني في قبول هذا الحوار؛ فالمؤيدون للحوار وجدوا في الحوار فرصة لإثبات شرعية الجماعة، وتوضيح أن الإخوان لا يتعالون على الحوار، وغير مترددين في اتخاذ قراراتهم كما وصفهم النائب عمر سليمان في حين رأى الرافضون أن المشاركة هي إعطاء أهم ما يطلبه النظام وهو الوقت، وفيه إخماد وتثبيط للثورة المشتعلة، واعتبروا أن قرار المشاركة لم يعبّر عن رأي الجماعة؛ لأنه لم يمرّ عبر مجلس شورى الجماعة، مع وجود فرصة انعقاده في ميدان التحرير لو أرادوا أو حتى ولو بالتمرير، بل إن أحد كبار قيادات الجماعة رفض الذهاب مع الدكتور مرسي والكتاتني لحضور اللقاء.. وانضمّ الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح بقوة للجانب الرافض دون تردد أو تجمُّل بل وأعلن ذلك في رسالة صوتية للصف الإخواني على موقعه، وصف فيها من استفرد بقرار الحوار من الإخوان "بأنه لا يزال يعيش بعقلية التنظيم المطارَد، وبعقلية إنه "يطلب"، وينسى أنه يعيش في مرحلة الثورة"، مؤكدا أن "دماء الشباب الطاهر الذكي الذي قام النظام المستبد بقتلهم بدم بارد وبالرصاص الحي لا يجب أن تضيع سدى"، مشددا على أنه لا سبيل بإصلاح سياسي واقتصادي إلا برحيل حسني مبارك".

انتهى حوار الإخوان مع السيد عمر سليمان قبل أن يبدأ عندما صرَّح لهم أنه لا يملك صلاحيات بيده، وأنه يرفض فكرة تنحي الرئيس تماماً.. وهنا عاد موقف الإخوان الرسمي مرة أخرى لصفوف المتظاهرين، وتم استدراك ما حدث بعدة بيانات؛ لأني آراه من وجهة نظري اجتهاد أعتقده خاطئا من البعض، وينم عن قلة حنكة وخبرة سياسية..

فالحوارات والمفاوضات تتم بعدما تحقق الثورة أهدافها ويسبقها إعلان مبادئ يتفق عليه الجميع، أما أن تتم الحوارات مبكراً ودون تحقيق شيء من المطالب فهو عبث مع نظام أدمن الوعود الكاذبة.

المهم أن يصمد الإخوان للنهاية.. فرفع كلمة المحظورة عن الجماعة من جميع المواد الإعلامية مرئية كانت أو مطبوعة يثير قلق الكثيرين..

ويبقى اقتراح أقدّمه لجماعة الإخوان وهو أن يوسّعوا دائرة القرار في ظل هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن، ولا يقصروه على التداول في مكتب الإرشاد أو حتى مجلس الشورى، ولكن فليستعينوا ويجتهدوا في طلب المشورة والرأي من حكماء هذا الوطن وهم كثيرون، وهم ينظرون من الخارج فرؤيتهم للأحداث قد تكشف جانبا قد لا يكون في الحسبان.

فربما حظر النظام الإخوان إلا أنهم كانوا يقولون دائماً إن شرعيتهم اكتسبوها من الشارع..

فهل يحظر الإخوان أنفسهم شعبياً من أجل شرعية من نظام محظور؟

لا جدوى خصوصاً مع تحرك قارعي الطبول!

الفتنة بين الأستاذ صبحي صالح والشيخ محمد حسان!!

خلال اليومين الماضيين قرأت تصريحات متنوعة لبعض رموز الحركة الإسلامية أبرزها ما قاله الأستاذ صبحي صالح القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين وفضيلة الشيخ محمد حسان أحد رموز التيار السلفي وكلها تتعلق بالفتنة بين الشعب والعسكر.

ومع كامل التقدير الكبير لهما إلا إنني لا أفهم معنى استدعاء لفظ الفتنة في نضال شعب للحفاظ على ثورته من عسكر أنهكوا البلاد والعباد طلية الأشهر الماضية، ناهيكم عن ستة عقود مضت خلَّفت بلادنا أكثر فقراً وظلماً وفساداً.. وهنا أستدعي ما كتبته من زمن عن الفتنة التي ظلمناها..

والى من يطالبوننا باعتزال الفتنة.. وعدم الوقوع في الفتنة.. والنجاة من الفتنة.. وعدم إثارة الفتنة.. أقول:

تكررت هذه العبارة حتى أضحت علامة في أحاديث بعض الشيوخ، وتكتمل حتمية الوقوع في الفتنة باجتزاء عدة كلمات لبعض الكتاب المعاصرين من سياقها في شأن الفتنة..

لذا يجب أن أوضح أن الفتنة كلمة كبيرة في معناها وأثـرها، وما نراه هذه الأيام من كثرة استخدام لها والقائها في وجه المخالفين والمعارضين إنما يدل على عدم وعي كامل بكلمة الفتنة، وعليه.. فحتى نفهم متى نستدعي كلمة الفتنة..

أنقل لكم بعض ما وجدته بهذا الشأن:

تعريف الفتنة في اللغة

• قال الأزهري: معنى الفتنة في كلام العرب: الابتلاء والامتحان (تهذيب اللغة ١٤/ ٢٩٦).

• قال ابن فارس: "الفاء والتاء والنون أصل صحيح يدل على الابتلاء والاختبار" (مقاييس اللغة ٤/ ٤٧٢).

• قال ابن الأثير: الفتنة: الامتحان والاختبار (النهاية /٤١٠).

• وقد لخَّص ابن الأعرابي معاني الفتنة بقوله: "الفتنة الاختبار، والفتنة: المحنـة، والفتنة: المال، والفتنة: الأولاد، والفتنة الكفر، والفتنة اختلاف الناس بالآراء، والفتنة الإحراق بالنار" (لسان العرب لابن منظور).

معاني لفظة "الفتنة" في القرآن:

١- الابتلاء والاختبار: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (العنكبوت: ٢) أي عند الطبري "وهم لا يبتلون".

٢- الصد عن السبيل والرد: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: ٤٩) قال القرطبي: معناه: "يصدوك ويردوك".

٣- العذاب: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا

وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل: ١١٠) "فُتنوا: أي عُذّبوا".

٤- الشرك والكفر: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٣) قال ابن كثير: "أي شرك".

٥- الوقوع في المعاصي والنفاق: ﴿وَلَكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الأَمَانِيُّ﴾ (الحديد: ١٤) قال البغوي: "أي أوقعتموها في النفاق وأهلكتموها باستعمال المعاصي والشهوات".

٦- اشتباه الحق بالباطل: ﴿وَالَّذينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إلا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ (الأنفال: ٧٣)، أي "إلا يوالى المؤمن من دون الكافر، وإن كان ذا رحم به (تكن فتنة في الأرض) أي شبهة في الحق والباطل." جامع البيان ابن جرير.

٧- الإضلال: ﴿وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ (المائدة: ٤١)، "فإن معنى الفتنة هنا الإضلال" البحر المحيط لأبي حيان (٤/ ٢٦٢).

٨- القتل والأسر: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: ١٠١). والمراد: "حمل الكفار على المؤمنين وهم في صلاتهم ساجدون حتى يقتلوهم أو يأسروهم"، كما عند ابن جرير.

٩- اختلاف الناس وعدم اجتماع قلوبهم: ﴿وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾: "أي يوقعوا الخلاف بينكم"، كما في الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٧٧).

١٠ - الجنون: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ فالمفتون بمعنى المجنون.

١١- الإحراق بالنار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (البروج: ١٠).

لفظة "الفتنة" في الحديث

هناك أحاديث كثيرة وردت في الفتنة، وهي في مجملها نوعان:

النوع الأول: التعوذ من الفتنة كفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر وفتنة المحيا والممات،

والنوع الثاني: الإخبار عن الفتن المستقبلية التي ستحدث.

أكتفي بهذا القدر من المعاني المختلفة للفتنة في اللغة والشرع الحكيم والحديث، وأقول إذا أمعنّا النظر فيها نجد أن معنى واحداً فقط من هذه المعاني يقترب مما يتداوله البعض عندما يجد من يخالفهم في الرأي، وهو ليس نفس ما يقصدونه تماما، وهو اختلاف الناس وعدم اجتماع قلوبهم، وهم ينتصرون لهذا المعنى بالحديث: "الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها"، وقد أورد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هذا الحديث في كتابه ضعيف الجامع الصغير وزيادته، (٤/ ١٠٤)، وضعّفه.

بل ولا بد أن ننظر أيضاً لسياق الآية الذي ورد فيه هذا المعنى ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ يحذّر المسلمين في المدينة قبيل غزوة أحد من المنافقين على المسلمين؛ لأنهم يريدون إثارة الخلاف بين المسلمين.

يا سادة لا بد ألا نصف محاولات إنقاذ الوطن والثورة بالفتنة..

ولا يُعقل أن نستدعي الآيات والأحاديث التي تخاطب جماعة المسلمين.. لكي نسقطها على من يختلف مع المجلس العسكري!

تعالوا نقرأ معاً عما يسمي بالفتنة الكبرى في التاريخ الإسلامي والتي بدأت بخلاف رأي.. وكان بداية استخدام وتداول لكلمة الفتنة بقوة، وكانت

الإشكالية الكبري فيه التحول من خلاف سياسي إلى خلاف تمّ إلباسه عمداً لباس الدين.. وبدأ كل طرف يضفي عليه واجهة وغطاءً دينيا.. وهناك من رفعوا المصاحف في وجه خصومهم لتحكيم شرع الله.. فانتبه مبكراً لهذا الخلط الإمام العبقري علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه وقال: "إنها قولة حق يراد بها باطل"، فبدا سيدنا علي وكأنه استشرف المستقبل في قضية استدعاء النصّ الديني في الخلاف السياسي.. وحدث ما حدث بعد ذلك في وقوع أكبر انقسام في التاريخ الإسلامي، وظهور الشيعة والتشيع وما نتج عنه من تجاوزات فكرية وعقائدية كبيرة.

لما اعتقده الشيعة من إحساس بالذنب وصنعوا لأنفسهم عالما خاصا بهم بدأ بطقوس للتكفير عما حدث، وانتهى برفع سيدنا علي -كرَّم الله وجهه- إلى مرتبة الأنبياء.

نتيجة ذلك كان عميقاً للغاية في الضمير الإسلامي، فمسألة الخلاف في الرأي ولأن أول خلاف في الرأي حدثت فيه مثل هذه الفتنة المرعبة أضحى الخلاف في الرأي مرتبطا بالفتنة.

والنقطة الأخرى التي يجب أن تُذكر هي النقلة التي قام بها سيدنا معاوية، وقام بتحويل نظام الحكم في الإسلام للحكم العضود وغلبة القوة..

درءاً للوقوع في الفتنة، بل هناك من اجتهد من العلماء وقال إن الصبر على ظلم الحكام أفضل من إثارة الخلاف وإحداث الفتنة.

وأعتقد أن العقل الإسلامي كانت لديه ازدواجية مُدهشة طوال عدة قرون مضت؛ فهو قدَّم نموذجا فذا في الاختلاف في المدارس والمذاهب الفقهية، وقرأنا وسمعنا عظمة العلماء وتقديرهم لمخالفيهم وسعة صدرهم وتنوع

آرائهـم.. في حين كان المشهد ضعيفاً من الناحيـة السياسية رغم رقيّ وجودة ما لدينا من الشورى المحكمة، لكنها ارتبطت في تطبيقها بتقوى وورع الحكام، وعندمـا اختلـف الحال أصبحت الأمـور تدار بشورى مشوّهـة متأثرة بهاجس الاختـلاف والوقوع في الفتنـة، فلم تنضج أو تتطور آليـات إدارة الخلافات في الـرأي، في حين أضحت بعض المجتمعات الحديثة الغربية رغم حداثة تاريخها ذات تجربـة إنسانية جيدة في التعدد واستيعاب جميع الآراء والتوجهات لكثرة الممارسات وتنوعها..

وما نراه في بعض الدول التي تدّعي أنها تطبق تعاليم الإسلام من صمت الكثير من العلماء على الاستبداد والظلم والانفراد بالسلطة هو نتاج لفكرة مذهلة صنعها أحدهم في الاستمانة برجال الدين لكي تمكّن له الأرض، ويكون ردّ الجميل لمن فتح البلاد لهذا الفكر الجديد الوافد على منطقتنا في شكل قاعدة ذهبية لا تتغير ولا تتبدل رغم كل ما نراه من ظلم، وهي أن "الخروج عن الحاكم المستبد من سابع وعاشر المستحيلات؛ لأن في ذلك فساد وفتنة عظيمة!"

أخيراً.. يا أستاذ صبحي صالح... ويا فضيلة الشيخ محمد حسان.. ليس الخلاف مع المجلس العسكري وتنظيم الاعتصامات والإضرابات فتنة.. بل الفتنة الحقيقية كما ذكرت آنفاً أن نصوّر الظالمين بأنهم أصحاب العدل، وأن الصبر عليهم هو طريق الاستقرار في حين نَصِف المتظاهرين وأصحاب الحقوق والضحايا بأنهم معاول هدم وفُرْقة..!

بَشرية الحركة الإسلامية!

في أيام الصبا كنت أتدافع مع الكثير من شباب التيار الإسلامي إلى تقبيل أيدي قيادات الحركة الإسلامية آنذاك، ونتفاخر في مجالسنا بذلك، وقد رسمت في مخيلتي صورة لهؤلاء تقترب من صورة الأنبياء والسابقين دون أي مبالغة، وزادني ذلك حبّي لعبارة التابعي ابن السماك الذي قال حين حضرته الوفاة قولته الرائعة:

"اللهم إن كنت قد عصيتك فإني أشهد الله أنني كنت أحب من يطيعك"، ومرت الأيام ووقف هذا التصور وهذه الرؤية مع طبيعة التلقين التي كنا نعتمد عليها في تلقي التوجيهات والتعليمات أمام عيني وفي وجداني حائلاً في بذل أي محاولة للنقاش أو محاولة أو تخيل أن أتناقش مع هؤلاء، حتى ليس من باب التوضيح وبالطبع استحالة الاعتراض أو النقد..

نقرأ كل يوم مواقف الصحابة بل سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وتلطُّفه الرائع مع المخالفين والمنتقدين، بل وطلبه النصيحة والمشورة في المجالس العامة وعلى الأشهاد، ويمر هذا الكلام علينا مرور الكرام؛ لأنه مهما كان النموذج التي تحكي عنه فذاً فإن بُعده عنك زماناً ومكاناً يؤثر في عدم

المحاكاة أو الاقتباس، وهو الأمر الذي فطن له علماء الصوفية مبكراً فقالوا للأتباع والمريدين: "انظر لشيخك كنموذج واقعي ومتمثل أمامك في المعاملات والعبادات وغيرها"، وأثر ذلك ناجع وقوي ربما أكثر لو قلت له تمثل علم ابن العباس أو شجاعة خالد بن الوليد..

ويشاء الله -عزَّ وجلَّ- أن أتعامل مع كثير من رموز التيار الإسلامي بل وقادتهم معاملات خاصة؛ نظراً لظروف عمل أو ظروف الدعوة، وهناك بون شاسع بين المجالين وبين الميدانين.. وأشهد أنني كما وجدت منهم أناسا على خير كثير وكما توقعت وتخيلتهم قائمين صائمين والأهم من ذلك زاهدين آخذين الدعوة مأخذ الجد.. وجدت آخرين أثرت فيهم زهوة القيادة وآثارها، وأنا أتذكر كلمات الإمام أبي حامد الغزالي أن آخر ما يخرج من قلوب الصالحين هو حب الزعامة.. كنت أتساءل حتى ولو كانت النتيجة تنكيلا واعتقالات وترويعا وتخويفا.. فلم أجد من يجيبني عن هذا السؤال، فذهبت به إلى إحدى القيادات الرائعة التي لا أنسى فضلها عليّ ما حييت، فقال لي إن هناك من تصوَّر أن الدعوة لن تستقيم إلا بوجوده، وإنها ستتأثر كثيراً لو جلس في الساقة والمؤخرة، وهذا النوع تسرَّب قليل من حب الدنيا والعجب بالنفس له، فستجد من كلام نظري غير مطبَّق في حياته ولا حتى في معاملاته.. وستجده صبر على ابتلاء السجن والترويع ولم يصمد أمام الدنيا.

ومنذ عدة سنوات ذهبت مدعوّاً للقاء أعضاء مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت أول مرة لي أدخل هذا المقر الكائن في منطقة المنيل -آنذاك- ورغم مرور السنين فإن تصوري الطفولي بأنني سأجد أناسا غير الناس يعيشون في كبسولة فضائية يديرون جماعة ممتدة ومنتشرة في ٦٤ دولة حول العالم وبصورة غير تقليدية.. أو ربما أجد نموذج سيدنا النبي عندما كان

يدير الدولة من مسجد مفروش بالتراب والحصى.. جلست وتحاورنا كثيراً وتكررت لقاءات عديدة مع قيادات مختلفة ليس من الإخوان فقط لكن من الجماعة الإسلامية وبالطبع مع السلفيين الذين شاءت الأقدار أن أبدأ معهم منذ زمن، ويكون محل إقامتي في أهم معاقلهم في قلب الإسكندرية.. أيقنت عندها أن تواصل الأجيال مفقود، وأن هناك حلقة مفقودة؛ فهناك تصورات رائعة وأفكار ترقى إلى حد المسلمات غائبة؛ لأن هناك من لا يفهم لغتك لأنه لا يعيش في عالمك، وأفقت على عبارة قالها الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أتذكرها جيداً في أحد هذه اللقاءات وأنقلها حرفياً كما قال: "الحمل ثقيل ومش كل واحد يقول أصل المفروض يعملوا ويعملوا.. مدّ إيدك يا أخويا إحنا عشرين واحد، وفيه حاجات كثيرة بتفوت علينا، ومحتاجين أفكاركم؛ لأنكم أنتم تحت شايفين أكثر مننا، وإحنا مشغولين بإداريات كثيرة ومختلفة".

يقيناً تلمّست بنفسي هذا الأمر، فعندما تناقشت مع المرشد السابق الأستاذ مهدي عاكف في حضور عدد كبير من أعضاء مكتب الإرشاد بشأن تطوير الخطاب الإعلامي وجدته مستحسناً للأمر للغاية، قائلاً: "قدّم تصورا بذلك"، وبعدها قام زميل آخر أعتبره نابهاً بإثارة أمر اللوائح وتطويرها، فقال الدكتور محمد حبيب: "قدّم تصورا".. تساءلت وتداعت الأفكار لديَّ.. ربما يكون جنديٌّ على يسار الدنيا هو السبب في فتح كبير، وهل ننسى سلمان الفارسي بل وهل ننسى أن من اقترح على قيادات الجيش المصري إبان حرب ٦ أكتوبر المجيدة عندما حدثت إشكالية في ثقل عتاد الجندي المصري أثناء صعوده لخط بارليف بعد الاقتحام، خصوصا من يحملون مدافع وذخائر، فجاء الحل عندما طرح الأمر لجمهور الجنود في حضرة القيادات من جندي (عادة) أمّي يعمل بائعا للمياه الغازية في باب الحديد برمسيس بالعربية

اليدوية التي تنقل بها الصناديق من السيارة للمحال، ولقد كان بالفعل..

الأمور يسيرة وسهلة وعقل ألف ليس كعقل عشرة، وعقل مليون ليس كعقل ألف، لكن لا بد أن تكون هناك القابلية للتغيُّر ولتقبُّل الآراء المختلفة بتواضع دون أن يرى البعض أنه يرى ما لا يراه الآخرون؛ فهو الخبرة والقيادة التي لا يُشقُّ لها غبار!

جاءت الثورة وامتدَّ التغيير لكثير من الأمور في بلادنا، ولكني أرى التغيير يمرُّ بطيئاً والشفافية منعدمة، ولا حجة الآن في طرح جميع الأمور للنقاش حتى أدقِّها وأخصِّها فعندها ستتضح الصورة أكثر، فمن حقِّ الجمعية العمومية أن تضطلع بما يجري لكي تحاسب وتدقق، فهناك من يتصور أن أوجه الصرف هنا مهمة وواجبة بكمٍّ وكيفٍ معيَّن، وربما لو طرح الأمر للجميع لوجدوا في ذلك إسرافاً أو خطأً.. فربما عندما تتغيَّر وتتنوَّع الأفكار يحدث الأفضل.. الرتابة والاستمرار لا يعني الاستقرار بل ربما يعني الجمود والتيبُّس..

لا بد أن تكون هناك مراجعات علنية وشفافة، وكفى تبريرات تصيب التطور بشلل وكساح..

للآن ومنذ أيام والأخطاء تتكرر..

أرى سيَراً ذاتية مضروبة لمرشحين المفترض أنهم يمثلون التيار الديني، وعضويات وهمية لمركز وجمعيات لم يدخلوها في يوم من الأيام، بل وفي لجان وهمية كُتبت أسماؤها وتشكّلها على الورق فقط، ولم يعتذر أحد أو يتراجع، وهذا تدليس واضح وخطير يُفقد المرشح مصداقيته بل يمتد ليصيب ويشكك في النتائج؛ لأن المقدمات لم تكن أمينة..

أرى تحايلا لإحدى جمعيات المجتمع المدني التي تتحمّل نفقاتها وأنشأتها

إحـدى الجماعات والتي أخذت عشرات التصاريـح لمراقبة الانتخابات تستغل ذلك للوجـود داخل اللجان، ولحضـور عمليات الفرز، بـل ولتوجيه الناخبين، وربمـا كان هنـاك مبرر في أيام النظـام البائد لهذا التحايـل، لكن الأمر الآن أصبح مجرّما ويُخلّ بفرص التنافس غير الشريف.

وأرى مخالفات تطال إحدى القيادات الكبرى على الإطلاق، فيكون التصرف هو عزله والتصريح بأن سبب الأمر هو ظروف صحية..

ويظـل الوضـع والأمور كما هي، ويتـم تلبيس الأمور بغـير مسمياتها، فمن يتكلـم يكون ناكرا للجميل ويشـقّ الصفّ، وكأن الصـواب والمفروض أن نقول للمخطـئ والفاسد فتح الله عليك أنت في أمان فـكل أمورنا سرية ولن يفتضح الحال! ميزان مختـلّ ما دامت لا توجد شفافية فالخفافيش تكمن في الظلام، والثورة فتحت لنا الأبواب وأدخلت النور لكن هناك من يستمتع بالظلام..

لا بد أن يعرف الجميع ما يدور حتى يحاسب من يدير، والذي في وجوده حدثت المخالفات.. يا سادة استدعاء باب الستر ليس في أمور تخصّ العامة؛ فهذه أموال عامة ولم يعطَ أحد توكيلا بأن يعفو أو يستر كما أن مبدأ المحاسبة سياج واقٍ ومانع للفساد ويمنع النفوس الضعيفة من الوقوع في الأخطاء والتماهي مع الفاسد ! دام لم يصبه عقاب..

ما المانع أن نعلن عن الأخطاء والعقاب؛ فهذا أدعى للمصداقية، وكوننا تجمعا بشريا يصيب ويخطئ.

الجماعة تعلن الحرب علي الإصلاحيين

وبدأت أدفع ثمن كتاباتي، وتم التعسف معي وإيقافي تنظيمياً، فوجّهت رسالة للدكتور محمد بديع مرشد الجماعة، لكنها ذهبت أدراج الرياح، لكنها ستظل في ذاكرة الجماعة تفضح التعسف نتيجة اختلاف وجهات النظر..

رسالة مفتوحة إلى فضيلة المرشد الدكتور محمد بديع

هذه نص رسالة أرسلتها للمرشد لتوقيع عقوبة الإيقاف ثلاثة أشهر علي ظلماً

الدكتور المحترم محمد بديع

مرشد جماعة الإخوان المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يملؤني الأسى والحزن وأنا أسطر هذه الكلمات... فهناك من يصرّ على أن يجعل وجوهنا في الحائط، ولا يريد أن يفهم أو يسمع ما دام رأينا مخالفا لرأيه..

أسطر لسيادتكم وقائع مؤسفة حدثت معي، وهي -مع الأسف- تتعلق بتعامل أقل ما يقال فيه إنه تعامل غير أخلاقي، ويحتاج إلى تدخل ووقفة من سيادتكم؛ لأن ما يحدث تجاوز وانتهاك لكل قيم وأخلاق الإسلام..

ولا أنسى كلمات سيادتكم في حفل تنصيبكم منذ عدة شهور عندما قلت:

"ربُّوا أنفسكم على الفضائل والكمالات.. والخلق القويم، وكونوا شامة بين الناس، تدلُّونهم على الله -عزَّ وجلَّ- بالقدوة الحسنة والسلوك المستقيم، وساهموا مع غيركم في إصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق".

مع الأسف كان هناك من له توجُّه ورأي آخر.

فتم التعامل معي من بعض أفراد الجماعة -والذين يُفترض فيهم أنهم قيادات كبيرة ورموز معتبرة- بغير ذلك.. واستخدموا معي الكذب والخداع..

فتقدَّمت ضدهم بشكوي فكان الردُّ... توجيه اللوم لهم!

فقاموا هم بطبيعة الحال بتقديم شكوى كيدية في بأنني أتعاطى مع الصحافة وأنال من القيادات، وأهزُّ الثقة، فصدر قرار بإيقافي ثلاثة أشهر!

على الرغم من أن الكذب مخالفة شرعية والتعاطي مع الصحافة وانتقاد الممارسات الداخلية هو اجتهاد يدخل تحت بند تحديد مساحة الشأن العام والخاص داخل الإخوان، بل ولا يوجد في اللوائح الحالية بل وفي أدبيات الإخوان وتاريخهم ما يجرِّم التعاطي مع الصحافة ونقد قيادات الإخوان وتصرفاتهم علناً..

خاطبت بل ذهبت للعشرات من قيادات الجماعة من أعضاء مكتب إرشاد ورموز وقيادات.. فوعدني بعضهم بحلِّ المشكلة.. وانتظرت دون جدوى..

تقدَّمت بطعن أربع صفحات وسلَّمته لأعضاء المكتب الإداري بالإسكندرية، فلم يتم النظر فيه من أصله..

وجاء لي الردُّ مؤخراً من إحدى القيادات المحترمة التي أكنُّ لها كل تقدير قائلاً:

مع الأسف هناك تعسُّف معك.. أرسل شكاوى للقيادات الكبيرة لعل وعسى!

يا فضيلة المرشد:

(١) أطعن على عقوبة الإيقاف ثلاثة أشهر فلا توجد آلية للتحقيق في جرائم الرأي.

(٢) المخالفات التي تحدث من أعضاء الجماعة المفروض أن عقوبتها

محددة مسبقا، وهي المنصوص عليها في اللوائح الداخلية، أو مخالفات شرعية متفق عليها وهذا لم يحدث معي.

(٣) اللوائح الداخلية هي التي تحدد المخالفات المحظور الإتيان بها، ويجب أن تكون معلنة ومعتمدة من قبل مجلس الشورى العام، ومعروفة لجميع الأعضاء.. وهي تحدد المخالفات وكيفية التعامل معها.

فكل ما لم ينصّ عليه أنه مخالفة في الممارسة داخل الجماعة يأخذ حكم الإباحة الأصلية وفق قاعدة "لا عقوبة إلا بنصٌ".

(٤) إعمالا لقاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وتحسبا للشكاوى الكيدية وضعف النفوس، وحتى لا يُظلم أحد، لا يتم اتخاذ أي قرار إدانة في صالح المشكوّ في حقه قبل نهاية التحقيق الكامل معه، ويدخل في ذلك الإيقاف أو التوبيخ أو إذاعة الأمر إلا في حالات حرجة بعينها.

(٥) لجنة التحقيق تحكم وفق اللوائح وليس وفق ما تراه حسنا أو قبيحا.

(٦) النوايا لا تدخل في المحاسبة، ولا يجب الجزم بما في النفوس، والظنُّ أكذب الحديث.

(٧) الجميع سواسية أمام القانون، ولا يجب التفريق بين أكبر قيادة وأقل قيادة، والجميع يخضعون لنفس الإجراءات دون تمييز، والأشخاص ذوو الصفة العامة هم محلُّ نظر وانتقاد الجميع، وهذا لا يدخل في دائرة قلة الاحترام والتقدير أو الأدب، والمساءلة هي أساس مراقبة الأمة لممثليها وضمان نجاح المسيرة وتصويبها وعدم إضاعة الفرص أيضا، وهي إزالة للشك من النفوس وقضاء على الشائعات.

(٨) الحدود تُدفع بالشبهات، والعفو والصفح سلوك المحسنين، وكذلك

الستر إذا عُلِم انتفاء الضرر وتوبة الظالم وإرجاعه للحقوق.

(٩) إذاعة الأمر هو عقوبة في حد ذاته، فيلزم الحرص على سرية وخصوصية التحقيق، ومع الأسف تم إعلان عقوبة الإيقاف.

(١٠) تحرير المصطلحات، فلا يُعقل قبول تسمية فعل الشخص الكذاب بأنه كان يعرِّض في الحديث أو يقوم بالتورية أو أنه في موقف محرج!

يا فضيلة المرشد:

اضربْ على أيدي من يقول "فلنترك النار تأكل بعضها حتى تختفي"... فلست ناراً بل أنا أعتقد أنني برد وسلام على الإخوان.. فلن يتسرَّب اليأس إليَّ في مقاومة الظلم وضياع الحق وغياب الشفافية.. والتجاهل لم يكن يوماً علاجا بل هو آفة الكسالى الضعفاء.. ففي المواجهة والصراحة إسكات وإخراس لكل الألسنة..

"اللهم إني أبرأ لك مما فعل ابن العاص".

ففي هذا الدعاء لسيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منهج لنا عندما أنكر على سيدنا عمرو بن العاص قتله رجلا مشركا نطق بالشهادتين وهو يرفع عليه السيف.

فالرسول رفض التفتيش في النوايا والبحث فيما وراء السرائر والنفوس.. بل إن سيدنا النبي رغم علمه بالمنافقين فاسدي العقيدة والفكر إلا أنه لم يقتلهم بل لم يعاقبهم، وقد أوضحت أنني ما قصدته من الكتابة في الشأن الإخواني هو الإصلاح والتقويم، وأعتقد أن شهادتي هذه تكفي..

وأنا أعتقد أن ما حدث معي هو تصفية حسابات لا أستحقها؛ فهي في التوقيت الخطأ مع الشخص الخطأ، فهناك من الأشخاص مَن يحتاجون إلى هذا الحسم والقوة والردع في مخالفات أكبر وأهم، ولذلك أطالبكم بالنظر فيما ذكرته ليس من باب أنني أتحداكم أو أقف نداً لكم... لكن تصفية "الجيوب" ورأب الصدع والعقوبات التربوية لا يكون بكسر عنق أخ لكم، فإن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، والمجال هنا أصلاً ليس فيه خطأ يستحق العفو، بل هو خلاف في الأفكار والرؤى، وفي تطبيقها.. فلا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم.

فوالله إني لأتعجب أنني طالبت في كل ما كتبته في الصحف وعلى الإنترنت بالتحقيق في التجاوزات التي حدثت في الانتخابات، والإجراءات التي شابت الاستفتاء فيكون مصيري أنا التحقيق وليس مصير من ارتكب المخالفات أو التجاوزات.

تبقى كلمة مهمة للغاية يا فضيلة المرشد:

لو انتقدت الجماعة فلم أنتقد الإسلام، ولو انتقدت القيادات فهم ليسوا معصومين.

يا فضيلة المرشد:

لم يقتل سيدنا النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كبير المنافقين حتى لا يقال إن محمد يقتل أصحابه.. فلماذا هذا التساهل في معاقبتي؟

أربأ بجماعتنا أنها تقتل أفرادها معنوياً، فيقال إن الإخوان تعصف

بالمخالفين في الآراء داخلها، وتمارس عليهم الضغوط والعقوبات.

يا فضيلة المرشد:

هم يحاسبونني على أفكاري تماماً مثلما يحاسب النظام المصري تماماً الإخوان على أفكارهم، في الوقت الذي نطالب فيه بحرية تداول الفكر والآراء، ما دام الأمر في منطقة الأفكار والتنظير.. لكم أن تسعدوا بأن الإخوان ليسوا قوالب جامدة متشابهة بل هي جماعة تحوي طيفا كبيرا من الآراء والأفكار على منهج واحد.

ودعني يا فضيلة المرشد أصرخ وأقول:

ما هي فلسفة العقوبة ثلاثة أشهر نتيجة معارضتي لما أعتقده لبعض التصرفات والتجاوزات داخل الإخوان؟

فقتل النفس بالنفس في الإسلام له حكمة في الزجر والردع.. وفي قطع اليد للسارق هناك حكمة للبتر وكبح جماح هذا الداء... وقد أتفهم عقوبة الإيقاف في جريمة أخلاقية داخل الجماعة لعزل المخطئ...

لكن ما المغزى في عقوبة الإيقاف عند حدوث خلاف فكري وتسمية ذلك زوراً وبهتاناً بأنه نقض للبيعة وهزٌّ للثوابت؟

فهل وقفي ثلاثة أشهر سيجعلني أغيِّر أفكارا تشكَّلت في يقيني ووجداني أم يزيدني إصرارا عليها؟

فلو أثَّرت الاعتقالات والمحاكم العسكرية في الإخوان فسيؤثر الإيقاف ثلاثة أشهر معي!

يا فضيلة المرشد ليس بالإيقاف تحلُّ الخلافات، ولكن بحسن النصح ومقارعة الحجة بالحجة يكون الحل الأمثل لتصحيح الأوضاع وحسم الخلاف...

كل ما أطلبه يا فضيلة المرشد:

إدانة وإعلان بطلان قرار الإيقاف وعدم مشروعيته، وعودتي إلى الإخوان..

يا فضيلة المرشد:

جاءت لي عشرات الإيميلات وهاتفني الكثير.. ومنهم من نصحني بترك الإخوان والتركيز في مجال حقوق الإنسان الذي أعمل به؛ لأن هذا إهدار للوقت.. وضياع للمجهود؛ فالجماعة كيان ضخم وموضوعي سيتم تجاهله، والصف الإخواني متربٌ على تقبُّل إعدام المخالفين ووصفهم بأنهم خبث... فبماذا تنصحني فضيلتك؟

يا فضيلة المرشد:

سأنتظر عودتك بعد أيام من أداء العمرة، وأضع هذا الخطاب بين يديك.. فموقفك معي أثمّنه عندما قلتَ لن يُوقف أحد في موضوع اختلاف وجهات نظر أو آراء إلا بعلمي وإذنٍ مني..

أما من يصرُّون على سياسة القبضة الحديدية على العقول بل الأنفاس فأقول لهم:

افتحوا قلوبكم وعقولكم واتقوا الله، فماذا أنتظر منكم بعد الإيقاف؟

هل أنتظر فتّحكم لمعتقل لحبس الشاردين والمخالفين والمعارضين؟!

ابنكم، هيثم أبو خليل

المقالات التالية ربما تكون تسجيل موقف وتوعية للصف الإخواني أكثر منها محاولة نقدية

استقالة الدكتور حبيب
وحوار الطرشان

س: هل سمعت عن بيان الدكتور حبيب الذي يهدِّد فيه بالاستقالة ويفنِّد فيه تجاوزا في اللائحة في طريقة اختيار المرشد؟

ص: قرأت العنوان فقطلا مع الأسف فُتِن الدكتور حبيب بالأضواء والإعلام، وكان الأولى أن يناقش هذا داخل الجماعة وليس على الملأ.. ولو لم تعجبه الجماعة الباب يفوِّت جمل.. غفر الله له وثبَّتنا جميعاً.

س: فُتِن إيه؟؟ أنت عارف أنت بتتكلم عن مين؟ إنت بتتكلم على النائب الأول للمرشد.. أضواء إيه؟ وضلمة إيه؟ هو محتاج أضواء؟

لو محتاج أضواء كان ممكن يعمل كتير ده حتى اعتذر لقناة الجزيرة عن اللقاء معه؛ لأنه استجاب لمحاولات رأب الصدع ومراجعة الإجراءات التي تمَّت بها الانتخابات الأخيرة.. ولمَّا وجد إنه مافيش فايدة والعناد هو سيد الموقف تكلم.. وبعدين إيه حكاية الباب مفتوح.. هي جماعة الإخوان أصبحت دكان ولا شركة اللي مش عاجبه يخرج؟

ص: أين التجرُّد؟ هو يبحث عن المنصب والمنصب زائل، ولا بد أن يعمل في الساقة أو المقدمة لا تفرق؟

س: طيب وأين تجرُّد باقي أعضاء مكتب الإرشاد عندما سألهم فضيلة المرشد عمن يريد الاعتذار عن الترشح للانتخابات القادمة فلم يجِبْ أحد؟ بل عندما تم تغيير المادة التي تقتضي بألا يمكث عضو مكتب الإرشاد أكثر من مدتين فقط عرض فضيلة المرشد على أعضاء مكتب الإرشاد أن تطبَّق عليهم فوراً فرفض أعضاء المكتب بالإجماع على أن يبدأوا من جديد؟ وخلينا في المضمون هو لمّا الدكتور حبيب يتكلم عن أخطاء يبقى غير متجرِّد؟ يعني لازم يطرمخ على الخطأ علشان يكون متجرِّد؟ هو ده اللي اتعلمته؟!!

ص: نحن لا نعرف أكثر من القيادة.. هم أدرى بما يحدث كلنا ثقة وطاعة لهم.

س: هو الدكتور حبيب مش قيادة برضه؟ وبعدين لا بد أن تكون الثقة والطاعة مبصرة.. يعني لا تسلم دماغك وتستريح.. نريد ديمقراطية التمثيل التي تتيح متابعة القيادة ومناقشتها في الأمور الحيوية داخل الجماعة، وليس ديمقراطية التفويض بتسليم العقل والنوم في عسل الثقة في القيادة.

ص: لا.. لقد خرج على إجماع الجماعة مثله مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور إبراهيم الزعفراني، ولجأوا إلى الإعلام لفضح الجماعة.. لكن الدكتور أبو الفتوح استدرك نفسه.

س: أنت بتتكلم عن مين؟ دي قامات وهامات كان أمثالك عندما يسلِّم على أحدهم يدور طوال اليوم يقول أنا سلمت على فلان؟ كفاك تهريجا.. جماعة الإخوان ليست تشكيلا عصابيا أو مافيا لا يجوز تناول أمورها في العلن.. هذه

جماعة ارتضت العمل العام فلا بد أن تتحمل تبعاته.. عايزين تجرّموا إن أحدا يفتح فمه؟

خلاص يعتزل الإخوان العمل العام وعندها من حقهم يقفلوا على نفسهم والله يوفقهم.. والدكتور عبد المنعم من قال لك إنه سكت، هو له وجهة نظر ولكن ما يحدث سيجبره على أن يتكلم.. ما يحدث ليس أزمة انتخابات أو إجراءات بقدر ما هي أزمة أخلاقية تقصي الآخر وتختطف الجماعة.

ص: يا سيدي الدعوة تنفي خبثها، والقافلة تسير، وهناك من يتساقط ادعُ لنا بالتثبيت.

س: لا يا سيدي الدعوة لم تنفِ خبثها بعد.. من المتنطعين والوصوليين ومن حاملي الحقائب ومن تجاوز في معاملات مالية استُأمن عليها؟

ومن قال لك إن القافلة تسير؟ القافلة ترجع للوراء فلا حيوية ولا حركة ولا مبادرة!!

ص: دعك من هذا الهراء، وخلينا في المهم.. انظر ما يحدث في غزة وجدار العار الذي يُبنى بسرعة مذهلة.

س: هذا هو المهم.. نعم أتفق معك.. فكما كنا نقول للنظام المصري "الديمقراطية ستفرز أفضل العناصر لقيادة الأمة ونهضتها" فلا بد أن نقول إن قيادة الإخوان التي تُنتخب بشفافية وبلائحة معتبرة هي التي تستطيع قيادة الأمة في أمر الجدار وفي غيره، أما غير ذلك فلا أعتقد هذا... فحديث التوازنات جاهز، وقرارات الاعتقال جاهزة أيضاً سواء تحركت الجماعة أم لم تتحرك.

ص: لماذا لم يكتب الدكتور حبيب ما يريد في شكوى ويقدّمها للجماعة بدل الفضايح؟

س: كم من الشكاوى تم تسقيمها.. وكم من الإقتراحات تم دفنها.. هل توجد آلية عند مكتب الإرشاد للنظر في الشكاوى والاقتراحات؟ انظر يا سيدي ماذا يقولون لمن يقترح أو يشكو؟

ص: أنت مُغرض.. متطلع.. تحب الظهور مثل عينيك.. هناك من يدفع لك.. عميل.. خائن.. أمني.. خسيس.. تنبع خلف القافلة التي تسير.. ليس عندك وفاء ولا مروءة.. تفت في العضد.. لعنة الله عليك.

لا... لا... وألف لا لن تستطيع أن تجعلني "أفهم".. قصدي "أفتن" مثلك!

الاغتيال المعنوي بدعوى الربانية!

أسوأ شيء ممكن أن تواجهه الدعوة في سبيل الله هو تفريغ الأشياء من مضمونها، والعبث واللعب بالألفاظ والعبارات والخلط في المفاهيم فلا بد عندما ننظر في أمر دنيوي أن نقيس بالمعايير المعتبرة في هذا المجال؛ فنحن أعلم بأمور دنيانا مع أخذ الجانب الشرعي في الاعتبار.

إذن في المعاملات لا بد أن يكون القياس صحيحا؛ فالكذب والخيانة والتدليس والغش تسمَّى بمسمياتها ولا مجال لاستدعاء ألفاظ وعبارات مثل التغافل والتغافر والستر.. فهذه الأمور تمسُّ حقوق الناس، وكل أمر يوزن بحجمه وبظروفه وطبيعته.

كذلك تسمَّى الانتخابات انتخابات.. واللائحة لائحة.. كلٌّ بضوابطه مثلما يفهمها ويعرفها الجميع؛ فهي محك مهم لمن قام بإجرائها وتنفيذها...

قال رجل لعمر بن الخطاب: إن فلانا رجل صدق، فقال له: هل سافرت معه؟

قال: لا.

قال: فهل كانت بينك وبينه معاملة؟

قال: لا.

قال: فهل ائتمنتَه على شيء؟

قال: لا.

قال: هل تعرف مدخله ومخرجه؟

قال: لا.

قال: فأنت الذي لا علم لك به أراك رأيته يرفع رأسه ويخفضه في المسجد.

سأل سيدنا عمر بحكمته البليغة عن أمور كلها تتدرج وترسِّخ أن الدين هو المعاملة..

معاملة في السفر حيث يتكشف الإنسان وهو تحت ضغط السفر والغربة.

ومعاملة الدرهم والدينار وفيها يرسب الكثير.

ومعاملة الجار مع جيرانه على مدار اليوم وهي معاملة أخلاق لا يستطيع أن يتجمَّل فيها الإنسان طوال حياته.

أما داخل المسجد فالكل يسجد لله ولا مجال للفحص والتقييم.

هناك من يفهم الدين فهماً صحيحاً كونه عقيدة وعبادات ومعاملات وغيرها...

وهناك من يأخذه كعبادات فقط، ويفصِّل لنفسه معاملات حسب هواه ويحللها حسب مصلحته.

بدأت بهذه المقدمة بعدما قرأت الصرخة المزلزلة التي أطلقها شاهد عيان، وهو المهندس الخلوق حامد الدفراوي أحد قيادات جماعة الإخوان

المسلمين الحاليين، والذي أوضح فيها مأساة العبث باللائحة وتعيين ٢٠٪ من أعضاء مجلس الشورى العام تزيد في مجالس المحافظات إلى ٢٥٪ ولو تم إضافة أعضاء المكتب الإداري للمحافظة وهم ١٣ فردا، وهم أيضاً أعضاء مجلس شورى المحافظة!!

ولو فرضنا أن أعضاء مجلس الشورى في محافظة ما حوالي ٤٠ فردا معنى ذلك أن هناك ٢٣ فردا يمثلون المكتب الإداري للمحافظة والمعينون من قبلهم قد حسموا أمر أي انتخابات قبل أن تبدأ!!

(رئيس الجمهورية المصري لا يعيِّن في مجلس الشعب سوى ٤٪ من إجمالي الأعضاء!).

ويتكرر نفس السيناريو الهزلي على مستوى مجلس الشورى العام..

لهذا عندما يكتب الكثير ناصحاً للجماعة التي نعتزُّ بها ونراهن عليها في التغيير والإصلاح، ونريدها أن تسترد عافيتها وقوَّتها وتنفض غبار الركود والجمود الذي أضحت عليه يسوءني كثيراً التهكم والسخرية التي قابل بها بعض الإخوان هذا النصح، ضاربين عرض الحائط بأهمية النقد وقبول النصيحة، وبأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها على أي شكل فهو أولى الناس بها، فما بالنا بأنها من داخل الصف الإخواني.

أخطر هذه العبارات هي التي تُستدعى في رأيي لتسكين الصف الإخواني وتمديد مرحلة الاختطاف للجماعة من مجموعة تعتقد أنها تحافظ وتحمي الجماعة من المغرضين والمتربصين، في حين أنها تسيء إليها إساءة بالغة وتضرها بصورة كبيرة.. أذكر منها:

(لا يجوز مناقشة أمور الإخوان على الملأ؛ فهذا شأن داخلي)

وهي عبارة أعتقد أنها قد تكون مناسبة لو تكلمنا على مجموعة من تنظيمات المافيا أو العصابات، ولا تصح ولا تليق مع جماعة إسلامية ذات تاريخ عريق، واختارت العمل العام بكل تبعياته، ونزلت الشارع تعرض نفسها على الناس وتناطح النظام المصري في المجالس النيابية من أجل التغيير والإصلاح.. تذكرني هذه العبارة عندما تلقّن أمهات بعض الصبية غير المسلمين أطفالهن عند ذهابهم للمدارس بأن يمتنعوا عن الحديث في الدين مع أي شخص! قد نفهم من هؤلاء تشككهم في عقيدتهم وخوفهم من قدرة الآخر على إقناع أبنائهم... لكن ممن تخاف قيادة الإخوان المسلمين وأبناؤها قد بلغوا الرشد؟

أعتقد أن الأمور التي نقصدها مناقشات تخص اللائحة والشفافية والشورى وتطوير الخطاب السياسي والإعلامي، وعمل مبادرات لدفع الحيوية داخل أوصال الجماعة، وهي أشياء لا تسبب ضررا للجماعة، وإنما قد تسبب إزعاجا لمن يريدون الجمود والركود من أجل الاستمرار.

(الجماعة متربِّص بها أمنياً، ومكتب الإرشاد يتم التنصُّت عليه من قبل الأمن على مدار اليوم)

وهي الفزاعة الأمنية العجيبة التي تُستدعى في أوقات وتغيب في أوقات أخرى... لا نسمع عنها شيئا أيام الانتخابات النيابية عندما يتم اعتقال المرشحين وأنصارهم، ويصل عدد المعتقلين للآلاف في حين عند المطالبة بتغيير نظام الانتخابات الداخلي للجماعة والذي تسير عليه الجماعة من زمن يتم استدعاؤها على عجل.. وكأن الأمن يتربص بتطوير أو إجراء الانتخابات داخل الإخوان بطريقة صحيحة ولا يتربص عند إجرائها بالطريقة الهزلية التي تتم الآن، وأفضل ما سمعته عن هذه الفزاعة الأمنية ما قاله أحد شباب

الإخوان معلقاً:

ما دام الأمن والنظام يعرف ما يدور داخل مكتب الإرشاد لحظة بلحظة أليس الأولى أن يعرف قواعد الإخوان ما يحدث قبل الأمن؟!

وأتساءل: هل تغيير اللائحة على الهوى والتوسع المخلّ في التعيين هو الحل السحري لمجابهة التربص الأمني؟!

(نحن نُعلي المؤسَّسية ونُهمل اللائحة)

وأعتقد أن المؤسَّسية منهم براء واللائحة منهم براء، وأتحدى أن تظهر لائحة واحدة يمكن الرجوع إليها.. فتمييع الأمور واللائحة السابقة واللائحة المعدلة والبند الفلاني تم تعديله والبند العلاني تم إلغاؤه... وهذه الأشياء تأثرت بها بعض النفوس الضعيفة التي تدَّعي الربانية تأثراً بالمزاج العام الذي نشر الحزب الوطني شذاه في الهواء، فأصبح الكذب والتدليس هو الطريق للحفاظ على الجماعة.

وأكرر أي لائحة وأي مؤسَّسية في هذا النظام الانتخابي، وفي ظل التجاوزات التي حدثت في انتخابات مجلس الشورى العام (أقرَّ بحدوثها الدكتور حبيب في حواره مع جريدة الشروق)، ولأول مرة أسمع عبارة:

"ترشيحات بتوجيهات باختيار الشباب"، وهذا أمر باطل ينسف فكرة الانتخابات من جذورها، ويراد بها تنحية بعض القيادات التاريخية المشاغبة!

(الأخ فلان تركنا؛ لأنه فُتِن بالإعلام والأضواء وحبِّ الظهور)

وهنا يكون الاغتيال المعنوي لأفراد وقيادات أفنت حياتها في هذه الجماعة حباً في الله وإخلاصاً للفكرة، وعندما تعرض وجهة نظر مخالفة قد تكون أخطأت في التعبير عنها تطلق السهام عليه بلا رحمة ولا هوادة وبطريقة غير

أخلاقية، يُخاض في سيرتها وفي شخصها ودون أي مراعاة لضمير أو دين...

وعندما يترك فرد من الإخوان الجماعة بعدما تضيق به سبل التغيير فكأنه صبأ!

فإلقاء التحية والسلام عليه يكون بصورة باردة!

بل وتجنُّب التعامل معه وعدم تفقده..

(أقسم بالله عايرني بهذا الأمر ضابط كبير عند استدعائي بأمن الدولة ساخراً..

فلان الفلاني كان ملء السمع والبصر، وعندما كان يُعتقل لا تتركه الجماعة وزيارات وهدايا لأهله وبيته، وعندما ترك الجماعة لا يسأل عنه أحد بل لا يُلقى عليه السلام من أصله!).

(الإعلام الحكومي متربِّص بنا)

وأنقل هنا نصّاً ما قاله الدكتور محمود غزلان منذ أيام رداً على رأي الدكتور يوسف القرضاوي في أزمة المرشد:

"الإعلام -في معظمه- يسيطر عليه العلمانيون والأمنيون والوصوليون، وهؤلاء يتربَّصون بنا الدوائر، ويسعون لتشويه صورتنا وتمزيق صفوفنا والتحريض علينا".

وأتساءل مرة أخرى لماذا تحميل الإعلام خطايا القيادة؟

ألا ترون معي أن الإخوان اليوم أفضل من أمس كثيراً في الإعلام بكل أنواعه؟

نظرة موضوعية لبعض الصحف المستقلة والبرامج المحترمة والأقلام الشريفة.. أليس من العجب أن الجماعة كانت أفضل قوة وأحسن أداءً عندما

كانت تقف ضد إعلام يسير في اتجاه واحد.. والآن بعدما أصبحت الفرصة متاحة لنقل رأي وصوت الجماعة أصبح الإعلام هو المفرض وهو المخطئ؟

(العلامة يوسف القرضاوي لا يعرف شيئا عن الإخوان)

ويا للعجب.. على مقدرة هؤلاء على تحطيم وتشويه صورة أي ممن ينال منهم أو يتكلم عن حالهم المتردي الذي آلوا إليه!

يذكرني هذا بما قاله لي قريباً أحد القيادات التاريخية الكبيرة والبارزة للجماعة عندما سألته لماذا الصمت عما يحدث داخل الجماعة؟؟ فردَّ قائلاً: "سيفرمونني! وسينالون مني وأنا تقدَّم بي السن، وأريد أن ألقى الله وأنا داخل هذه الجماعة".

وكنت أعتقد أن الأفضل بعدما أدلى العلامة القرضاوي برأيه فيما يحدث داخل الجماعة بأن يقوم مكتب الإرشاد بالكامل بتقديم استقالته بدلا من النيل من العلامة القرضاوي، واستدعاء مواقف له تجاه التمدد الشيعي، والحديث الآن أنها شقّ صف الأمة!

(نحن أصحاب دعوة ولا نريد مناصب)

ومن قال إن هناك تعارضا بين الاثنين؟

أليس من الأفضل أن يتقدَّم من يرى نفسه كفئا في مجال بدلا من تعيين المتردية والنطيحة التي لا فائدة تُرجى منها إلا أنها تسمع وتطيع لكونها بلا إمكانيات ولا مؤهلات؟ والفيصل في النهاية لرؤية واختيار الأفراد وليس لرؤيته وطلبه هو.

(هذه الدعوة ربانية تنفي خبثها)

نعم ربانية عندما تستقيم الطرق والأساليب مهما كانت النتائج..

ربانية عندما يولّى من يصلح وليس من يستأنس ومن يطيع.

ربانية عندما تعود التربية لسابق عهدها بما لا يكون ستاراً لتجاوزات تحدث..

نعم تنفي خبثها ممن أساءوا لها في تجاوزات مالية مخيفة وفي إنفاق أموال دون وجه حق، وفي تصرفات غير أخلاقية، ولا يقصد باستدعاء هذه العبارة لاغتيال من يخالف ويعترض بأنه خبث، والحمد لله تخلّصنا منه... ويا لها من جريمة لن يغفر الله لمن فعلها..

(دع القافلة تسير والكلاب تنبح)

وهي عبارة قرأتها وسمعتها كثيراً من شباب الإخوان في ردودهم على من ينتقد ما يحدث في الجماعة.

ويا لها من عبارة فيها تكبُّر وتعالٍ على الخلق حين تُستخدم في هذا الموضوع.. فمن قال إن القافلة تسير؟

القافلة متعثرة.. القافلة جامدة في مكانها، وربما قد تكون ترجع القهقرى! ولماذا وصِف من يعارض ومن ينصح بالكلاب؟

هل الجميع مغرض.. متربص؟

فلنفرض كذلك.. هل تعلّمنا أن ما نقدّم لمخالفينا وصفهم بالكلاب!

(هذه محاولات للقضاء على الجماعة وتفكيكها)

وهذه هي فزاعة أخرى بفناء الجماعة وانهيارها...

وهنا لا بد من التوضيح أن مثل جماعة الإخوان المسلمين لن تفنى بالمصارحة مهما كانت موجعة..

ولن تفنى بالشفافية مهما كانت فاضحة..

ولن تفنى بالشورى الحقيقية..

ولن تفنى بتربُّص أمني يحاسب على دخول النفس وخروجه..

لأنها جماعة مبنية على عقيدة وعلى فكرة إسلامية مخلصة للتغيير والإصلاح للأمة بأسرها..

ولكن يمكن أن تتأثر وتتكمش وتجمد بالمدَّعين الأوصياء المعاقين للحركة والمبادرة..

وأخيـرا،،

(قرار بعدم التعامل مع وسائل الإعلام خلال هذه الفترة)

وهذا تكتيك جديد يزيد الصورة تشويهاً، ويعطي فرصة لمن يكرهون الفكرة الإسلامية أصلاً أن يقولوا انظروا لهؤلاء عندما تضيق بهم السبل فمزيد من الظلام والانغلاق.

وفي اعتقادي فإن مثل هذه القرارات إنما يكون أسلوبا غير محترم "للطرمخة" على تجاوز حدث، وللرهان على ذلك السلاح السحري الذي لا يملكون غيره وهو الزمن.

تماماً مثل النظام المصري والأنظمة المشابهة.. تمويت وتهدئة الأمور حتى تمرَّ الموجة وعندها تبدأ تصفية الحسابات، ونحذف من نشاء ونرفع من نشاء..

من يعمل لله مخلصاً ويتقِ الله في كل سكناته وحركاته لا يخشَ العالم بأسره فلماذا الخوف من الإعلام؟

أخيراً:

أقول للمهندس حامد الدفراوي ومن تحرَّك مثله من شباب الإخوان من أجل تصحيح المسار وإنقاذ الجماعة فليقولوا عنكم مغرضين... متربصين... مارقين...

فليقولوا ما يشاءون... لن يضيركم ذلك؛ فالله مطَّلع على السرائر..

فلقد عهدناكم أفرادا وقيادات مخلصين تدورون مع الحق أينما دار..

ولن نجعل التشويش على كلامكم هذه المرة يؤتي ثماره، فلن تضيع الحقائق والمعاني التي وضَّحتموها بقذفكم بالإفك والبهتان..

فهذه اللعبة قد فهمناها جيداً، وسئمناها منذ زمن..

بل نتضامن معكم في إجراء تحقيق عما قيل ويقال بشأن اللائحة وانتخابات الشورى...

ولن نصمت حتى يوسَّد الأمر لمن يستحقه أو من يطلبه بالشورى والانتخابات الشفافة، وليس بالتعيين وبأشياء أخرى!

حسابات المكسب والخسارة
في أزمة الإخوان

هدأت العاصفة نسبياً داخل جماعة الإخوان المسلمين، وارتضى البعض بالنتائج التي جاءت بمكتب إرشاد جديد بعد أزمة اعتبرها بعض المراقبين الأعنف في تاريخ الإخوان خصوصاً خلال العقدين الأخيرين.. وعلى الرغم من أن هناك من يراهن على أنه ما زالت هناك آثار وتوابع لهذه الأزمة ستظهر وتتجدد:

- مع تعاطي المكتب الجديد مع الأحداث والتحديات التي ستفرض نفسها عليه خلال الشهور القادمة، وكيفية تعامله معها..

-وكذلك عندما تتحدث الأغلبية الصامتة من أعضاء مجلس الشورى العام ومن القيادات التي تم إقصاؤها عمداً ومنهم الدكتور حبيب، والذي حملت استقالته مغزى شديد الأهمية يكشف حالة الارتباك التي تعاني منها القيادة.

عموما لو نظرنا نظرة عامة لحسابات المكسب والخسارة لهذه الأزمة

للجماعة بل وللحالة السياسية برمتها داخل مصر سنجد أن المكاسب يمكن أن نجمل بعضها في:

(١) الزخم الإعلامي الذي صاحب هذه الأزمة والذي رصد كل التحركات والمواقف داخل الإخوان، والذي رفع الجماعة إلى صدارة الأخبار المحلية بل العالمية، وهو رصيد يضاف للجماعة ويجعل إضافة لقب "المحظورة" إليها وسيلة من وسائل التندر.

(٢) لفتت الأنظار وبقوة لأمر تعديل اللائحة والذي كان أمرا مؤجلا دائماً داخل الجماعة، بل تعدى الأمر إلى المطالبة بهيئة اقتضاء أو لجنة فضّ منازعات وإعلان لحقوق الفرد وواجباته.. وفصل الجهاز التنفيذي (مكتب الإرشاد) عن الجهاز التشريعي (مجلس الشورى).

(٣) ظهور صوت معارض داخل الإخوان ينتقد على الملأ الممارسات الخاطئة، ويفندها دون اتخاذ إجراءات تأديبية ضده (على الأقل حتى الآن).

(٤) إظهار قوة التنظيم وتماسكه؛ لكونها مبنية على أسس فكرية وعقائدية لا تتيح تفجيرها بسهولة من الداخل، مثلما يحدث في الأحزاب والحركات المماثلة عند حدوث أي صراع داخلي.

(٥) إحراج النظام المصري والأحزاب الموجودة على الساحة السياسية وإعطاء نموذج لتداول السلطة بخروج مرشد الجماعة طوعيا بعد فترة ولاية واحدة!

(٦) ظهور الإخوان ككيان بشري يصيب ويخطئ مما ينفي عنها صفة القدسية التي يتهم البعض الإخوان بالترويج لها.

(٧) حدوث نقلة نوعية في مسألة الشأن العام والشأن الخاص للجماعة،

وما يجب أن يطرح خلال الإعلام حيث حسم الأمر بشكل واضح وواقعي كون الإخوان شأنا عاما من حق الجميع أن يطّلع ويتابع وينتقد ويحاسب على ما يجري داخله حتى إن أصحاب الرأي المعارض للفكرة لجأوا في النهاية إلى التعامل بنفس الأسلوب (راجع حوار د/ محمود عزت في الجزيرة والحاج سيد النزيلي في الدستور).

أما حسابات الخسارة فأعتقد أن منها:

(١) عملية إقصاء رموز تيار العلانية أو العمل العام الذي اصطلح على تسميته بالإصلاحي، مما يهدد حالة التعايش التي كانت موجودة والتي كانت تمثل حالة ثراء داخل الجماعة، بل ساهمت في اتخاذ مواقف معينة مستفيدة بسياسة توزيع الأدوار..

(٢) ظهور الجماعة في صورة غير ديمقراطية حيث بدا أن هناك تيار يقصي تيارا آخر، وبدا هناك عوار واضح في الإجراءات واللوائح خصوصاً مع تقديم طعن قانوني في صحة الانتخابات وما ترتب عليها من نتائج..

(٣) ظهور الصف الإخواني بصورة سلبية للغاية وعدم بذله أي مجهود لكي يستوعب أو حتى يفهم ما يحدث داخل جماعته رافعاً لافتة الطاعة العمياء والثقة في القيادة، وكأن الاجتهاد للوصول للحقيقة خيانة للطاعة والثقة!

(٤) استفادة النظام المصري بكل ما أثير من سلبيات في هذه الأزمة في الانتخابات القادمة عن طريق شعار بدأ يروّج له بالفعل وهو "هذا ما فعله الإخوان مع بعضهم فماذا يفعلون مع معارضيهم؟".

(٥) تجاوز رد الفعل إلي ردّة أخلاقية! ظهرت في رد فعل بعض كوادر

وشباب الجماعة لمن تكلم أو كتب ينتقد بعض الإجراءات في العملية الانتخابية، أو اجتهد في دراسة تحلل جوانب الأزمة، فقد تم اتهام المخالفين في التعليقات على مقالاتهم بالعمالة والخيانة وشقّ الصف، بل وصل الأمر لتشبيههم بأحبار اليهود والباحثين عن الشهرة والمتطلعين والمتنطعين... إلخ. والمذهل أن ذلك تم دون النظر في المضمون.. مما أظهر بوضوح أزمة ثقافة الاختلاف وآداب الحوار التي نعاني منها جميعاً في مصر، وتأثر بها الإخوان بطبيعة الحال.

(٦) إطلاق بعض الشخصيات ممن يفتقدون للكاريزما والثقافة والتاريخ والذين يطلق عليهم "حاملو الحقائب" للنزول للصف الإخواني والخوض في سيرة قامات تاريخية كبيرة غمزاً ولمزاً، ووصل بأحدهم بأن أعلن صراحة بأنه سيتم استبعادهم من مجلس الشورى العام الجديد بعدما تم استبعادهم من مكتب الإرشاد!

(٧) ظهور الإعلام الإخواني وكأنه إعلام رسمي موجَّه ممثل لاتجاه بعينه.. بل وانتقائي بشدة يختار ما يناسبه ويترك ما لا يناسبه، وخير دليل على ذلك:

(أ) تجاهل تقريرين للمستشار الكبير فتحي لاشين، والذي أقرَّ أمرين: الأول تصعيد العريان دون انتخابات، والثاني بتفسير وصحة الاستفتاء الأول الذي يؤيد التأجيل.. في حين تم الاحتفاء بالتقرير الثالث الذي يقرُّ بصحة الانتخابات بنظام التمرير، على الرغم من مخالفته لرأي المستشار طارق البشري! والتقرير الرابع الذي يردُّ على بيان الدكتور حبيب!!

(ب) حذف المواقع الإخوانية للتعليقات المخالفة أو المعارضة بصورة مؤسفة وصلت للتعليقات التي تنوِّه إلى موعد ندوة قناة الجزيرة مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح!

أخيراً تبقى كلمة..

يخطئ من يعتقد أن ما حدث داخل الإخوان مكسب مطلق على طول الخط.. أو خسارة مطلقة كذلك.. لكن المهم أن يتعلم الإخوان مما حدث، فيستثمروا هذه المكاسب، ويتجنّبوا الوقوع في الأخطاء، فالاستهانة بالتعلُّم من المواقف والتجارب تحت دعوى "ياما دقّت على الرؤوس طبول" أمر يؤدي إلى التخلف والضياع؛ فالتاريخ لا يرحم من لا يتعلم منه.

ولا بد من إعادة النظر في قسم التربية داخل الجماعة؛ فما حدث قد لا يمثّل مشكلة في الإجراءات أو اللائحة في نظر البعض، بقدر ما يمثّل أزمة أخلاقية تقصي وتغتال الرأي المخالف بدم بارد..

ويبقى سؤال: هل استوعب جمهور الإخوان الأحداث، وتناولوها التناول الإيجابي؟ وهل ساهمت هذه الأحداث في إيضاح الكثير من الأمور لديهم؟ وهل دفعتهم للمطالبة بالممارسات الديمقراطية وعدم تهميشهم؟

إن الأمم تتعلم من الأخطاء، لتبني مستقبلا أفضل، فليس هناك جماعة معصومة ولا أفراد مقدّسون، والذي يجب أن يعمل لتطوير ونهضة الجماعة هم الأفراد الذين ينتمون إليها فكرا وعملا..

إخوان "أوف لاين"!

الضجيج يملأ الدنيا والأحداث كثيرة ومتلاحقة، وموقع إخوان أون لاين يمارس أسوأ الأدوار على الإطلاق... دور التغييب والتضليل... فكأن ما يحدث داخل الإخوان يخص جماعة أخرى فلا حسّ ولا حتى خبر واحد!

ويا ليته اكتفى بسقوطه المهني والخبري بداية من أحداث أزمة تصعيد الدكتور عصام العريان وانتهاء بالأزمة الحالية، إلا أنه ما زال يسير في الاتجاه الواحد.

بداية ما زلت أتحفظ على اسم الموقع بلغة "الفرانكو آراب" الذي يشجّع المسخ الأجنبي في اللغة العربية...

ومن العجائب أن يحدث ذلك في موقع الإخوان المسلمين!

وأحد وصايا المؤسس الإمام الشهيد حسن البنا "اجتهد أن تتكلم العربية الفصحى فإن ذلك من شعار الإسلام".

ومع الأسف لم يأخذوا بالفصحى ولا غيرها فأخذوا شيئا آخر... بدعوى الحداثة والتطوير!

وعند ترجمة اسم الموقع نجد أنه يقول لنا إن الموقع على الخط بمعنى أنه ينقل الأحداث أولا بأول وبجاهزية واستعداد... وهذه كذبة كبيرة والكذب حرام!

فلا هو "أون لاين".. ولا هو عنده جاهزية ولا استعداد...

توقع الكثير بعد فضيحة "كله تمام" في أزمة العريان أنه سيتم الإطاحة بإدارة الموقع فوراً؛ احتراما للقارئ وتقديراً للحقيقة.. لما قامت به من اجتهاد في التغييب وصل لحد التهريج عندما تم عمل موضوع بعنوان "بالصور نكذّب حدوث أزمة داخل الإخوان" فهم لم يكتفوا بالكذب بأن "كله تمام" ولكنهم يريدون تأصيل الكذب!

قد يُرجع البعض هجومي المتوالي على الخطاب الإعلامي عامة وعلى المواقع الإخوانية خاصة هي حظري من الكتابة في جميع المواقع الإخوانية "من ذاق الحظر لا يحظر"، بعدما كنت أستكتب في الكثير منها، ويمكن الرجوع إلى محركات البحث لبيان مدى غزارة ما كنت أكتبه.. بل وصل الأمر لحذف بعض المقالات من أرشيف بعض المواقع ذاتها، ولسوء حظهم أنني كنت أحتفظ بصور من هذه الصفحات وما تحويه من تعليقات.. وسأقوم بتوضيح ذلك في الوقت المناسب بمواعيد النشر ومواعيد الحذف؛ لكي أوضح الانهيار الإعلامي الذي يحدث...

وحتى لا أشخصن هذا المقال أريد أن أسأل:

لو لم يقُمْ موقع الإخوان الرسمي بنشر تداعيات الأزمة الحالية أولا بأول فمن ينشرها؟

لو لم يقُم موقع الإخوان الرسمي بتغطية الانتخابات الجارية فمن يفعلها؟

أليس هو منبر الجماعة الرسمي وهو أفضل لنا من الفضائيات والصحف لكي نطرح الأفكار والمبادرات؟

وهنا أردُّ على من يتهمنا باللجوء للنشر على المواقع وصفحات الجرائد وأقول له ما لا كنت أودُّ أن أقوله:

يا سيدي نحن محظورون من الكتابة... ليس لركاكة ما نكتب أو عدم موضوعيته...

لأنه كان يحمل رأيا جديدا.. أو جريئا.. وانتهى ذلك بالعقاب الشخصي حتى ولو كانت المقالة تسبِّح بجمال الحال، وبأن الأمور رائعة والجو "مشمش".

ولذلك عندي أيضاً كثير من المواقف حتى إنني أرسلت لأحد المواقع مقالا بصفتي الحقوقية أنبّه فيه لعدم نسيان قضية ضحية مدرسة الجزيرة الأستاذ حمادة عبد اللطيف وعدم ترك الجلاد المقدّم السيد محمد السيد الذي أصابه بالشلل الرباعي يفر بفعلته...

فلم ينشر الموقع هذا المقال!

إلا أنني أرسلت لهم رسالة أقول لهم اعتبروني مثل الصحفي "...." الذين تنقلون في موقعكم مقالاته، والكل يعلم لحساب من يعمل! فالضحية أخ لكم.. عيب عليكم ما تفعلونه، فاستحيوا، وتم النشر.. وبعدها لا ولم ينشر لي حرف واحد!

الأزمة عميقة.. وليست أزمة عارضة واختلاف بين رأيين، بل هي أزمة أخلاقية في إقصاء المخالف بلا رحمة.

إن عدم محاولة تطوير الخطاب الإعلامي للجماعة وتطوير منافذه يوضح أن ثمّة ترهلا دبَّ في بعض أقسام الجماعة.

وأصبح الموقع يدار بعقلية الموظفين الذين يتبعون السيد صاحب المصلحة.

فتحذف التعليقات المعارضة، وتفرد الآن المقالات التي تغازل الأزمة من بعيد باستدعاء قيم عظيمة كالإخلاص والأخوة، وتؤكد وحدة الصف.. ومنها من يبرر الجمود والركود بدعوى عدم التلون والسقوط!

وهذه سقطة أخري.. لأني أجد من الشجاعة والفروسية الدخول في الموضوع دون اللفّ والدوران حتى تتضح الصورة ويفهم ما يراد بدل العيش في دور التنظير، والذي قد لا يصل لعقل البعض الذي لا يقرأ أصلاً الخبر المباشر ولا يتابعه، فكيف له أن يقرأ بين السطور؟!

وهنا أودُّ أيضاً أن أشير إلى واقعة وهي تصريح للسيد رئيس تحرير موقع إخوان أون لاين في إحدى الفضائيات عندما سأله المذيع عن رأيه في مقالي السابق "المأزق الإعلامي للإخوان"، فأجاب سيادته:

بأن الموقع الرسمي للجماعة ويعبر عن رأي الجماعة، وليس من الضرورة أن يعبِّر عن الرأي الآخر! وأن هناك حربا إعلامية وتربُّصا أمنيا بالجماعة... إلخ.

وعليه فأرجو أن يدلَّني فاعل خير عن موقع آخر للجماعة فيه الرأي والرأي الآخر.. ويكون فيه نموذج إعلامي راقٍ لرؤية الإخوان وتعاطيهم مع الواقع والمجتمع الذي يعيشون فيه.

أخيراً،،،

كل ما أرجوه من مكتب الإرشاد الجديد أيا كان تشكيله وأفراده أن يكون أول قرار لهم هو: إقالة إدارة هذه المواقع وتعيين مجموعة محترفة مؤهلة تنحاز للخبر بكل جوانبه، وتشارك في صنع وعي حقيقي للصف الإخواني، وتقدِّم الإخوان للعالم بصورة تليق بهم فيها الرأي والرأي الآخر.

وهذا آخر ما كتبت بطريقة سافرة منتقداً وكاشفاً في ما أعتقده سبب تردي أحوال الجماعة.. فلم يكن بداً من أن أتكلم بوضوح وأكشف لهم وهم يعيش فيه الأخريين وأشهد الله أنني ما بذلت كل هذا المجهود في دراسة الشاطر إلا خوفاً علي مصر أولاً وخوفاً علي جماعة الإخوان ثانية من طموحاته وتصرفاته ونظراً لتجرئه وتقدمة للترشح لرئاسة الجمهورية.

خيرت الشاطر المفترى عليه والمفتري علينا! (1)

الحقيقة والوهم.. كلمتان.. الأولى تنير الدرب وتكشف الطريق وتفضح زيف الأساطير..

والثانية تثير الضباب وتقلب الموازين وتشيع فوضى عارمة..

لا أكتب كثيراً في سيرة الأشخاص، ولكن شخصية الشاطر والذي طُرِح أخيراً كمرشح رئاسي تحتاج لدراسة ووقفة..

الأمور تتطور سريعاً.. فالشاطر هو ملك نفسه بل ربما يكون ملك الإخوان كتنظيم، لكن عندما تتعدى الأمور تشكيل حكومات ومقابلة سفراء وجلب استثمارات ومعونات وأخيراً الحديث عن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حتى ولو من باب جسّ النبض.. فهنا لن نتكلم عن حقه في الترشح! ولكن حقنا في أن نفهم لماذا الشاطر؟!

تعالوا نقرأ معاً ونفتح النوافذ لنفهم أكثر حتى نفيق من خدر التسريبات والشائعات والتوجيهات التي تكون غالباً توطئة لأمر ما يدار في الغرف المغلقة المعتمة!

تعالوا نقرأ بحياد وأتمنى أن أكون قد كتبت ونقلت بحياد؟!

ولا أكون قد أغفلت بعض المحطات المهمة في رحلة الشاطر التي يسهو عنها البعض -عمداً- في كتابة السير والتاريخ!

البداية

وُلِد الشاطر في بيت متوسط الحال، وما يقال عن أنه كان ابنا لوالد ثري يملك تجارة واسعة رائجة وعشرات الأفدنة والعقارات كلام غير دقيق، فلم أجد له دليلا أو شاهدا من زملاء الدراسة أو جيران السكن.

بدأ الشاطر اشتراكياً.. مع التنظيم الطليعي، واعتُقل بسبب نشاطه معهم في الجامعة عام ١٩٦٨ وسُجن عدة أشهر..

وقام نظام جمال عبد الناصر بتجنيده إجبارياً مع آخرين أثناء دراسته، مما جعله يتأخر عن زملاء الدراسة حوالي عامين.. ثم خرج من الجيش وقد اقترب كثيراً من الفكرة الإسلامية..

ظهر في جامعة الإسكندرية عام ١٩٧١ ما يُسمى "الجماعة الدينية" التي كان نواة تكوينها سمير أبو النصر - خالد داود من الإسكندرية، وعادل مأمون - محمد جمعة - محمد أبو الناس من المنصورة كطلاب مغتربين..

بدأ اقتراب الشاطر من الجماعة الدينية متأخراً، ثم ما لبث أن انضمَّ إليها قبيل تحوُّلها إلى جماعة "الدراسات الإسلامية" عام ١٩٧٢.

وبدأ نشاط الشاطر بالكلية، فأنشأ في عام ١٩٧٣ جمعية فاطمة الزهراء للأخوات، وقام فيها بدور فعال وكبير، ونظّم الكثير من اللقاءات والمحاضرات..

بعد ذلك انتهى من دراسته بهندسة الإسكندرية عام ١٩٧٤ فعاد إلى المنصورة..

وهناك كانت محطة مهمة للشاطر احتكّ بالشيخ صبري عرفة ومحمد العدوي، وهما من قيادات الإخوان التاريخية، وما يطلق عليهم جيل تنظيم ١٩٦٥.. تأثر بهم الشاطر كثيراً، والتحق رسمياً بجماعة الإخوان المسلمين..

وهنا يجب أن نذكر أن الشاطر حُرِم زخم الجماعة الإسلامية التي تكوّنت بعدما غادر الإسكندرية على أيدي مجموعة هندسة سالفة الذكر، بالإضافة إلى قيادات أخرى مثل إبراهيم الزعفراني وحامد الدفراوي، والتي توحدت مع الجماعة الإسلامية بالقاهرة بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح وحلمي الجزار وعصام العريان..

وانضمّ آلاف الشباب من الجماعة الإسلامية للإخوان، فضخّوا دماء جديدة فيها بعدما ظلت مجمّدة طوال الفترة من منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات نتيجة الاعتقالات الجائرة والملاحقات المتكررة..

في حين بدأ الشاطر يعمل مع الإخوان طبقاً لما تعلّمه من أستاذيه صبري عرفة ومحمد العدوي، وغلب على طريقة الشاطر في البداية تأثره الشديد بفكرة التنظيم والنواة الصلبة التي تحافظ على الفكرة..

وهنا يجب أن نذكر مقولة مهمة قالها عنه الأستاذ محمد العدوي -رحمه الله- وهي:

"أخشى على الإخوان من طموح خيرت الشاطر".

الغربة

لم يكن للشاطر نشاط مميز خلال السبعينيات خلاف إنشائه جمعية فاطمة الزهراء كما أسلفنا، وعندما جاءت اعتقالات سبتمبر الشهيرة عام ١٩٨١ سافر الشاطر هارباً من ملاحقة نظام السادات له، وظل يتنقل من دولة إلى أخرى، فذهب للسعودية وهناك التقى المهندس أسامة سليمان (صاحب شركات الصرافة، وكان متهماً في قضية غسيل الأموال الأخيرة عام ٢٠١٠)، والذي كان يعمل في تجارة العملة آنذاك، وعمل الشاطر مع سليمان في تجارة العملة أو قيل إنه دخل بأمواله دون المشاركة المباشرة معه، وخسر فيها خسارة فادحة ومفاجئة؛ نتيجة التغيرات التي طرأت على أسعار العملات!

ثم ذهب إلى الأردن وانتهى الرحال به باليمن، ثم انطلق بعد ذلك إلى إنجلترا، وظلّ في غربته حوالي سبعة أعوام، مارس فيها التجارة في كثير من المجالات، ولم يوفّق كثيراً، ولم يعوّض ما خسره في تجارة العملة.

عاد الشاطر لمصر، ودخل في تجارة أخرى متنوعة مع صديقه القديم حسن مالك شملت العديد من المجالات المختلفة من استيراد وتصدير وغيرها..

وحسن مالك هو ابن الحاج عز الدين مالك، وهو من تجار الأقمشة المعروفين في سوق الأزهر، وكان يمتلك مصنع نسيج في شبرا الخيمة، وذو تجارة جيدة بالفعل..

ثم ما لبثا أن أسسا شركة سلسبيل لخدمات الحاسب الآلي..

ثم بدأت سيطرة الإخوان على النقابات المهنية، فأسسا شركة سلسبيل لتنظيم المَعارض، واستطاع الشاطر الترويج لشركته الجديدة، والاستحواذ على معارض السلع المعمرة الخاصة بالنقابات وخاصة نقابة المهندسين،

بعدما تم إزاحة منظّم هذه المعارض وقتها المهندس هشام الحداد، صاحب الشركة العربية لتنظيم المعارض، الشقيق الأصغر للمهندس مدحت الحداد رئيس المكتب الإداري الحالي لإخوان الإسكندرية.

واعتبرت معارض سلع المعمرة في عام ۱۹۹۱ لشركة سلسبيل هي نقطة انطلاق للشاطر ومالك؛ حيث خرجا منها بأرباح تجاوزت عدة ملايين بأسعار تلك الأيام؛ نتيجة لنسبة المرابحة العالية في هذه المعارض!

التمكين

بدأ التوسع في شركة سلسبيل للحاسب الآلي والبرمجيات لكن تزامن مع هذا التوسع إنشاء لجنتين متخصصتين الأولى في القاهرة برئاسة الدكتور حسين القزاز أستاذ زائر في جامعات أمريكا ومعه الشاطر وآخرون، وأطلق على هذه اللجنة "لجنة التنمية الإدارية"، في حين كانت الأخرى بالإسكندرية، وأطلق عليها إخوان الإسكندرية "لجنة التوجُّهات"، وكُلّفت هاتان اللجنتان بتقديم خطط لتطوير الجماعة بعيدة المدى، وبالفعل أنجزت لجنة الإسكندرية مشروعا أطلقت عليه عنوان "خطة التمكين"، وفي هذا المشروع كانت خطة الجماعة المفصلية لمدة عدة عقود قادمة حتى الوصول للحكم.

وتم إرسال الخطة لمقر شركة سلسبيل؛ حيث كانت الشركة المحطة التي يتم فيها تجميع مقترحات لجنة القاهرة والإسكندرية؛ لتخزينها ومناقشتها بصورة أكثر أماناً بعيداً عن مكتب الإرشاد المرصود أمنياً على مدار الساعة!

وكان تردُّد مصطفى مشهور -مرشد الجماعة وقتها- المتكرر على مقر الشركة؛ لمناقشة ومتابعة هذه الدراسة لافتاً لأنظار جهاز أمن الدولة، الذي استطاع أن يختار توقيتاً مناسباً ويداهم مقر الشركة، ليجد صيدا ثمينا للغاية

لم يكن يتوقّعه مطلقاً، وهو خطة التمكين والتي اعتبر الكثير من المراقبين أن ضبطها كان نقطة تحوُّل للرئيس المخلوع مع جماعة الإخوان المسلمين؛ لأن هذه كانت أول دليل عملي وفعلي تكشف للنظام عن رغبة عارمة للإخوان للوصول لسدة الحكم، وبعدها توالت النكايات والابتلاءات، فبدأ بعدها بحوالي عام أو أكثر تصفية النقابات وضرب الشركات والكيانات الاقتصادية، ثم كانت المحاكمات العسكرية..

ونشـرت مجلة "آخر ساعة" الأسبوعية صورا ضوئية لأوراق خطة التمكين التي تم العثور على النسخ الأصلية منها بمقر الشركة.

وسارعـت الجماعـة بتكذيـب هـذه الأنبـاء رغـم رؤيتنـا لصـورة هـذه الأوراق، وهـي بخـط اليـد لقياداتنـا بالإسكندريـة ولا تخطئهـا العـين أبداً!

وزعمت الجماعة وقتها أن سبب إقتحام الشركة وغلقها والقبض على الشاطر ورفاقه هو أن الشركة دخلت في منافسة كبيرة في السوق المصرية، وكانت ستصنّع جهاز حاسب آلي بالكامل مصرياً خالصاً.. وأن هناك مناقصة كبيرة لتوريد أجهزة للدورة الإفريقية بالقاهرة، وعندما تقدّمت شركة سلسبيل بالعطاء المطلوب للمناقصة استفزّت عصابة مبارك من أصحاب البيزنس.. بل أغرق البعض في التهويل وحمّل أمريكا وإسرائيل تدخُّلهم لضرب هذه الصناعة الوليدة!

وصدّق الكثير هذه الرواية وأنا منهم بعدما نزلت لنا في الأسر والكتائب، بل والمعسكرات داخل هياكل الجماعة؛ حتى يتم المداراة على خطأ تسليم جهاز أمن الدولة خطة الإخوان لعدة عقود قادمة على طبق من فضة!

خرج الشاطر من هذه الواقعة بعد عام تقريباً من الاعتقال هو وصديقه

مالك، وقد خسر الكثير من المال، وتوقفت تجارته كثيراً، وبعدما تم إغلاق جميع فروع شركات سلسبيل إلى أجل غير مسمًى..

فاتجه الشاطر مرة أخرى للنقابات، وقام بتأجير نادي المهندسين بأبو الفدا من نقابة المهندسين لمدة ١٠ سنوات (وهي فترة كبيرة للغاية لمتعهِّد في نقابة).

وهنا.. التقيت لأول مرة وجهاً لوجه مع الشاطر في حوار طويل.. بعدما كنت أشاهده في معارض السلع المعمرة بالإسكندرية فقط!

ففي عام ١٩٩٢ استقللت القطار من الإسكندرية بصحبة الأستاذ محمد شحاتة مدير عام نادي المهندسين بالإسكندرية وقتها والعضو الحالي لمكتب الإداري لإخوان الإسكندرية؛ وذلك بناء على طلب الشاطر؛ لمساعدته بخبرتنا في إدارة المشروع الجديد؛ لكوني supervisor في مجال الأغذية والمشروبات.

أكرمنا المهندس خيرت الشاطر باستقباله لنا شخصياً في محطة رمسيس، وركبنا معه وسائقه سيارة المرسيدس البيضاء وتوجَّهنا للنادي.. وفي الطريق ظل الشاطر يحدثنا عن قضية سلسبيل، وعن ضباط أمن الدولة، وأنهم الآن أفضل من عهد عبد الناصر؛ حيث إنهم الآن يعملون من أجل المزايا المادية والوجاهة الاجتماعية، في حين كانوا في عهد ناصر يعملون عن عقيدة إجرامية تكره الدين وتعمل لتجريف مصر من التيار الإسلامي.. وحدَّثنا عن يوم خروجه من قضية سلسبيل، والبكاء الشديد للسجَّانين والمخبرين نتيجة الإفراج عنه؛ لأنهم سيُحرمون من العطايا والميزات التي كان يعطيها لهم!

تناولنا الإفطار مع الشاطر، وتكلّمنا كثيراً في العمل، وخرجت بعدها بعدة انطباعات ربما كان بعضها صحيحا أو غير ذلك..

يمتلك الشاطر نتيجة مبادرته في فتح الأحاديث حضورا قويا يكمله خلفية شديدة الثراء؛ نتيجة التنوع الفكري لديه، بالإضافة إلى تكوينه الجسماني المهيب..

بل ويقرأ مَن أمامه جيداً، وأفكاره مرتبة بصورة متميزة؛ بحيث لا تستطيع أن تفلت مما يريد أن يوصّله إليك!

أكمل الشاطر مشروعه في نادي المهندسين، ثم ما لبث أن فرغ مقعد في مكتب الإرشاد؛ نتيجة وفاة الدكتور أحمد الملط -عضو مكتب الإرشاد ومؤسس الجمعية الطبية الإسلامية عام ١٩٩٥- فتم تصعيد المهندس خيرت الشاطر؛ لكونه حاصلا على أعلى الأصوات في الانتخابات السابقة..

الصعود

ودخل الشاطر مكتب الإرشاد، فأعجب به أكثر الدكتور محمود عزت رجل التنظيم القوي، وزاد اقتناعه به، ورأى عزت في الشاطر أنه يمثل تجسيد حلمه في وجود شخصية قوية تقود التنظيم نحو مشروع الخلافة الإسلامية بشكلها التقليدي، ولذلك فقد قام بفتح الطريق إمامه، وإزاحة كل المنافسين، وتمكينه من الإمساك بخيوط أخطر مفصلين في الإخوان، وهما "التنظيم" و"التمويل".

صعد نجم الشاطر سريعاً داخل الإخوان بعدما دخل إلى مكتب الإرشاد، وأسند له بالفعل مهمة تنمية أموال وموارد الجماعة، فتوسع فيها الشاطر بحرفية وذكاء، وجلب من مدينة المنصورة والشرقية وغيرها الأصدقاء الثقات، وأقام لهم كيانات مالية متوسطة..

ثم فُتِح باب المحاكمات العسكرية الظالمة، فاعتُقِل الشاطر وآخرون، وحُكِم عليه لمدة خمسة أعوام؛ نتيجة أحكام جائرة لمحكمة عسكرية..

لم يتوقف نشاط الشاطر باعتقاله؛ فهو يؤمن بأهمية المعلومات جيداً، حتى إن أصدقاءه وإخوانه في السجن كانوا يتندّرون معه على مهارته ومقدرته في معرفة كل ما حوله حتى أدق تفاصيل الحياة الشخصية لكل من السجانين والمخبرين والضباط بالسجن؛ كي يسهل التعامل معهم وتطويعهم في خدمته ورفاقه خلال هذه المحنة..

وظهرت مواهب الشاطر في السجن بين رفقاء المحنة عن طريق تنظيمه المحاضرات واللقاءات، وكما يقول عنه رفقاء السجن:

"إنه يجيد ترويج نفسه؛ لما يتمتع به من موهبة إقناع وكاريزما يستطيع بها أن يحيّد جميع الأطراف حوله، إلا أنه في نفس الوقت لا يستطيع إخفاء شدّته وعدم وضوحه وميله أحياناً إلى العسكرة".

خرج الشاطر من السجن، وكانت نقطة التحوُّل الكبرى الثانية له هي تعيينه نائبا للمرشد، وذكر لي أحد القيادات الحالية للإخوان بالإسكندرية أنه ذهب للأستاذ مهدي عاكف في بيته، وترجّاه أن يُبعد الشاطر عن الملف المالي؛ لأن في هذا خطورة كبيرة على الدعوة.. ووعده عاكف ببحث الموضوع ولم يتغير شيء..

توسّع الشاطر بعد خروجه من السجن بصورة كبيرة للغاية في المشروعات الاقتصادية للجماعة، وبمساعدة حسن مالك، فأنشأ شركات أدوية وسياحة وملابس ومفروشات وأثاث، وهنا اعترض الكثير من قيادات الإخوان المخلصين على اختلاط مال الدعوة بأموال التجارة، وأبدوا خشيتهم مما يحدث، وطالب

الدكتور السيد عبد الستار المليجي بضبط الأمور المالية بالجماعة، واعطاء صلاحيات في كل محافظة بأن تتصرف في الأموال التي تحصل عليها طبقاً لميزانية واضحة تقدَّم لمكتب الإرشاد ولمجلس الشورى العام للاعتماد، بدلا من تجميع جميع الأموال في المركز العام، فتصعب المحاسبة والسؤال. (راجع مقالات الدكتور السيد عبد الستار المليجي في هذا الشأن).

بدأ ذكاء الشاطر يظهر في معرفة مفاتيح السيطرة، وهي: "الإعلام" و"المعلومات" و"التمويل".

وبدأ مبكرا في استغلال القدرة المالية المتاحة أمامه في خلق تنظيم موازٍ دون الانتظار حتى للسيطرة على المتاح فعلياً (فدائما كنت تجد مؤسسات الجماعة ومؤسسات خيرت في الإعلام وغيره، وعلى سبيل المثال موقع إخوان ويب، وأسهم في قناة الحوار وشركات لإنتاج فني).

ثم يبدأ في استقطاب الكفاءات الموالية وكسب ثقتهم وولائهم، وربطهم به شخصيا إداريا وماليا، ثم يدفع بهم إلى مفاصل العمل داخل الجماعة.

بل ويقوم الشاطر بتمرير ما يريد من خلال أعضاء مجلس الشورى العام عن طريقين:

١. التلميع: بتكليف المرشح المختار بمهام بارزة وتصديره للمشهد من خلال الندوات والمحاضرات والزيارات خاصة التربوية، مما يهيئ الأفراد لمعرفته وتقبله كقيادة روحية وتربوية.

٢. التوجيه المباشر: من خلال النظام الإداري التنفيذي، فأغلب أعضاء مجالس الشورى هم مسئولون إداريون في المكاتب الإدارية أو القطاعات.

ثم جاءت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وهنا برز ما أطلق عليه الشاطر بنفسه ما يسمّى "مفاهمات" مع جهاز أمن الدولة؛ منعاً للصدام وتكرار ما حدث في عام ١٩٩٥ والتي بدأت بمحاكمات عسكرية..

وبكل موضوعية أسجل هنا أن الشاطر في البداية لم يذهب بمفرده، بل ذهب للتفاوض مع أمن الدولة كعضو في لجنة بها الأستاذ مهدي عاكف والدكتور محمد حبيب، وبعد استئذان مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام بالتمرير ولمرة واحدة فقط، كما أكد لي أحد أعضاء مجلس الشورى آنذاك..

واتفقت اللجنة مع أمن الدولة على ألا يزيد عدد مرشحي الإخوان في جميع المراحل عن ١٥٠ مرشحا مع ترك بعض الدوائر مفتوحة لرموز النظام السابق، وكان هدف أمن الدولة من ذلك هو عمل انتخابات بقدر محتشم من التزوير؛ تناغماً مع الضغط الدولي وخاصة الأمريكي..

انتهت الجولة الأولى. وحدثت المفاجأة في النجاح المدوي للإخوان.. فتحرّك أمن الدولة على محورين.. الأول الضرب وبشدة والتضيق وغلق اللجان، والمحور الثاني وهو التفاوض مع الإخوان على سحب المرشحين، وتقليل الأعداد في المرحلة الثانية والثالثة..

وهنا بدأ اتصال أمن الدولة مباشرة بالشاطر، وطلبوا منه التدخل وإجبار المرشحين على التنازل؛ منعاً للصدام مع الجماعة وتصعيد الأمور.

وتحرك الشاطر منفرداً، وتواصل مع بعض المرشحين وطالبهم بالتنازل.. وهنا فوجئت لجنة الإشراف على الانتخابات برئاسة الدكتور محمد حبيب، وعضوية عبد المنعم أبو الفتوح وآخرين بتنازل بعض المرشحين دون علمها..

فثارت اللجنة واعترضت بشدة على ذلك، وتم التأكيد على الشاطر بالخروج نهائياً من هذا الموضوع، وحاول الشاطر دون جدوى إقناع اللجنة بعدم جدوى الصدام، وترشيد المكاسب في المراحل المتبقية حفاظاً عليها..

فنكث الشاطر وعده مع قيادات أمن الدولة بالتنازل، وتقليل المرشحين في بقية المراحل، وهو الأمر الذي أحرج قيادات الجهاز أمام القيادة العليا، ولم ينسوه للشاطر

وهنا يمكن أن أنقل لكم ما سمعته بأذني من قيادات كبيرة للغاية من الجماعة أثناء محاكمة الشاطر في قضية ميليشيات الأزهر الأخيرة..

"إن هذه القضية برمتها هي انتقام النظام من الشاطر، خلاف تقويض إمبراطورية الإخوان المالية؛ لأن جهاز أمن الدولة شعر بأن الشاطر ضحك عليهم، وجعل منظرهم سيئا للغاية".

السيطرة

فاعتقل الشاطر مرة أخرى عام ٢٠٠٦ في قضية ميليشيات الأزهر، وبذل الشاطر مجهودا غير عادي فيها من الناحية الإعلامية؛ للضغط على النظام من أجل إغلاق القضية، وشعر الشاطر بأن أداء الإخوان وتفاعلهم مع هذه المحاكمات على غير المتوقع، فأدار معركته من محبسه، وبدأ يطلب مقابلة الصحفيين، ومراسلة المدوِّنين، ومخاطبة لجان حقوق الإنسان في جميع دول العالم..

لم يكن الشاطر هذه المرة بعيداً عما يحدث داخل مصر وداخل جماعة الإخوان المسلمين.. فسنحت له التسهيلات الكبيرة التي مُنحت لهذه المجموعة في سجن مزرعة طرة بأن يشارك في إدارة الجماعة وكأنه موجود بينهم..

وكان التحرك الأول لضبط العمل داخل مكتب الإرشاد، وبالفعل استطاع الشاطر وبمعاونة الدكتور محمود عزت إدخال خمسة من القيادات أصحاب الفكر التنظيمي المنضبط إلى مكتب الإرشاد في انتخابات جزئية أثارت ضيق البعض في مجلس الشورى العام؛ لكونها جزئية لاستكمال العدد وليست كلية لتغيير قيادات ظلت أكثر من ٢٠ عاماً في مكتب الإرشاد، في حين اشتكى آخرون للأستاذ مهدي عاكف من أن هذه الانتخابات كانت موجَّهة؛ لكون مسئولي القطاعات على مستوى الجمهورية كانوا عندما يمرون لأخذ الأصوات على أعضاء مجلس الشورى يوجِّهونهم إلى خمسة أفراد فقط، وبالفعل نجح هؤلاء وهم: سعد الكتاتني، ومحمد عبد الرحمن، وأسامة نصر، ومحيي حامد، وسعد الحسيني.. (تم إقالة الدكتور أسامة نصر بعد ذلك عام ٢٠١١ تحت دعوى أنه مريض صحياً!! وهذا أيضاً مخالف للحقيقة؛ فالدكتور يعمل الآن بالسعودية في منطقة جيزان، وقد سبقته توصية لإخوان السعودية من مكتب الإرشاد بألا يتم توليته أي منصب قيادي أو إداري، ويكون أعلى شيء يشارك فيه هو حضور الأسرة)!

مضى الشاطر في السجن وفي الأشهر الأخيرة وقبل قيام الثورة دبَّ خلاف شديد بين الشاطر ومالك؛ نتيجة عمليات "التخارج" بين أموال مالك الخاصة وأموال الشاطر وأموال الجماعة، وغضب مالك بشدة من تصرفات الشاطر وتعنُّته معه بعد كل ما حدث، فازدادت الهوَّة بينهما، وطلب مالك من مأمور السجن أن ينقله إلى زنزانة أخرى بعيداً عن الشاطر.

لكن حسن مالك لمن لا يعرفه يمتاز بالنبل الراقي والمروءة الشديدة..

فتناسى كل ذلك واحتضن الشاطر على أبواب طرة، عقب الإفراج عنهما سوياً بعد الثورة..

الجدير بالذكر أنه يجب ألا نغفل الحديث عن الدكتور محمد مرسي، ومما يُروى أن الدكتور محمد مرسي هو أحد تلامذة خيرت الشاطر الذين يدينون له بالولاء؛ فهو من أتى به إلى مكتب الإرشاد تعييناً أيضاً وليس بالانتخاب، (فالدكتور مرسي تعرَّف على الإخوان في الخارج أثناء دراسته للدكتوراه، ولم يكن له ثقل تنظيمي، وشهرته بدأت بنجاحه في مجلس الشعب)، وعند دخول المهندس خيرت السجن كان من الطبيعي أن يعقبه في الإشراف على قطاع القاهرة الكبرى نائب المرشد الأول الدكتور محمد حبيب، لكن تمّ حجب الأمر عنه؛ لتلافي تأثيره المباشر على هذا القطاع المهم، وتم إسناد الإشراف للدكتور محمد مرسي، وبدأ بعدها يبسط نفوذه داخل التنظيم، خاصة في الصرف؛ حيث كان هو المفوض بالصرف من الدكتور محمود عزت!

ثم حدث ما حدث من أزمة استقالة الأستاذ مهدي عاكف بالفعل (على عكس ما أشيع) نتيجة التعنُّت في تصعيد الدكتور عصام العريان بعد وفاة الأستاذ محمد هلال؛ لكونه حصل على أعلى الأصوات في الانتخابات السابقة..

وأجريت انتخابات مكتب الإرشاد، والتي أعتقد أنها لم تكن شفافة تماماً، وفي طعن الدكتور إبراهيم الزعفراني عضو مجلس الشورى العام السابق ما يبرِّر اعتقادي هذا.. وخرج حبيب وأبو الفتوح.. وكان المرشح الأكثر حظا بعد استبعاد الدكتور حبيب هو الدكتور رشاد بيومي، وقام الدكتور محمود عزت بإرسال خطاب للمهندس خيرت في مستشفى السجن، فردّ عليه بالعمل على استبدال الدكتور رشاد بيومي بالدكتور محمد بديع!

ثورة

قامت الثورة المصرية المباركة في ٢٥ يناير..

أصدر الطاغية المخلوع مبارك تكليفا لعمر سليمان بأن يتفاوض مع القوى الوطنية يوم ٣١ يناير..

وبالفعل بدأ سليمان سريعاً، وكان أول لقاء سري مع الإخوان شارك في التحضير له أفراد من المخابرات والجماعة الإسلامية!

وهنا أكشف جزءا آخر لأول مرة.. عن هذا اللقاء غير المسبوق..

ففي يوم ١ فبراير ذهب سعد الكتاتني ومحمد مرسي للقاء عمر سليمان في اجتماع مغلق ضمّ ثلاثتهم!!

وكان الحديث عندها عن سحب الإخوان لشبابهم من ميدان التحرير وتهدئة الأمور، في حين يكون المقابل هو حصول الإخوان على الشرعية الفعلية عن طريق ترخيص حزب وجمعية، والإفراج عن الشاطر ومالك!

عاد الكتاتني ومرسي إلى مكتب الإرشاد بنتيجة المفاوضات، وهنا يجب أن نذكر أن موقعة الجمل لم تنقذ الثورة فقط من الاستمرار، بل أنقذت الإخوان من أن يعقدوا أسوأ اتفاق في تاريخهم..

واجتمع مكتب الإرشاد، وخشي الكثير منهم استكمال الاتفاق.. وأقسموا على المصحف ألا يخرج هذا الكلام مطلقاً للنور، ولا يعرف به أحد من مجلس الشورى العام حتى لا يثوروا عليهم..

وظلّ عمر سليمان يجتمع بعد موقعة الجمل مع القوى الوطنية.. وعندما سئل في أحد المؤتمرات الصحفية عن سبب عدم حضور الإخوان المفاوضات قال واثقاً وأكد بصورة أذهلتني أنا شخصياً:

"أنهم يفكّرون وسيلحقون بنا"!

ولم يكن يعرف أحد في برّ مصر أن كلام عمر سليمان لم يكن كلاما في الهواء، بل كان الرجل يعلم أنهم سيحضرون مرة أخرى!

وبالفعل اجتمع عمر سليمان مع الكتاتني ومرسي أمام الكاميرات في اجتماع موسّع يوم ٦ فبراير ضمّ بعض القوى الوطنية.. دون الرجوع مرة أخرى لمجلس الشورى العام!

وهنا سجّل عبد المنعم أبو الفتوح فيديو وبثّه على يوتيوب يندّد بهذا اللقاء، ويصف قيادة الجماعة بأنها تعيش في دور المضطهد الذي لم يعلم أن هناك ثورة قامت، وأن الدنيا تغيّرت..

واجتمع مجلس الشورى العام بتاريخ ١٠ فبراير.. وهنا حدث ما كان غير متوقع على الإطلاق.. فقد زلّ لسان الدكتور محمد مرسي عندما طلب أعضاء مجلس الشورى معرفة ما حدث دون الرجوع إليهم في لقاء ٦ فبراير.. فقال مرسي إننا لم نتطرّق لما كنا توصلنا إليه في اللقاء الأول..

فانتفض الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وقال:

"هو كان فيه لقاء أول يا بديع؟ أنتم بتعملوا إيه في تاريخ الجماعة دي؟! حرام عليكم.. أنتم لازم تتحوّلوا للتحقيق"..

وغادر الاجتماع غاضباً!

الطريف في الأمر والعهدة على الراوي أن أبو الفتوح وهو في قمة انفعاله تنادى أحد أعضاء مجلس الشورى لزميله قائلاً: كيف يقول أبو الفتوح للمرشد "يا بديع"؟!

دون أن يقول له يا فضيلة المرشد أو حتى الدكتور بديع؟!

وتنحى المخلوع وخرج الشاطر ومالك من السجن، وهنا بدأت السيطرة الكاملة للشاطر على الجماعة، فأصبح:

مسئول الاتصال الداخلي مع الجيش والحكومة والنخب، ومفوضا على بياض لاتخاذ أي قرارات.

مسئولا عن إعداد ملفات الحكومة الجديدة.

مسئولا عن ملف تطوير الجماعة.

مسئولا عن مشروع النهضة.

مسئول التمويل والصرف.

مسئولا عن التنظيم الدولي.

الجدير بالذكر أن الشاطر حريص على مخاطبة الغرب؛ ليقدم صورة إيجابية عن الإخوان، وله علاقة جيدة بمكتب الإخوان في لندن.. ويؤكد البعض أن الشاطر لا ينفق مليما واحدا من أموال الجماعة في الأعمال الخاصة التي يتبناها.. ولكن هذه الأموال تأتي له مباشرة من رجال أعمال في إنجلترا وغيرها؛ لتبني مشاريعه الإعلامية وغيرها.. واقتناع الممولين الكامل بإمكانيات الشاطر وقدراته..

خاتمة

لا أودُّ أن أنحاز بالسلب أو الإيجاب تجاه ما سبق، فأنسف ما أعتقده محاولة حياد في الحكي عن الشاطر.. إلا أنني يجب أن أسجِّل أنه مهما اختلفت مع

فكر وأسلوب الشاطر، فإن إعجابي بالرجل بل وتقديري له يظل حاضراً..

فهي رحلة طويلة قضى فيها أكثر من عشر سنوات خلف القضبان؛ نتيجة فكرة ونتيجة رأي.. ومن يفعل ذلك يجب أن ننحني له؛ لأنه ثابت على مبادئه، فيكفيه أنه لم يتغيّر ولم يتلوّن.. أما الحكم عليه فالتاريخ هو من يملك ذلك دون غيره.

هوامش

- الألقاب محفوظة لكل من ذكرتهم.

- تعددت مصادر هذه الدراسة المتواضعة بين زملاء دراسة وجيران ورفقاء غربة ورفقاء السجن وزملاء في مكتب الإرشاد وقيادات في مختلف هياكل الجماعة وصحفيين، والشكر موصول لهم جميعاً..

هيثم أبو خليل

الإسكندرية في

٢١ مارس ٢٠١٢

خيرت الشاطر.. المفترى عليه والمفتري علينا...! (٢)

زعيم الصدفة:

في أوائل عام ٢٠٠٧ في عدد الدستور الأسبوعي نشرت الجريدة موضوعا مطولا عن المهندس خيرت الشاطر تحت عنوان:

"خيرت الشاطر زعيم الطلبة الذي تحوّل إلى زعيم إخواني"

بقلم المهندس حسني عبد الرحيم الذي يصف نفسه بأنه شيوعي تروتسكي.

وقد حوى هذا الموضوع الذي تلقفته وقتها جميع المواقع الإخوانية، ونشرته على نطاق واسع كثير من المعلومات والمواقف التي لم تكتفِ بتصوير الشاطر أنه زعيم طلابي فقط.. بل أوغل الكاتب في المديح والتبجيل للشاطر حتي ذكر أنه في أوروبا وأثناء غربة الشاطر في الثمانينيات كان يقال من لاذ بجوار الشاطر فهو آمن! خلاف ذكره كثيرا من المغالطات التاريخية مثل أن الشاطر

زعيم الحركة الطلابية الإسلامية في الإسكندرية في بداية السبعينيات!!

بالطبع لا توجد مشكلة في أن يكتب أي إنسان عن شخص ويكتب عن إنجازاته وعن تاريخه المريض ومواقفه البطولية.. لكن هذه المقال والذي يعتبره للآن بعض أبناء الحركة الإسلامية مرجعا لهم في شهادة الآخر للشاطر، بخاصة أنه شيوعي "قح" (بضم القاف)..

إلا أنني أعتبر أن هذه الشهادة تحتاج إلى إعادة نظر...

وتشاء الأقدار أنني أعرف المهندس حسني عبد الرحيم جيداً، فهو سكندري مثلي، ويتردد أحياناً علي مكان عملي، ولنا أحاديث مختلفة ومتنوعة..

وسألته ذات مرة عن شهادته عن الشاطر، فلم يعطني إجابة شافية، وقال لي نصاً:

"الأستاذ إبراهيم عيسى -رئيس تحرير الدستور- اتصل بي وقال: "عايزك تكتب موضوع عن الشاطر"، وقلت لإبراهيم عيسى أنا لا أكتب ببلاش، واتفقنا علي ١٥٠٠ جنيه على المقال دا".

لكن ولأن معرفة الحقيقة جديرة بأن يبذل من أجلها الجهد والعرق حتى لا تبتذل!!

وعليه فأردت أن أتحقق مما كتبه عبد الرحيم عن الشاطر هل هي الحقيقة؟ أم أنها كانت لزوم القافية ولزوم الأجواء الاحتفائية بالشاطر على صفحات الدستور وقتها؟!

بداية.. العجيب في شهادة حسني عبد الرحيم أنه يتحدث عن وقائع لم يحضرها أو يشهدها، بل وربما كان لا يمر جوار الكلية وقتها حيث كان ما زال في المرحلة الإعدادية.. فالأحداث وقعت عام ١٩٦٨ بينما لم يدخل عبد الرحيم الكلية إلا عام ١٩٧٢!!

المهم دعونا نأخذ الشهادة من أصحابها.. وهنا تجد المواقف تختلف تماماً والاعتبار يردّ لأصحابه.. فما أروعها الحقيقة حتى وإن كان أكثر ما تفعله هو إعادة الحقوق لأصحابها.

ففي يوم الخميس ٢١ نوفمبر عام ١٩٦٨ استخدمت الشرطة الرصاص الحي في تفريق تظاهرة لطلاب المعهد الديني بالمنصورة وطلاب المدارس الثانوية ضد قرار وزير التعليم آنذاك "محمد حلمي مراد" الذي يقضي بإلغاء نجاح طلاب الثانوية الراسبين بمواد.. وأدى ذلك إلى استشهاد أربعة طلاب..

وفي صباح يوم السبت ٢٣ نوفمبر دخل طالبان من طلاب الكلية ومن أبناء المنصورة مدرج (١) في مبنى إعدادي هندسة.. الأول كان بالفرقة الثانية وهو ناجي أبو المعاطي والآخر بالإعدادي وهو خيرت الشاطر..

وصرخ ناجي أبو المعاطي في طلاب الكلية وخطب فيهم وشرح لهم أحداث مجزرة المنصورة، بينما يقف بجواره الشاطر، فاشتعل الطلاب غضبا وعقدوا مؤتمرا كبيرا بمدرج الإعدادي أكبر مدرجات الكلية حضره الأستاذ عصمت زين الدين رئيس قسم الفيزياء النووية بالكلية، قرروا بعدها القيام بتظاهرة ضد النظام ووزير التعليم، وحين خرجت التظاهرة من الكلية وعلى رأسها رئيس كلية الهندسة ورئيس اتحاد الجامعة عاطف الشاطر، ومعه حسن الحلبي.

وعند كوبري الجامعة تصدّت للتظاهرة قوات الأمن بقسوة ووحشية، وألقي القبض على عاطف الشاطر والحلبي واثنين من رفاقهم، وعاد الباقون إلى الكلية وهنا ظهر تيمور الملواني ورفع تيمور شعار "معتصمون معتصمون حتى يعود المعتقلون".

حضر إلى موقع الحدث سريعا المحافظ أحمد كامل ضابط المخابرات السابق وأحد أعمدة النظام، وقابله الطلاب الغاضبون عند مدخل الكلية، وكان الرجل يتكلم بعصبية وعنجهية، وصرخ تيمور من بين الحشود "المحافظ رهينة.. المحافظ رهينة" وفجأة تم سحب المحافظ وأدخل غرفة الحرس الجامعي مع التهديد بعدم الإفراج عنه حتى عودة المعتقلين، وفعلا أصدر أوامره بالإفراج عن عاطف الشاطر والحلبي ورفاقهم، وكانوا قد رحلوا إلى مديرية الأمن، وعادوا وسط تهليل الطلاب فرحا بانتصارهم، وعُقد مؤتمر طلابي بمدرج إعدادي حاول فيه المحافظ الحديث، ولكنه قوطع من الطلبة، فقرر الانسحاب سريعا ليعلن أنه ينتظر هذا المساء وفدا منهم في مكتبه.

في غمرة هذه الأحداث قرر الطلاب الاعتصام بالكلية حتى تجاب مطالبهم التي تم صياغتها على عجل، وتبدأ بالمطالبة بإقالة وزيري التعليم والداخلية، مرورا في الحرب ضد إسرائيل وحرية الصحافة، كانت الأحداث سريعة وتلقائية، وهكذا كانت المطالب.

بدأ الطلاب قليلي الخبرة في تنظيم صفوفهم، واختيار قيادة لهم وتكوين بعض اللجان لقيادة الاعتصام منها لجنة الترصد والمراقبة، وعلى رأسها الدكتور عصمت زين الدين، وتم الاستيلاء على مطبعة الكلية والبدء في طباعة منشورات وتوزيعها على سكان المدينة في الأتوبيسات والترام والمحال، وعلى الجماهير التي التفت حول الكلية إما فضولا أو تأييدا.

في شهادة أحمد كامل -محافظ الإسكندرية وقت الأحداث- أنه اتصل بسامي شرف -وزير رئاسة الجمهورية- طالبا منه إبلاغ عبد الناصر بضرورة نزول الجيش إلى الشارع لحفظ الأمن، فأحاله الرئيس عبد الناصر إلى محمد فوزي -وزير الحربية- الذي أبلغه (الكلام للمحافظ) أنه وضع قيادة اللواء

الشمالي بمنطقة الإسكندرية تحت تصرفه، وفعلا تحرّكت قوات الجيش لتعسكر في استاد الجامعة المقابل لكلية الهندسة، وأرسلت القوات الجوية مجموعة من الطائرات المروحية لتحوم فوق كلية الهندسة، وصدرت الأوامر بإغلاق الجامعات والمدارس.

وفي يوم ٢٥ نوفمبر بدأت الجماهير الغاضبة تخرج في تظاهرات حاشدة في الشوارع، في ثورة غاضبة على النظام وعلى الهزيمة وعلى أوضاعها البائسة، لتجتاح شوارع الإسكندرية وتشتبك بقوات الأمن التي استخدمت أقسى أساليب العنف ضدها، وفي حصيلة لتظاهرات هذا اليوم التي أعلنها النائب العام علي نور الدين كانت: تحطيم ٥٠ أتوبيسا عاما، وعدد كبير من عربات الترام، بالإضافة إلى تحطيم جميع إشارات وأكشاك المرور القريبة، وحرق نادي موظفي المحافظة بالشاطبي، أما الضحايا فبلغوا ١٦ حالة وفاة وإصابة ١٦٧ ونقلهم إلى المستشفيات، وتم القبض على ٤٦٢ شخصا "طبقاً لبيان وزير العدل"..

وهنا نعود لموقف الشاطر من كل ما حدث... فلقد قُبِض عليه ضمن من تم القبض عليه، وظل معتقلاً أربعة أشهر على ذمة هذه القضية، ثم تم الإفراج عنه.

وقد قامت إدارة الكلية بتوقيع عقوبة الفصل لمدة عام على الشاطر، والفصل لمدة عامين على ناجي أبو المعاطي، باعتبار أبو المعاطي هو المحرّض والمحرّك الأول لأحداث ٦٨.

وتم إلحاق أبو المعاطي والشاطر بالجيش خلال فترة الفصل..

وهنا يجب أن أذكر أنني سألت أكثر من طالب من هذه الدفعة عن زعيم الطلبة في أحداث ٦٨ فذكر جميعهم أنه ناجي أبو المعاطي، وتحدث بعضهم

عن عاطف الشاطر وعن تيمور الملواني، ولم يذكر بكل موضوعية أو أمانة أحدهم خيرت الشاطر ولو على سبيل المعرفة..

فالشاطر كان وافداً من المنصورة، وكان جديداً على التنظيم الطليعي بالإسكندرية.. على الرغم من أنه تأثر به والتحق مبكراً به بالمنصورة؛ حيث إن خال الشاطر هو محمد الصباغ أمين التنظيم الطليعي بالمنصورة..

المنصورة من جديد:

كما أسلفنا ظلّ الشاطر بالجيش عاما وعدة أشهر، وتخرج في الكلية عام ١٩٧٤ وهنا يجب أن نردَّ على فرية جديدة تتردد، وهي أن الشاطر قد تعمَّد أن يرسب عاماً في السنة النهائية حتى لا يقع العمل الدعوي والإسلامي بالكلية!

وعلينا أن ننظر أيضاً في المعلومات الخاطئة التي تتداول على موقع الشاطر الرسمي الموجود رابطه على موقع إخوان أون لاين، بل والسيرة الذاتية للشاطر على موقع إخوان ويكي..

أن الشاطر انخرط في العمل الإسلامي عام ٦٧ والمذهل أن العمل الإسلامي أصلاً لم يبدأ في جامعة الإسكندرية إلا عام ٧١!

وكيف يبدأ الشاطر عملاً إسلامياً وهو كان عضوا في التنظيم الطليعي منذ تخرجه في الثانوية وحتى بدايات السبعينيات؟!

أما موضوع السقوط العمد فهو كذب بواح؛ لأن دخول الشاطر الكلية عام ٦٨ وتخرجه ٧٤ تخللها عام ونصف ما بين الاعتقال والتجنيد!

كما أن الأمانة والموضوعية تحتِّم علينا أن نذكر أن الشاطر كان طالباً متفوقاً ونابهاً في دراسته في قسم كهرباء اتصالات.

ذهب الشاطر للمنصورة، وتقدّم لهندسة المنصورة، فتم تعيينه فوراً معيداً بالكلية من خارج الكلية عام ٧٥ حيث إن الظروف ساعدته نتيجة تأديته للجيش أثناء الدراسة، بينما كانت تعاني الكلية نقصاً حاداً في المعيدين؛ نتيجة تجنيدهم لسنوات طويلة عقب التخرج؛ نتيجة أجواء حالة الحرب عقب حرب ٧٣ واستطاع الشاطر بعد ذلك أن يحضّر الماجستير من جامعة المنصورة.

وهنا أيضاً يجب أن أنقح ما ذكرته في الجزء الأول بالنسبة لعائلة الشاطر، وكون والده يعمل بتجارة عادية أو أنه لا يملك أراضي أو عقارات..

فما تأكدت منه بعدما نُشِر الجزء الأول أن والد الشاطر لم يعمل بالتجارة، وكان رجلاً بسيطاً قروياً يعمل في مهنة الفلاحة، ويمتلك ٢٠ فدانا يعيش هو وعائلته على العائد من بيع المحصول في كل موسم.

كنز السلع المعمرة:

بعدما عاد الشاطر من غربته الاختيارية عام ٨٧ لم يكن حقق أي نجاحات كبيرة على المستوى الشخصي، فحاول في عدة مشاريع متنوعة إلا أنها لم تحقق له النجاح المطلوب مادياً.. بل إنه لم يستطع إكمال دراسته العليا لكي يحصل على الدكتوراه من إنجلترا كما كان يخطط لذلك.

وكما أسلفنا في الجزء الأول فإن سيطرة الإخوان على النقابات في أواخر الثمانينيات كانت بداية الانطلاق الحقيقي للشاطر في دنيا المال والأعمال.. فدخل بوابة السلع المعمرة للنقابات من أوسع أبوابها، وحصل على حق تنظيمها من الإسكندرية حتى أسوان، ويرجع الفضل في هذا الأمر لصديقه القديم الحاج حسن مالك الذي كان يملك خبرة التجارة وسمعة قوية ومعروفة في السوق، وهي أهم مستلزمات العمل في مجال تنظيم معارض السلع المعمرة..

مكّنت سيطرة الشاطر على معارض السلع المعمرة في عمل شبكة علاقات واسعة مع كبار التجار في مصر الذين كانوا يتودّدون إليه لتنزيل بعض الأصناف الراكدة لديهم في هذه المعارض..

وحقّق الشاطر أرباحا طائلة نتيجة نسبة شركة سلسبيل من المبيعات والتي تراوحت بين ٥٪: ٦٪ في إجمالي مبيعات بلغت حوالي ٦٥٠ مليون جنيه بأسعار بداية التسعينيات.

خلاف أن الشاطر لم يتعامل مع هذه المعارض كمنظّم فقط.. بل حقق أرباحا طائلة أخرى عن طريق أنه أحضر غالبية أفراد عائلته وأقاربه ومعارفه وجيرانه وأصدقائه، وأسند إليهم من الباطن أعمال التوريد لهذه المعارض، رغم أنهم ليسوا تجاراً فعليين وإنما هو ثاني يد في السوق أو ربما ثالث.. مما جعل أسعار هذه المعارض مبالغا فيها للغاية إلا أنها كانت بدعة جيدة ورائجة أقبل عليها الناس بنهم شديد دون النظر للأسعار..

كانت هذه المعارض النقلة النوعية لعائلة الشاطر..

بعد ذلك حقّق الشاطر نجاحات متفرقة في التجارة مع شريكه حسن مالك في مصانع ومحالّ سرار التركية والمستقبل للموبيليا..

في حين لم يوفّق عندما أنشأ شركة كول سنتر بتكلفة بلغت ٦ ملايين جنيه، وأسند إدارتها لشقيقه الأصغر بهاء، وخسر فيها خسارة كبيرة، كذلك استثمر الشاطر في مجال البتروكيماويات، إلا أنه لم يحقق فيه أيضاً نجاحاً كبيراً.

وأنشأ أيضاً شركة ICG في مجال الـ IT واستثمر في مجال الأراضي والسيارات بصورة واسعة..

بالطبع ليست كل الأموال التي يتاجر بها الشاطر هي أموال تخصّه فقط،

فهناك أموال للجماعة تُستثمر في عدة مشاريع مختلفة، وبعلم عدد محدد من أفراد مكتب الإرشاد فقط.

الإعلام كنز لا يفنى:

يؤمن الشاطر بملف الإعلام بصورة كبيرة جداً، ويوليه اهتماما غير عادي، لذلك كان له مشاريعه الخاصة أو الموازية بجانب إعلام الجماعة، ليشكّل هو وجها آخر داخل الصف الإخواني، فأنشأ:

إخوان ويكي - إخوان تيوب - تراث الإخوان - إخوان ويب - شركة للإنتاج الفني.. شبكة رصد على الفيس بوك.. وبعض صفحات الفيس بوك.

وبعد استقالة الدكتور محمد مرسي من مكتب الإرشاد لتوليه منصب رئيس الحزب يتولى الشاطر حالياً الإشراف على الإعلام الرسمي للجماعة، بالإضافة لما سبق، فهو يشرف مباشرة على:

- موقع إخوان أون لاين.
- فضائية مصر ٢٥.
- جريدة الحرية والعدالة.

وهو من اختار رئيس تحرير الجريدة، ورفض بشدة إقالته بعد مشكلة قناع بانديتا، ونشر أسماء المفصولين بالجماعة..

وعلى الرغم من إيمان الشاطر بدور الإعلام المهم في التأثير فإنه يكون إقصائياً أحياناً مع الإعلام المعارض والمناوئ، فلقد تدخّل بنفسه عند رئيس حزب لفصل محرر في جريدة الحزب نشر عنه خبرا غير صحيح، وتم فصله بالفعل!!

وحاول أن يفعل هذا الأمر مع جريدة مستقلة وقورة، إلا أن رئيس التحرير هدد بأن استقالته ستسبق طرد المحرر من الجريدة!

يجامل الشاطر بعض الإعلاميين ممن يقبلون ذلك بطرق غير مباشرة، ويتولى هذا الملف أحد رجاله المقربين.

والشاطر لا يحبُّ الظهور في الفضائيات إلا في التوقيت الذي يحبه، وفي المكان الذي يفضّله، ومع المذيع الذي يتبنّاه!

الأمن والشاطر:

يجيد الشاطر التعامل مع الأمن.. وظهرت مهاراته منذ قضية سلسبيل، وفي القضية العسكرية الأولى عام ١٩٩٥، فكان يرسل لضباط السجن ما يطلبونه مباشرة إلى منازلهم من ثلاجات أو غسالات أو ما شابه ذلك.. ولن ينسى زملاؤه ارتفاع صوت الشاطر ومشادته مع أحد ضباط السجن، وغضبه أثناء الفسحة في مزرعة طره في محنة ٩٥ وعندما عاد للزنزانة أخبر زملاء السجن عن بجاحة الضابط الذي أرسل له كل الأجهزة التي يطلبها على مدار الشهور الماضية والآن يطلب سيارة!

والشيء بالشيء يُذكر، فإن كبار الإخوان بالسجن قد حذّروا الشاطر عدة مرات من التساهل المادي مع الأمن؛ لأن هذا سيفتح مجالا لن يستطيع غلقه..

بل وذكر أحد رجال لجنة السياسات في الحزب الوطني البائد لأحد الأصدقاء الثقات أنهم سعوا بقوة عند جمال مبارك للإفراج عن الشاطر في القضية العسكرية الأخيرة؛ لأنه رجل الجماعة القوي الذي يمكن التفاهم معه..

رجال حول الشاطر:

بعد أن تم اختيار الشاطر نائبا للمرشد سعى الشاطر لتطهير مكتب الإرشاد من الدخلاء على الإخوان، والذين ينعتهم بأنهم هبطوا على الإخوان بالباراشوت، بل وإنهم أصاحب أجندة أمريكية!

واستفاد الشاطر بارتفاع نسبة التعيين بمجلس الشورى العام إلى ٢٠٪ في تغيير طبيعة وتكوين مجلس الشورى العام، وأصبح الشاطر يحدد دون مواربة أن المفروض فلان يخرج من مكتب الإرشاد وفلان يدخل بدلا منه، وهكذا...

بل إن هناك من يؤكد واقعة إخبار المهندس سعد الحسيني والدكتور محيي حامد بالاستعداد لدخول مكتب الإرشاد في الدورة قبل الماضية قبل إجراء الانتخابات التكميلية عام ٢٠٠٨!

وواقعة اختيار الدكتور حسام أبو بكر لدخول مكتب الإرشاد في الدورة الأخيرة!

ولماذا نذهب بعيداً بل إنه منذ حوالي شهر وأكثر وفي يوم ٨ فبراير الماضي تحديداً تم "تعيين" صديق الشاطر المقرّب الدكتور عصام الحداد عضواً بمكتب الإرشاد! وربما لا يعرف الكثيرون من جمهور الإخوان هذا الأمر الذي تمّ نشره على نطاق ضيق، وعلى استحياء شديد!!

والرجل ذو خلق وأدب رفيع، إلا أنه ليس له تاريخ أو سبق داخل الإخوان، إلا أنه كان يعاون الشاطر في ملف العلاقات الخارجية للإخوان خاصة في أوروبا!

بل إن انتخابات مكتب الإرشاد الأخيرة كان محمود عزت يختار أسماء أعضاء مكتب الإرشاد الذين من المفروض أن ينجحوا دون خجل وبإيعاز مباشر من الشاطر من محبسه كما أسلفنا في الجزء الأول!

ونشرت مجلة المصوّر قصاصة ورق زعمت أنها بخط عزت مكتوب عليها الأسماء المطلوب إنجاحها قبل إجراء الانتخابات بيومين، وبالفعل نجحت الأسماء طبق الأصل لما هو مكتوب بخط اليد في القصاصة المزعومة!

لكن للأمانة لم يُلق أحد بالاً لهذه الورقة الوثيقة؛ لأن حظها العاثر أنها نُشرت في مجلة المصور التي يترأس تحريرها حمدي رزق، وهو المعروف بعدائه الصريح للإخوان، ومع الأسف تعاني قواعد الإخوان من إشكالية عدم النظر فيما يقال أو يُطرح تجاههم، بخاصة لو لم يكن من المصادر الإخوانية الموثوق بها! كما أن الخبر لم يكن دقيقاً؛ لأن الورقة لم تكن بخط محمود عزت بل كانت بخط الدكتور محمود حسين الأمين العام الحالي للجماعة؛ حيث كان يكتب ما يمليه عليه الدكتور عزت طبقاً لرواية أحد الحاضرين!

ومرت الواقعة... وكأن شيئا لم يحدث، وضُرب بطمن الزعفراني عرض الحائط.. وأصبح مكتب الإرشاد ملك يمين للشاطر، وخرج الشاطر بعد الثورة ليجد أن الدكتور عزت قد أبدع فيما طلبه منه.. فتراجع عزت بتجرُّده المعهود.. ليبدأ الشاطر يقود مباشرة دون مكابح!

هيثم أبو خليل

الاسكندرية

٢٨ مارس ٢٠١٢

(هذه المقالة كتبتها بدموعي التي تساقطت على لوحة المفاتيح دون توقف.. فهل ستظمر -عزيزي القارئ- بصدقها؟)

كذبت.. والله ما علمنا عليه إلا خيرا

هناك من يصرّ على ألا يفتح عقله وقلبه لما يقال ويكتب.. بعدما كتبت مقال الحب في الله "بالأبونيه"، والذي كانت خلاصته: أن أخي هو أخي أحبه في الله سواء ترك الشركة أو المصنع الذي كنا نعمل فيه سوياً أو ترك الجماعة التي أحببنا بعضنا بين جنباتها.

فحبنا في الله فطري نقي لا يلوّثه اختلاف الأفكار والتوجهات ما دامت لا تغضب الله -عزّ وجلّ- وما دام الاختلاف في أمور تحتمل الاجتهادات وتعدد الآراء، ولا تخالف الدين والشرع..

كتبت تعليقات عديدة في الكثير من المواقع والمنتديات التي نشر فيها، إلا أن هناك تعليقا استوقفني؛ لأنه لأخ في فريق الإشراف على أحد المواقع المهمة.. وله الحرية والتقدير فيما يقول.. ولي أيضاً أن أفنّد ما يقول الأخ الكريم الذي كتب يقول:

(١) عندما يشنّع البعض على جماعتي ويطعن في قيادتي -مسميا هذا نقدا!! - فليس من حقه سوى أن يطالبني بالإنصاف في محاورته والتجرُّد في التعامل مع طرحه، أما الطعن والتجريح فلا يجتمعان مع الحب أبدا أبدا!!!

(٢) حديثي ليس عن التباين واختلاف الرؤى والأفكار وتقييم المواقف.. أتكلم عن الهمز واللمز في القيادة والتشكيك فيها والطعن في دينها وأخلاقها واستغلال أحداث وأزمات للانقضاض عليها وتصفية حسابات، وبذل الجهد في تشويه صورتها وفضّ القواعد عنها.

(٣) اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك!

ومثل هذا الأخ الكريم يوضّح لنا إشكالية قد تلتبس على بعض منا وهي:

أننا لا بد أن نحرّر ما نقول من الأهواء والرغبات، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالحكم على الأشخاص من مواقفهم، ولا نصنع لأنفسنا موضوعاً وتحليلاً وحججاً تفصيلاً على مقدار قناعتنا ورغبتنا بل وأحياناً نَزَقنا..

مثلنا تماماً مثل الجلاد الذي يعذّب ضحاياه ليل نهار، فهو يصنع عالمه بيده وبخياله لكي يبرر لضميره فيعذّب بمزاج!

فكما كتبت سابقاً.. أتكلم عن إخوة أحباء في الله اختلفوا معنا في الآراء.. في الأفكار.. في الوسائل اختلافاً فكرياً وليس اختلافاً عقائدياً أو اختلافاً في المضامين..

حتى ولو انتقدوا بغرض التقويم والإصلاح للقيادة بل وللجماعة كلها..

فهؤلاء يا سيدي ليسوا مقدّسين وليسوا الإسلام، ولن ولم يُختزل الإسلام في قيادة أو في جماعة..

ويقرر الأخ الكريم أن الطعن والتجريح لا يجتمعان مع الحب أبداً!

وأتعجب من قال إن هذا طعن وتجريح؟

كيف يا سيدي سلّمت أن هذا طعن وتجريح؟؟

كيف أصدرت فرماناً أن الأمر كذلك؟ على أي منهج أو ميزان أو بوصلة وزنته وحددته؟

هل الطعن في تصرُّف أشخاص طعن في الدين؟

هل الطعن في الإجراءات خيانة للدين؟

بالله عليك أوضح لنا كيف كان طعناً؟

وأعطنا المثال على ذلك، وكيف تفرّق بين الطعن وبين الرأي المخالف والنقد؟

وكيف يكون نقد أداء شخص تجريحا له؟

يا سادة نتكلم عن إخوة أفاضل نحسبهم على خير استفزتهم لائحة غير معتبرة أو طريقة انتخابات متعجلة.. أو إجراءات كانت غير منضبطة..

خلاف عادي في وجهات النظر.. إذن لماذا التشنج والتهويل والتخوين واعتبار الأمر خروجاً [illegible] وكأنها مسيرة وافتتحت؟؟ مقالات وتصريحات وقرارات واستدلالات وأمور لا أريد أن أخوض فيها الآن على الأقل..

وأهمس في أذن أخي وأقول له: تقول: انقضاض... وتصفية حسابات وفضّ القواعد... أعتقد أن هذه كلمات انفعالية غير مبررة، لا أريد أن أعقّب عليها؛ لأننا يا سيدي لسنا في حرب، وإنما أكرر هذا اختلاف رؤى وأفكار...

وأخيراً يختم أخونا الكريم تعقيبه بدعاء:

"اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك"!

وأعتقد أنه استحضر هذا الدعاء لكي يوضِّح أن القلب يتَّجه على غير رغبته للمحبين المخلصين، وليسوا الوحشين أصحاب الطعن والتجريح!

وليسمح لي أخي أن أقول له إن هذا استدلال فاسد، وهو دعاء سيدنا رسول الله عند تعدد الزوجات، فهو يقوله؛ لأنه بطبيعة النفس تميل ولو قليلاً لواحدة على حساب الأخرى... ولكن الأخ الكريم يريد أن يُقحمنا في الردّ ويظلمنا ويظلم نفسه، ولا يريد أن ينظر للمضمون ويناقشه لله نقاشاً موضوعياً، ويجهد نفسه قليلاً فيضبطه بالشرع والدين والأخلاق.

وليسمح لي أخي أن أعيد عليه قصة مهمة ربما سمعها كثيراً حتى يحاول أخي الكريم أن يفهم أن عمل "Delete" على أي أخ حتى ولو ضبطته متلبساً بالتهم الذي تدعيها ليس بالأمر الهين والسهل.

فعندما بلغ سيدنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منطقة تبوك قال وهو جالس بين أصحابه:

ما فعلَ كعب؟

فقال رجل من بني سلِمة: يا رسول الله حبسَه بُرداه ونظره في عطفيه (أي إعجابه بنفسه).

فقال معاذُ بن جبل وقد استنكرَ الأمرَ، وهو يعلم من أخيه ما يعلم: بئس ما قلت، واللهِ يا رسولَ الله ما علمنا عليه إلا خيرا. فسكتَ صلى الله عليه وسلم، وفي رواية قيل إنه سُرَّ وجهه.

إن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- لم يسَعْه السكوت وهو يرى من ينال من عِرض أخيه المسلم (المتخلِّف عن الجهاد وليس الذي طعن أو جرح في القيادة) فبادرَ بالإنكار، لم تغلبه المجاملة فيسكتَ كما يفعلُ البعض، كيف يسكت وهو يعلم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ردَّ عن عِرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة"، وفي رواية: "من ردَّ عن عِرض أخيه كان له حجابا من النار"، وفي رواية: "من أُذِلَّ عنده مؤمن فلم ينصره وهو يقدر على نصره

أذله الله على رؤوس الأشهاد يوم القيامة".

يا سادة نحن تكلم عن صحابي تخلَّف ضمن ثلاثة عن الجهاد في سبيل الله...

أكرر: الجهاد.. الجهاد..

والرسول يسأل فيسكت، ويُسرُّ لردِّ غيبة الأخ في مجلسه.

لكن ما أسهل الكلام والعبارات هذه الأيام...

فهذا يريد أن يفسِّر أو يوضِّح الرؤية لما يحدث من اختلاف في الآراء والتوجهات، فيستخدم عبارات لو مُزِجت بماء البحر لمزجته:

فهذا ضيَّع جهاده.. وهذا بعيد عنا... وهذا فُتِن... وهذا فرَّط.. وهذا خرج عن الجماعة... إلخ العبارات التي توغر الصدور وتقتل بدم بارد أهم ما يميز الدعوة في سبيل الله من إخوة وحب في الله...

لذلك أدعو أخي الكريم كاتب التعليق محور مقالي اليوم أن يردد معي مقولة سيدنا معاذ بن جبل:

"كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه فُتِن بالأضواء، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه يشقُّ الصفَّ، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أن الأمن يستخدمه، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه يحب الظهور الإعلامي، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه يتطلع للمناصب، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه بعيد عنا، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أن له أجندة أمريكية، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

كذبت وبئس ما قلت عن أخي أنه يضيّع الجماعة ويسعى لهدمها، والله ما علمنا عليه إلا خيرا..

أختم كلامي بنصيحة لي قبل الآخرين بأن نتريّث قليلاً في الحكم على الأمور فلسنا في مباراة كرة قدم كل يشجّع وينحاز لما يحبه ويعتقده، ولكننا نشجّع الحقيقية والمصلحة.. ندور معها أينما دارت..

المقاله الغير متوقعة التي كتبها الدكتور عمرو أبوخليل التي فاجأت الدكتور عصام العريان، فلم يستطع أن يعلّق عليها عندما واجهه بها أحد الصحفيين.. بل أثارت إعجاب الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وأعاد نشرها على موقعه الشخصي، واتصل بي فور نشرها مؤازراً ومؤيداً، وقال لي: "ولا يهمك أنت رجل، فلا تغضب من أخوك عصام"، بل واتصل بالدكتور عمرو، وأشاد بقوة الردّ وتحليله العميق..

التحليل النفسي للإصلاحيين!

لأنه صديق قديم وشخص مهم بالنسبة لي؛ لما يمثله من قيمة فكرية ووطنية اكتسبت مكالمته لي أهمية خاصة، زادها مضمون المكالمة؛ لما حملته من أسئلة ودلالات وإشارات.. لذا كان واجباً عليَّ الوقوف عندها في محاولة للإجابة والتحليل إن صح التعبير..

هو الدكتور عصام العريان الذي تشرَّفت بصحبته في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي في عضوية اللجنة السياسية المركزية للإخوان المسلمين، ممثلاً عن اللجنة السياسية بالإسكندرية كعضو بها قبل أن أكون مسئولاً لها في آخر عهدي بها..

وكان لقائي الأخير به منذ حوالي عامين في الإسكندرية بناء على دعوة كريمة منه للقائه؛ حيث كان اللقاء صريحاً قوياً بغير حواجز.. لأنني أتعامل مع الشخص الذي أعرفه جيداً..

إلى أن ظهر اسمه على هاتفي يوم الإثنين الماضي الموافق الأول من نوفمبر في حوالي الساعة الواحدة ظهراً.. فسررت كثيراً وقلت ربما يتصل ليُعلمني بوجوده في الإسكندرية من أجل حوار جديد بيننا مثلما فعلنا من قبل..

ودون مقدمات جاء صوته داخلاً في الموضوع مباشرة:

ألا يوجد لديك علاج لحالة أخيك؟ (أخي هو هيثم أبو خليل القيادي الإخواني والناشط الحقوقي)..

رددت متعجباً: أي حالة يا دكتور؟

قال الحالة الصحفية.. تصريحاته المتتالية، والأمور التي يتحدث عنها وليس لها أصل..

فقلت: عن أي تصريح تتحدث وعن أي أمور تقصد؟

رد قائلاً: ماذا يريد؟ وماذا يقصد؟ ألا يعلم أن الصحيفة التي تنشر له لها أجندة؟ ولها موقف لا يخفى على أحد؟!

قلت له إن حدود علاقتي بما ينشره هو مثل علاقتكم بالأمر، فلست وصياً عليه..

فرد قائلاً: هو يسيء لنفسه بتلك التصريحات والمواقف.

فقلت له: على حدّ علمي أن هذا ليس موقفاً فردياً خاصاً به بل هو يعبّر عن مجموعة وتوجُّه.

قال: ولماذا هو الذي يتصدر؟ وماذا يقصد بما يفعل؟

قلت له: التعبير عن رأيه الذي يرى أنه من حقه أن يعلنه.

قال: إنه بذلك يسير إلى طريق مسدود مع الإخوان، وطريقته هذه لن تجدي، إنه لو قال لهم الآن أقيموا الصلاة فلن يسمعوا!

قلت له: وما الذي أوصل العلاقة إلى ذلك؟ ألم تكن البداية هي قرار الوقف في حقه والذي ألزمته فيه لجنة التحقيق ببعض الأمور والتزم بها وعند

الانتهاء من الثلاثة أشهر رفضوا عودة الأمور لطبيعتها رغم التزامه بالتوقف عن النشر؟

فقال: إذا كان الناس رفضوا اعتماده فهل معنى ذلك أن يحاربهم ويعلن الحرب عليهم؟! وهل الظروف مواتية لذلك؟ لا بد أن ينظر في مجمل أحوال العالم وما يجري حولنا.. ويعرف أن الحديث عن تعديل اللائحة أو شكل الانتخابات ليس هذا وقته.. ثم إن الإخوان تعرّضوا لمثل هذه المواقف كثيراً ولم تؤثر فيهم.

قلت له: هذه هي المشكلة أننا ما زلنا نكرر نفس الثقافة القديمة، وأنه لا شيء يؤثر في الإخوان.. ولذا فأنا أعلم أن هذه المجموعة هذه المرة مصرّة على تغيير هذا المفهوم حتى نهايته، والأستاذ مختار نوح في حواره الأخير مع المصري اليوم قال إن الفرق بينهم وبين مجموعة الوسط أنهم مصرّون على استمرارهم في الإخوان، وأنهم سيدشّنون تيارا معارضا داخل الإخوان، وهم مصممون فعلاً على فعاليات المؤتمر السابع؛ لتأكيد ذلك.

قال: مع احترامي لكل من معه، لكن الأمور لا تدار بهذه الطريقة.

قلت: هل لديك استعداد إذا اتصلوا بك أن تدعوهم لحوار متكافئ متوازن دون لغة النصح.

قال: المكتب مفتوح، ومن يريد أن يأتي أهلاً وسهلاً به، ونحن لا نمنع أحدا.

قلت: لقد جاء المهندس خالد داود والمهندس حامد الدفراوي ورفض المرشد مقابلتهم.

قال: لم يرفض المرشد مقابلتهم، ولكنهم عندما تطاولوا عليه رفض التطاول وأنهى النقاش.. ويا عمرو أنا أتصل بك بصفتك شقيق هيثم، وأنا

نصحت له تكراراً، ولأنه يسيء لنفسه، ولن يجدي ما يفعله..

كانت هذه العبارات المكررة إيذاناً بانتهاء المكالمة مثلما بدأت!

إذن ما هي القصة وراء هذه المكالمة الطويلة التي امتدت ما يقارب العشرة دقائق؟ ولماذا اخترت أن أكتب الآن؟

هناك سجال طويل وحوار محترم بين أخي هيثم القيادي الإخواني والناشط الحقوقي وبين قيادات جماعة الإخوان منذ فترة ليست قصيرة..

ولم أشأ أن أتدخَّل في هذا السجال أو الحوار من قريب أو بعيد.. إلا إذا قابلت بعض الإخوان وفتحوا معي باب الحوار، فأدلي فيه بما أراه فيما يحدث وينتهي الأمر..

لكن الدكتور عصام العريان لم يشأ إلا أن يدعوني للتدخل..

وها أنا أتدخَّل مجيباً عن سؤاله الأول:

هل يوجد تشخيص لحالة أخي عندي كطبيب نفسي؟

هل يمثل سلوك هيثم أبو خليل سلوكاً مرضياً يحتاج للعلاج؟

ولنبدأ بالسؤال نفسه قبل الدخول في الإجابة.. هل السؤال مشروع أن يُطرح في إطار حوار فكري بين طرفين؟

هل يصحُّ أن يتّهم أحد طرفي الحوار في إطار الأفكار الطرف الآخر بأنه مريض نفسي ويحتاج لعلاج؟!

وننتقل للإجابة عن السؤال الذي طُرح وبصفتي استشاريا للطب النفسي والذي تستدعي الإجابة عليه أن نستحضر وقائع هذا الحوار والسجال الفكري، والذي بدأ منذ عام تقريباً ومع انتخابات مكتب الإرشاد، والذي كان لشقيقي ولأعضاء آخرين من الجماعة مثل الدكتور إبراهيم الزعفراني والمهندس

خالد داود والمهندس حامد الدفراوي ملاحظات عليها استدعت الدعوة لعمل لائحة جديدة والاعتراض على طريقة الانتخابات.. ليفتح الأمر على قضايا شائكة وعديدة حول الشورى في الجماعة، ودور مجلس الشورى العام الرقابي على مكتب الإرشاد، والدعوة لوجود هيئة قضائية عدلية داخل الإخوان، وصولاً لفصل الدعوي عن السياسي..

قضايا كلها فكرية قابلة للحوار، ليترك الحوار الموضوعي حول هذه القضايا ويتوقف الأمر عند الشكل.. شكل طرح القضايا، وجاء ذلك في هيئة سؤال:

هل من حقِّ أفراد الجماعة أن يطرحوا هذه القضايا على الإعلام؟ وهل يصحُّ انتقاد تصرفات القيادة علانية؟ ليحتدم الحوار مرة أخرى حول هذه النقطة.. فبين وجهة نظر ترى أن للجماعة قنواتها الشرعية التي يجب أن تسير فيها النصيحة كما يسمونها وبالتالي لا يصحُّ الإعلان عنها أو التعاطي مع الإعلام بشأنها، وبين وجهة نظر أخرى ترى أن الجماعة شأن عام، ومن حق الجميع أن يعلم ما يدور داخلها، وأن هذه الشفافية هي الضمان لحماية الجماعة من الانحراف، ولخروج الجماعة من حالة الشك والريبة التي يشعر بها الآخرون تجاهها، وأن الآليات الداخلية عاجزة عن استيعاب الرأي المخالف؛ لأنه لا توجد أطر عملية للتعاطي معه؛ لسيادة منطق التنظيم السري على واقع الجماعة..

إذن القضية فكرية تتحمَّل الحوار والرأي والرأي الآخر.. ومع ذلك أحالت جماعة الإخوان هيثم أبو خليل إلى لجنة تحقيق بتهمة هزِّ ثوابت الجماعة من خلال التعاطي مع الإعلام، ورغم رفض هيثم لهذا المنطق فإنه امتثل وحضر التحقيق، واعتبرها فرصة للإعلان عن رأيه، وتوصيل هذا الرأي عبر محضر التحقيق.. وصدر القرار -مع الأسف- بإيقافه شهرا.. يبدأ بتاريخ

بداية التحقيق الذي مرَّ عليه أكثر من شهر ونصف، ليغلظ المكتب الإداري بالإسكندرية العقوبة لتصبح ثلاثة أشهر مع اعتبار العقوبة بداية من صدور القرار ضارباً عرض الحائط بقرار لجنة التحقيق المشكَّلة لهذا الغرض!

تظلَّم شقيقي من هذا القرار ومن تغليظه، واعتبرها فرصة للحديث عن اللائحة وأوجه القصور فيها، وعدم وجود لائحة عقوبات بها، كذلك عدم وجود نصّ لحقوق الفرد داخل الجماعة..

وحتى يفهم أكثر عن اللائحة التي استندت لها لجنة التحقيق والمكتب الإداري في عقابه وتغليظ العقوبة عليه فلم يحصل على إجابة.

والتزم شقيقي بقرار اللجنة والمكتب الإداري رغم تعسُّفه؛ لأنه في الحقيقة يعتز كثيراً بانتمائه للجماعة، ولا يرى سبباً لخروجه منها.

وكان هذا متجلياً في رفضه إعلان ما دار معه في التحقيق أو في قرار الإيقاف أو تغليظه، والتزم تماماً خلال فترة الإيقاف بعدم التعاطي مع الإعلام، على أساس أنها ستكون فرصة عند عودته للنشاط مع الإخوان أن يطرح الأمر برمَّته للنقاش والحوار الداخلي.. وانتهت الثلاثة شهور.. وثلاثة شهور غيرها ولم يقُمْ من تحمَّس بإبلاغه قرار الإيقاف أو تغليظه بإبلاغه بعودته لممارسة نشاطه..

في هذا الوقت وعلى التوازي كانت تتشكَّل جبهة المعارضة، والذي جاء قرار دخول انتخابات مجلس الشعب فرصة للإعلان عن نفسها، والذي كان طبيعياً ومنطقياً أن يكون هيثم أبو خليل أحد أفرادها، بل ومن مؤسسيها؛ لأنهم عبَّروا عن عين ما يدعو إليه وهو حقُّ المعارضة داخل الإخوان دون اغتيال معنوي أو إبعاد قسري أو نفي الانتماء، على أساس أن الجماعة يجب أن تستوعب مثل أي

كيان إنساني في العالم خلافات أفرادها من خلال أطر ولوائح منظمة.

ليكون رد فعل الجماعة عنيفاً فما بين نفي الإخوانية عن أعضاء جبهة المعارضة، وبين الهجوم الشرس على بعض رموزهم بدءا بالاتهام في الذمة المالية (م: خالد داود) والاتهام بالعمل على هدم الجماعة (د: إبراهيم الزعفراني)، لتعلن جبهة المعارضة عن عقد مؤتمر للإخوان؛ لطرح القضايا الفكرية لجموع الإخوان، وشرعوا بالفعل بطريقة جدية في وضع أجندة المؤتمر وقائمة بالأوراق المقدَّمة من شخصيات مختلفة.. في كل هذا لم يخرج شقيقي عما يقوم به من كتابة المقالات أو إطلاق تصريحات يؤكد فيها على ما يؤمن به من أفكار لإصلاح الجماعة، والتي يعبِّر فيها عن انتمائه وعلي عدم اعترافه بأي تصريحات تصدر ضدَّه تصادر حقه في الانتماء.

بناء على كل ما سبق واستجابة لدعوة الدكتور عصام العريان لتشخيص حالة شقيقي هيثم أبو خليل النفسية؛ لبيان إصابته من عرض نفسي من عدمه، وحيث إنني ما كنت لأقف هذا الموقف من تلقاء نفسي؛ لأسباب عديدة ليس هذا المجال لسردها.. فإنني أرى:

أن ما يجري لا يخرج عن كونه حوارا فكريا طبيعيا من حق كل طرف أن يطرح وجهة نظره دون تجريح، وأنه لا يحقُّ لأي طرف أن يصادر على الطرف الآخر أدواته في التعبير عن هذا الرأي ما دام مشروعا عرفاً وشرعاً وقانوناً، وأن الحديث عن الصحافة التي لها دور تؤديه أو انتماء لخدمة أجندة خاصة يحتاج إلى الاتفاق الملزم الصارم بعدم التعاطي مع الصحافة تماماً من جميع الأطراف؛ بحيث لا يستسيغ طرف لنفسه ما يحرِّمه على الآخرين، والدكتور عصام العريان هو أكثر المعنيين بهذا الأمر: فهو أكثر الوجوه الإخوانية الإعلامية التي تتعاطى مع الإعلام بكل أدواته واتجاهاته، فلنعلنها مقاطعة، وليدلِّنا

أحد على هذه الجريدة أو القناة التي من غير اتجاه أو أهداف خاصة بها!

وبالتالي فإن الدعوة إلى تشخيص حالة المعارضين النفسية أو اتهامهم في ذممهم المالية أو نفي إخوانيتهم عنهم أو اتهامهم بهدم الجماعة هو ما يحتاج إلى التشخيص..

إنها حالة دفاعية نفسية هروبية من مواجهة القضايا الموضوعية الحقيقية، إلى فتح موضوع فرعي وشكلي.. نتصور أنه القضية الحقيقية، ونوهم الآخرين بذلك، والتذرع الذي ساقه الدكتور عصام العريان مسئول الملف السياسي للجماعة بأن الظروف العالمية لا تسمح بفتح ملفاتنا الداخلية تذرُّع هو أول من يعلم تهافُته..

فإن من يريد أن يواجه الواقع لا بد أن يقوِّي بنيانه أولاً، وما يحدث في كل أحزاب العالم بعد كل انتخابات من إعادة هيكلة الحزب المهزوم؛ حتى يستعد للمعركة القادمة، وما جرى في حزب العمال البريطاني من فوز الأخ على أخيه الشقيق في الانتخابات الداخلية بالحزب لهو نموذج فذّ وبداية الانطلاق الخارجي.. والتعامل مع الواقع لن يكون إلا ببناء داخلي متماسك.

إن أخطر ما في مكالمة الدكتور عصام العريان هو استغرابه من تمسُّك أخي هيثم بعضويته في الجماعة، رغم أنهم لا يريدون اعتماده؛ على حد تعبيره..

إنه إسقاط الجنسية والذي يقاومه الناس جميعاً في كل الدول مهما كانت التهمة، حتى مع من تزوَّجوا من إسرائيليات!

من يملك الاعتماد؟ ومن يسقطه؟ إنه التخوين والتكفير..

ألسنا نصرخ ليل نهار لمن يرفض إعطاء الإخوان الشرعية، ولمن ينتهك حقوقهم ويعتبرهم كلاً مستباحاً؛ لأنهم إخوان..

إنه ليس من حق أحد أن يحرم مواطنا مصرياً من موطنه..

ولو عدنا للتشخيص النفسي فلا بد أن أقول:

إنه التماهي والتماثل مع الجاني يا دكتور عصام..

إنه من كثرة الظلم الذي تعرَّضت له يتماهى المظلوم مع ظالمه ويشبهه في تصرفاته..

فيتعامل بعض أفراد جماعة الإخوان مع أفراد جبهة المعارضة تعاملا يُشبه تعامل النظام مع معارضيه بالتجريح والتشويه، بل الأنكى من ذلك أن صوَّرت خلاف شقيقي مع الإخوان -وهو خلاف فكري- بأنه يحاربهم ويعلن الحرب عليهم!

ثم أكمل تشخيصي وأقول إنه في النهاية هناك أيضاً العناد المرضي

الذي يؤدِّي لعدم إدراك الحق أو البحث عنه، فنحن نملك الحقيقة (ولقد تعرَّضت الجماعة لكثير من المواقف، والمكتب مفتوح لمن يريد أن يأتي، والمرشد رفض استمرار اللقاء؛ لأنهم أساءوا إليه).. هكذا في نَفَس واحد يا دكتور عصام دون رحمة..

إنه التماهي مرة أخرى مع الظالم الذي يملك الحق وحده؛ لأن المشكلة في الشعب الذي لا يعرف كيف يُحكَم!

لقد طلبت التحليل النفسي لأخي، والذي اضطررت أن أحلل الموقف كله نفسياً، فهل نملك الشجاعة للاعتراف بالمشكلة؟؟

أم إننا سننكر فيما نسمِّيه في الطب النفسي حالة "الإنكار"، والذي تجعل المرض يتفاقم؟؟

يا دكتور عصام.. إن حالة التبرير التي تعيشها مع نفسك منذ أن انضممت

لمكتب الإرشاد تحتاج إلى حالة استبصار؛ لأن من يسيء إلى نفسه هو من لا يرى عيوبه، بل ويتهم بها الآخرين..

لقد دفعتني دفعاً لكلام أغلقت عنه فمي كثيراً..

واليوم تكلَّمت ليس دفاعاً عن شقيقي هيثم أبو خليل، ولكن دفاعا عن الحق والحقيقة... سامحكم الله.

دكتور عمرو أبو خليل

خاتمة

أتمني عزيزي القاري أن أكون في تدويني لبعض المحطات في محاولات التطوير والإصلاح داخل جماعة الإخوان المسلمين قد ألقيت بعض الضوء عن هذا الأمر المسكوت عنه عمداً داخل الجماعة والذي يلاقي بحرب شرسة تنال ممن يتعرض له و حتي لا يظهر أن هناك خلل أو جمود يستحق التطوير من أصله فكله تمام والثقة والطاعة علي مايرام ... مرة اخري هذا الكتاب ليس مدح أو ذم في جماعة الإخوان المسلمين لكنها شهادة للتاريخ حتي لا تضيع هذه المحاولات الإصلاحية سدي ولأن التاريخ حكم عدل بيننا نترك له الحكم بالبراءة أو الإدانة بعدما تكشف الأيام والممارسة كثيراً مما كان لا يصدقه الكثير. والوفاء يستوجب علي في هذا المقام أن نذكر الباحث الإسلامي الصديق الراحل الأستاذ حسام تمام التي كانت كتاباته تعبيراً صريحاً عن رؤية التيار الأصلي الإصلاحي لما آلت إليه الأحوال داخل جماعة الإخوان المسلمين تحت قيادة التيار القطبي وعبرت بعلمية وموضوعية رصينة عن تحليل عميق لعملية التحول داخل جماعة الإخوان المسلمين.

صديقنا قارئ هذا الكتاب

قبل أن تغلق الكتاب دعنا نتفق على عدة أشياء، واثقون أنها سترضيك.. دعنا نتفق أن القراءة درة أنعم الله بها علينا ووهبنا اياها، تلك اللذة المميزة – والتي لم يمنحها للبعض – وهي لذة الاستمتاع بالقراءة.. نحن نقرأ ونتعلم، نقرأ ونُخَبِّر حكايات الآخرين، نقرأ ونختصر خبرات العالم فى بضعة صفحات، نقرأ ونتفق، نقرأ ونختلف، نقرأ ونقرأ ونقرأ...

لكن الأكيد! أننا نقرأ ونستمتع..

لذلك،

لا تدع تلك اللذّة النادرة تقف عندك، لا تدع هذا الكتاب يتوقف بين يديك – بعد الانتهاء منه – فهناك الكثيرين ممن لا يقرأون، أو لا يمتلكون ثمنه، أو من لم يسمعوا عن هذا الكتاب.. خُبرهم عن تلك اللذة الشيقة، والمتعة النادرة التي لا يعلمونها.

مرر هذا الكتاب إلى أهل بيتك، صديقك، جارك، زميلك فى العمل، أو حتى شخص ما فى المواصلات العامه لم تره من قبل!

كن سبيلا فى إسعاد الآخرين بهذا الكتاب ولا تتعجب عندما تجد كتاباً لم تقرأه من قبل، يأتيك من أحدهم وهو يخبرك بدوره عن متعة القراءة بعد ذلك بحين من الزمن.

دار دوِّن



بين يديك أوراق بعضها يُنشر لأول مرة، توثيق وشهادات بل مواقف وأحداث من داخل جماعةِ الإخوان المسلمين، بعضها خرج للهواء الطلق، وبعضها ظل التنظيم متحفظا على خروجها للنور.

ليس ذلك فحسب.. بل إنه صارع وقاتل كل من حاول إيصال تلك الشهادات للنور..

ولأن النور يأبى التقييد والحصار.. ولأن مجموعة من أخلص رجال الإخوان حاربوا وجاهدوا داخل الجماعة؛ لكي تسمع كلمتهم، ويلتفت البعض إلى أفكارهم، غير أن أحدا لم يلتفت.. فقد سكت الكثيرون منهم.. البعض انشق عن الجماعة، والبعض تم توقيفه والتحقيق معه وفصله.. ولكل هذا وأكثر يأتي هذا الكتاب للمهندس هيثم أبو خليل القيادي السابق في الإخوان، والذي ترك الجماعة بعد ثورة 25 يناير..

هذا الكتاب ليس محاولة للترصُد أو تصيُد الأخطاء، وليس محاولة للمزايدة على فكرة أو الترويج لفكرة..

هذا الكتاب ليس ضد أحد أو مع أحد، ولكنه انتصار للموضوعية، ووقوف في صف وجهة نظر، وتوثيق لها؛ لما يرى صاحبها أنها صواب، غير أن تنظيما كاملا رأى غير ذلك، وحاربها، فاختفت وجهة النظر هذه لفترة، ثم ظهرت الآن لترى النور.. عسى أن يُثبت الزمن أنها كانت وجهة نظر سليمة.




GREAT IS OUR GOD
حصريات مجلة الابتسامة
WWW.IBTESAMA.COM
مجلة
الابتسامة